

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

Département de Sciences Economiques



جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية.
تخصص: اقتصاد كمي
تحت عنوان:

دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)

إعداد الطالب:

- دايمي بلال

تاريخ المناقشة: السبت 06 جوان 2015

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ محاضر	زغبة طلال
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر	بن البار امحمد
مناقشا	أستاذ مساعد	بن دقفل كمال

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وتقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي الأستاذ بن البار محمد الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدًا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبأنا متلاًلنا في نور العلم والعلماء.

واتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من جامعتي الحبيبة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ممثلة بأساتذتها المحترمين، وعمالها الموظفين خاصة عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لكل ما قدموه لي من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

الإهداء

إلى من تحت قدمي تكمن الجنة، إلى أمي الحنون.
إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا، إلى أبي الرحيم.
إلى من ساندني وأزرني في دربي، إلى إخوتي الطيبين.
إلى من بسببهم سررت في الدرب، إلى أصدقائي رحيم، عزوز، حمزة،
كمال، سفيان، مراد، بدر الدين، وكل أبنائي.

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجيا الله الإطالة بأعمارهم ليرو ثمرة
جهدهم.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	تشكرات
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول، الأشكال، الملاحق
ب- و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والتضخم	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة
9	المطلب الأول: ماهية البطالة
16	المطلب الثاني: التحليل الفكري للبطالة
27	المطلب الثالث: أسباب وآثار ظاهرة البطالة
31	المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم
31	المطلب الأول: ماهية التضخم
36	المطلب الثاني: التحليل الفكري لظاهرة لتضخم
42	المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم
46	المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم
46	المطلب الأول: منحى فيليبس
50	المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنحى فيليبس
51	المطلب الثالث: الرؤية البديلة لمنحى فيليبس
57	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: واقع البطالة والتضخم في الجزائر	
59	تمهيد
60	المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر
60	المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر
65	المطلب الثاني: تحليل واقع البطالة في الجزائر
73	المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر

77	المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر
77	المطلب الأول: الأسباب المنشأة للتضخم في الجزائر
81	المطلب الثاني: تحليل واقع التضخم في الجزائر
87	المطلب الثالث: معالجة التضخم في الجزائر
97	المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم للفترة (1990-2013)
97	المطلب الأول العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)
99	المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة (2001-2013)
101	المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي لوجود الركود التضخمي
104	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة 1980-2013	
106	تمهيد
107	المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي
107	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي
109	المطلب الثاني: نماذج الاقتصاد القياسي
119	المطلب الثالث: دراسة السببية
122	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر (1980-2013)
123	المطلب الأول: دراسة العلاقة السببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم
124	المطلب الثاني: تقدير علاقة فيليبس ومدى مطابقتها لواقع الجزائر خلال الفترة 1980-2013.
132	المطلب الثالث: اقتراح نموذج يبين أثر التضخم على البطالة
141	خلاصة الفصل الثالث
143	الخاتمة
149	قائمة المراجع
161	الملاحق
168	الملخص

فهرس الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1987-1973)	65
(2-2)	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-1986)	67
(3-2)	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-1990)	69
(4-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2013-2001)	71
(5-2)	متوسط معدلات التضخم خلال الفترة (1989-1974) كل 5 سنوات	82
(6-2)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-1990)	83
(7-2)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2013-2001)	86
(8-2)	معدل سعر الخصم في الجزائر (2000-19973)	91
(9-2)	مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة 2011-2001	93
(10-2)	تطور معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2000-1990)	98
(11-2)	معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2013-2001)	100
(12-2)	تطور معدل الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري خلال (2013-1990)	103
(1-3)	الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج يوضح الانحداري	109
(2-3)	اختبار جرانجر بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر .	123
(3-3)	حسابات تقدير منحني فيليبس .	125
(4-3)	نتائج تقدير منحني فيليبس في الصيغة التقليدية	128
(5-3)	اختبار منحني فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية في المدى القصير	130
(6-3)	اختبار منحني فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية في المدى الطويل	131
(7-3)	نتائج تقدير أثر معدل التضخم على معدل البطالة.	133
(8-3)	تقدير أثر معدل التضخم على أثر معدل البطالة المؤخر بسنة واحدة	134
(9-3)	نتائج قيم t المحسوبة وقيم t الجدولية	136

فهرس الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	18
(2-1)	منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك	19
(3-1)	منحنى التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	20
(4-1)	منحنى البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك	21
(5-1)	منحنى سوق العمل في النموذج الكينزي	23
(6-1)	منحنى فيليبس.	48
(7-1)	منحنى ظاهرة الركود التضخمي	52
(8-1)	منحنى فيليبس في المدى الطويل	55
(1-2)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1985-1973)	66
(2-2)	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-1986)	67
(3-2)	تطور البطالة خلال الفترة (2000-1990)	69
(4-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2013-2001)	71
(5-2)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-1990)	84
(6-2)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2013-2001)	86
(7-2)	العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة (2000-1990)	98
(8-2)	العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر 2013-2001	100
(1-3)	توزيع مناطق الوجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه	116
(2-3)	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج	135
(3-3)	إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه في النموذج	138
(4-3)	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.	140

فهرس الملاحق		
الرقم	العنوان	الصفحة
02	جدول فيشر	163
02	جدول داربين واتسون	165
03	جدول ستيودنت	166
04	جدول كاي تربيع	167
05	جدول متغيرات الدراسة	168

مقدمة

تمهيد:

تواجه الكثير من البلدان على اختلاف إيديولوجياتها ودرجات تقدمها الاقتصادي ظاهرة انحراف بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومن أبرز هذه المتغيرات نجد ظاهرتي البطالة والتضخم، التي كانتا محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هاتين الظاهرتين.

قد يكون أكثر سهولة أن يتعامل واضعو السياسات الاقتصادية مع البطالة إذا كان عليهم إهمال ظاهرة التضخم. ولسوء الحظ فإن التضخم عادة ما يزداد عندما يقترب التشغيل من مستويات جيدة أو مقبولة، ونظرا لوجود علاقة عكسية في الكثير من الأحيان بين المتغيرين، فإنه مع بداية السبعينات، وجد في معظم الدول الصناعية أن الفرض القائل بأن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية لم يعد ثابتا، وثبت أن المتغيرين يتزايدان معا في نفس الوقت، أي أن العلاقة العكسية المعروفة بين البطالة والتضخم أصبحت طردية، وتجسدت فيما يدعى بالتضخم الركودي، ومهما يكن من أمر حول مدى خطورة الظاهرتين في المكان والزمان، فإن أهم ما نود أن نلفت النظر إليه هو أن التضخم والبطالة غدى صفة عامة تطبع غالبية اقتصاديات دول العالم عبر عدة عقود من الزمن ولا يمكن التغلب عليهما والقضاء عليهما نهائيا لكن يمكن التقليل منهما أو استهداف معدلات معينة حسب كل ظروف الاقتصاد الوطني للدول وعلى درجات تقدمها.

إن الجزائر كغيرها من البلدان النامية الذي يعتمد اقتصادها على قطاع المحروقات، بنسبة تعادل 97% من صادراتها، عرفت تدهور كبيرا في مداخيلها الريعية إبان الأزمة النفطية التي بدأت سنة 1985 وبلغت ذروتها سنة 1986، انعكس هذا على عدم مقدرة الحكومة في السيطرة على العجز في الموازنة العامة والتحكم في البطالة والتضخم، كذلك لم يعد بالإمكان بقاء أسعار صرف العملات في مستوياتها السائدة، مما أجبر الجزائر على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي عصفت بآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

وفقا لكل هذا، وفي محاولة منا لدراسة علاقة ظاهرتي البطالة والتضخم تبرز لنا معالم الإشكالية والتي يمكن صياغتها كما يلي: ما هي طبيعة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)؟



وللإجابة على السؤال قمنا بتجزئة الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، وتتمثل في:

- 1- ما هي مشكلة البطالة والتضخم وكيف هي وضعيتهما في الجزائر؟
 - 2- ما هي الإجراءات التي تم إتخاذها لمواجهة مشكلة البطالة المرتفعة في الجزائر، وما هي أدوات إستهداف وتحجيم التضخم؟ وما انعكاس هذه الإجراءات والأدوات على الواقع الاقتصادي الاجتماعي؟
 - 3- هل توجد علاقة سببية في الاقتصاد الجزائري بين معدل البطالة ومعدل التضخم؟
 - 4- هل يمكن تقدير منحني فيليبس في الاقتصاد الجزائري وما مدى مطابقته للواقع الاقتصادي الجزائري في الأجلين القصير والطويل؟
 - 5- هل يمكن اقتراح نموذج خطي بسيط لمعدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر.
- فرضيات البحث:

- لدراسة إشكالية الموضوع قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:
- 1- تحسن الوضعية المالية في الجزائر بداية من سنة 1996 وانخفاض معدل التضخم، هو نتيجة الإجراءات المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية على الجزائر.
 - 2- تحسن الوضعية الاقتصادية بداية من سنة 1999 كان نتيجة سياسات وبرامج التشغيل المطبقة في الاقتصاد الجزائري.
 - 3- انخفاض معدلات البطالة ومعدلات التضخم في العقد الأخير كان نتيجة الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.
 - 4- توجد علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.
 - 5- منحني فيليبس يتطابق مع الاقتصاد الجزائري خلال الأجل القصير.
 - 6- منحني فيليبس يتطابق مع الاقتصاد الجزائري خلال الأجل الطويل.
 - 7- يمكن استخدام معدل التضخم كسياسة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.
- أهمية الدراسة:

إن الأهمية الأساسية من هذه الدراسة تكمن في فحص طبيعة العلاقة بين المتغيرين معدل البطالة ومعدل التضخم من أجل رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية المناسبة نحو تحقيق الأهداف المسطرة.

➤ أهداف الدراسة:

- 1- استكشاف للعلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الجزائر.
- 2- تحديد الحد الأدنى الذي لا ينخفض معدل البطالة دونه مهما ارتفع معدل التضخم.
- 3- التوصل إلى قياس مرونة البطالة للتضخم خلال هذه الفترة في الاقتصاد الجزائري.
- 4- تقدير منحني فيليبس في الجزائر واختبار مدى مطابقته لواقع الاقتصاد الجزائري خلال الأجل القصير والطويل.
- 5- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

➤ حدود الدراسة:

نقوم في هذه الدراسة بفحص العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة وذلك بأخذ الجزائر كظرف مكاني وأخذ الفترة 1980 إلى غاية 2013 كظرف زمني.

➤ أسباب اختيار الموضوع:

- 1- يندرج في إطار تخصصي تشجيع المشرف على هذا الاختيار دعم الخوض فيه.
- 2- يعتبر موضوع البطالة والتضخم من أبرز المواضيع على الساحة الدولية.
- 3- القيمة العلمية للموضوع .
- 4- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم بشكل متزايد في الدول النامية.
- 5- محاولة فهم آليات التضخم وآثارها على البطالة.

➤ منهج الدراسة:

تعد الفترة الزمنية التي تم تغطيتها مهمة نوعا ما (34 سنة) حيث تبحث هذه الدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية في صورة المنهج التحليلي الكمي في دراستنا التطبيقية وكانت البيانات من سنة 1980 إلى غاية 2013.

➤ الخطة المقترحة:

في الفصل الأول تم عرض الجانب النظري للبطالة والتضخم، يليه الفصل الثاني المتمثل في عرض واقع البطالة والتضخم في الجزائر وتشخيص العلاقة بينهما، وفي الفصل

الثالث والأخير تمثل في دراسة الجانب التطبيقي من خلال نمذجة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013.

➤ الدراسات السابقة:

1- دراسة سابقة رقم 01: قام بها الطالب دحماني محمد ادريوش بعنوان إشكالية التشغيل في الجزائر: "محاولة التحليل"، رسالة دكتوراه من جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية- فرع اقتصاد التنمية-) خلال السنة الدراسية 2012-2013.

وتوصل الباحث للنتائج التالية:

- ✓ العوامل الديموغرافية تلعب دورا كبير في التأثير على ديناميكية معدلات البطالة.
- ✓ الزيادة في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة 2000-2011 استحوذ على الجزء الأكبر من قطاع التجارة والخدمات.
- ✓ القطاع الصناعي والزراعي اللذان يضمن حوالي 35% من إجمالي اليد العاملة لا يساهمان إلا بنسبة 5% في تكوين الناتج الإجمالي المحلي.
- ✓ ارتفاع مقلق في لمعدلات التشغيل في القطاعات الغير رسمية.
- ✓ تطور برامج وسياسات التشغيل في الجزائر ويرجع فشلها إلى: تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود.

2- دراسة قياسية رقم 02: قام بها الطالب سليم عقون بعنوان قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "دراسة قياسية تحليلية -حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير من جامعة فرحات عباس -سطيف- (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير- تخصص تقنيات كمية-) خلال السنة الدراسية 2009-2010.

وتوصل الباحث للنتائج التالية:

- ✓ إن الاختلاف القائم بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم راجع للديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل.
- ✓ رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر المتمثلة في برنامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن تقاوم مشكلة البطالة مستمر حيث وصل سنة 2000 إلى 28.9%.

- ✓ من خلال الدراسة القياسية لوحظ أن عدم ظهور معدل التضخم في النماذج يرجع لعدم وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الأجل الطويل.
- 3- دراسة قياسية رقم 03: قام بها الطالب سعيد هتهات بعنوان دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير من جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية-تخصص دراسات اقتصادية-) خلال السنة الجامعي 2005-2006.
- وتوصل الباحث للنتائج التالية:
- ✓ يبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن الجزائر عرفت في السنوات الأخيرة (1988-2004) ضغوط تضخمية مستمرة الحدة حتى حدود 30% في منتصف التسعينات.
- ✓ تشير التوقع بمعدلات التضخم باستعمال نماذج ARCH إلى أن الأسعار في الجزائر خلال الفترة (2005-2006) سوف تشهد استقرار نوعا ما.
- ✓ أكد اختبار granger وجود تغذية استرجاعية عالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري بين البطالة والتضخم، وأظهر تقدير معادلة منحنى فيليبس وجود علاقة عكسية بين هاتين الظاهرتين خلال لفترة (1989-2003).

الفصل الأول:

الإطار النظري للبطالة والتضخم

تمهيد:

يتميز النشاط الاقتصادي بحتمية التقلبات والتذبذبات بين حالات الانتعاش والرواج من جهة، وحالات الركود والانكماش من جهة أخرى، ومن شأن هذه التقلبات أن يصاحبها أزمات من التضخم وما له من تأثير سلبي على ذوي الدخل الثابتة، بالإضافة أزمات من البطالة والتي تصاحبها إحداث المزيد من الكساد وظهور الطاقات الإنتاجية المعطلة.

لقد كانت ولا تزال البطالة والتضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه الدول، نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها خلال سعيها لتحقيق عمليات إنمائية اقتصادية وصولا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، ويعتبر موضوع البطالة والتضخم من بين المواضيع التي حظت بالدراسة والاهتمام خاصة في البلدان المتطورة من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها آراؤهم.

ومن أجل فهم مشكلة توأمة السوء في الاقتصاد المتمثلين في البطالة والتضخم يتعين علينا من منطق التحليل والتوضيح أن نتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم.

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم.

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة

تمثل البطالة أحد أهم المشكلات الرئيسية لبلدان العالم المتخلفة، والبطالة تخص العمال وصانعي السياسات والاقتصاديين أكثر من أية مشكلة أخرى، فعندما تكون البطالة مرتفعة في بلد ما، فإن الموارد الاقتصادية تعاني من هدر، وإن حجم الدخل في البلد يكون منخفضاً، وأن الضائقة الاقتصادية تمتد لتؤثر على عواطف الناس وحياتهم العائلية ويؤكد الاقتصاديين أن عندما تكون البطالة مرتفعة فإن الناتج القومي الإجمالي GNP يكون دون مستوى الناتج القومي الإجمالي الكامن *potentiel*، الأمر الذي يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث التركيز على أهم المفاهيم الأساسية لظاهرة البطالة.

المطلب الأول: ماهية البطالة

تعد ظاهرة البطالة من المشاكل الخطيرة التي تواجه دول العالم المتقدمة والمتخلفة منها على حد سواء وقد تعددت الآراء في وضع مفهوم صريح للبطالة، وعليه سنتناول في هذا المبحث عدة مفاهيم للبطالة بالإضافة لأنواع وطرق قياسها.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة لما له من صدى واسع على الساحة الدولية، وقد يختلف تعريف البطالة من دولة لأخرى ومن منظمة لأخرى في جزئيات صغيرة لكنه يشترك بينها في مجمله العام وهذا ما نلمحه في المفاهيم التالية:

1- البطالة لغة:

بالكسر وقيل بالضم على نقيضها وهي العمالة، أو هي من بطل الأجير يبطل بالضم بطالة بالفتح أي تعطل فهو بطل¹.

¹ أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية "الأسباب - الآثار - الحلول"، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص9.

2- المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه"¹.

3- مفهوم البطالة حسب منظمة العمل الدولية:

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية والتقليدية وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية -ILO- على تعريف العاطل بأنه: « كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى». وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب².

4- مفهوم البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات:

يمكن تعريف البطالة من خلال الديوان الوطني للإحصائيات على أن الشخص البطال هو الذي تتوفر فيه المواصفات التالية:

- أن يكون بالغ سن العمل المتراوح بين 16 و 60 سنة.
- أن يكون بدون عمل عند إجراء التحقيق الإحصائي الذي يُنص على أن الشخص العاطل هو الشخص الذي لم يزاوّل أي عمل أثناء فترة التحقيق ولو لساعة واحدة.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل من خلال الإجراءات اللازمة لإيجاد منصب عمل.
- أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد³.

¹ السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، مؤسسة رؤية ، 2008، ص318.

² رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة ، الكويت، 1997، ص15.

³ <http://www.ons.dz/Definitions-des-concepts-utilises,57.html> تاريخ زيارة الموقع، يوم 28/04/2015،

تتكون فئة الأفراد العاطلين عن العمل بحسب المكتب الدولي للعمل من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، وكانوا في يوم أو أسبوع معين ضمن فئات قوة العمل التالية:

- غير مستخدمين أي أنهم لم يقوموا بأي عمل خلال الفترة المرجعية وقد حددت بالأسبوع السابق للمقابلة.

- مستعدين وقادرين أي متاح للعمل وهم مستعدين للقيام به في حالة توفره. يبحثون عن العمل أي من خلال القيام بخطوات وإجراءات البحث عن العمل مأجور خلال فترة معينة¹.

من خلال هذه التعريفات يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل وتجدر التنويه لاستخدام مصطلح العطالة بدل من مصطلح البطالة لما يعطيه من قوة في المعنى.

الفرع الثاني: قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشر ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى 'معدل البطالة' حيث يتم حسابه من خلا ما يلي:

1- المقياس الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفق هذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

$$\text{قوة العمل}^* = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}^2$$

¹ <http://www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definitions/chomage.htm> تاريخ زيارة الموقع،

يوم 2015/04/28، ساعة الزيارة 22:32.

* قوة العمل: جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ضل الأجور السائدة.

² السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 319-320.

2- المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل؛ يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها. والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العمل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة^{**}، وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% مثلاً. قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي = 0.95 (من قوة العمل الكلية).

معدل البطالة = 1 - الإنتاجية الفعلية المتوسطة / الإنتاجية المحتملة المتوسطة

➤ **حجم البطالة = معدل البطالة X قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي.**

وهذا المقياس يأخذ في حسابه كل أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت بطالة سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها.

➤ **معدل البطالة الغير صريحة: معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي - معدل البطالة الصريحة (السافرة).**

➤ **حجم البطالة الغير صريحة: حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي - حجم البطالة الصريحة (السافرة)¹.**

الفرع الثالث: أنواع البطالة

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث تساعد في الكشف عن أسباب وجودها وكذلك تحدي الآليات الكفيلة لمعالجتها وهناك العديد من أنواع البطالة نذكرها في:

^{**} الإنتاجية المتوسطة المحتملة: أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع.

¹ السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 323.

1- البطالة السافرة (الصريحة):

تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا، وإنتاجيتهم معدومة وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة وهي البطالة التي ينصرف إليها الذهن عندما يثار موضوع البطالة ويطلق عليها اسم البطالة المفتوحة ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة السافرة وهي بطالة اختيارية و بطالة إجبارية.

1-1- البطالة الإجبارية:

وتعني حالة وجود أشخاص قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جاد عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادتهم واختيارهم، ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من البطالة وذلك حسب الأسباب المؤدية لها وهي¹.

1-1-1- البطالة الاحتكاكية:

وهي بطالة مؤقتة وتحدث بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى وبسبب البحث عن الوظائف في الاقتصاد أو ترك العمل مؤقتا في سبيل الدراسة وهكذا². ويظهر هذا النوع من البطالة لأن سوق العمل دائمة الحركة بطبيعته. وأن عملية البحث عن فرص عمل ووظائف تأخذ وقتا ولاسيما وأن تدفق المعلومات حول فرص العمل لا يتم بالصورة المثلى، وحتى لو كان حجم القوة العاملة ثابتا فسيكون في كل فترة من الزمن هناك بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل بحثا عن عمل جديد، أو يريدون أن يعملوا في منطقة جغرافية جديدة... الخ.

1-1-2- البطالة الهيكلية:

وتتمثل في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل بسبب وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد، أي حالة عدم توازن بين الطلب والعرض على الأيدي العاملة في المهن والقطاعات المختلفة ففي الوقت الذي تواجه فيه بعض المهن أو القطاعات فائضا في الطلب

¹الموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية واقتصادية للفترة 170-2007"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، 2009، ص 6-7.

²شعيب بونوة، زهرة بن يلف، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص130.

عن العمل من جراء الازدهار هناك قطاعات أو مهن أخرى تواجه فائضا في عرض العمل (أي بطالة) من جراء حالة الركود.

وتظهر البطالة الهيكلية إذن عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب على العمل إلى عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة، أو صناعة معينة¹.

1-1-3- البطالة الدورية:

وتحدث عند تعرض الاقتصاد لبعض الفترات الانكماشية كانخفاض الطلب الكلي فيؤدي ذلك تسريح جزء من القوة العاملة لكن هذا النوع من البطالة سرعان ما يتلاشى عند حدوث انتعاش في الاقتصاد².

و بمعنى آخر عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكافة من يبحث عنه ويرغب فيه، ذلك لأن الطلب عن العمل، هو طلب مشتق من الطلب عن السلع والخدمات، لذلك ينخفض الطلب على العمل في مواجهة جمود أو عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه لانخفاضه.

1-1-4- البطالة الموسمية:

تشهد بعض القطاعات الاقتصادية فترات من الرواج وفترات أخرى من الكساد مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة الموسمية³، أي أن البطالة الموسمية تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية. فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في موسمها، مثل القطاع السياحي والقطاع الزراعي (حيث تعتمد على المناخ وغيرها من العوامل) ويقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج موسمها مما يؤدي إلى حدوث بطالة في الفترات الزمنية التي تقع خارج الموسم.

وتتشارك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كليهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما.

¹مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص188-190.

²شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص130.

³محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص221.

1-2- البطالة الاختيارية:

تتمثل البطالة الاختيارية في توافر فرص العمل للأفراد القادرين عليه باختصاصاتهم نفسها إلا أنهم يفضلون البطالة عليها، وهذا ما يحدث في المجتمعات الغنية والمتطورة تقنيا بغية زيادة دخل الأفراد، أو بسبب ظروف الإنعاش الاقتصادي الذي يعيشه الناس في تلك الدول¹.

2- البطالة المقنعة:

ويتمثل هذا النوع من البطالة بوجود عدد من الأفراد القادرين على العمل يعملون في قطاعات اقتصادية معينة لكنهم لا يضيفون شيء للإنتاج، أي أن معدل الإنتاجية لديهم صفر أو حتى سالب. وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة لأنها تمثل هدرا في الموارد الاقتصادية ولا تساعد على زيادة الناتج القومي الإجمالي.

3- أنواع أخرى للبطالة:

هناك أنواع أخرى من البطالة ظهرت حديثا في الأدبيات الاقتصادية يمكن التطرق لها من خلال نوعين للبطالة:

3-1- البطالة السلوكية:

وهو نوع من البطالة يظهر في بعض البلدان وذلك نتيجة عزوف بعض العاطلين عن العمل من الانخراط بأعمال دنيا خوفا من نظرة المجتمع. فالعديد من مواطني البلدان يتركون العديد

من المهن، التي تصنف ضمن الأعمال الدنيا، كالعامل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة وأعمال البناء وغيرها².

3-2- البطالة المستوردة:

تتمثل البطالة المستوردة في حصول أو انفراد العمالة الغير محلية على وظائف معينة مما يقلل من فرص العمل المتوفرة للعمل المحلية³.

¹ سامر مظهر قنطقجي، مشكلة البطالة و علاجها في الفقه الإسلامي، ط2، دار إحياء للنشر الرقمي ، 2013، ص11.

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص194-195.

³ شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص113.

المطلب الثاني: التحليل الفكري للبطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية لأخرى، ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها، وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز فيما يلي:

الفرع الأول: البطالة في النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكانت البرجوازية مهيمنة في الاقتصاديات حيث أن الصناعة في المجال الرئيسي للحصول على الأرباح وقد ترتب عنها صراع اجتماعي (البطالة والفقر...) جعل من الفكر التقليدي يدرس نتائج هذا الصراع ومنه البطالة. أما بالنسبة للمذهب النيوكلاسيكي فما هو إلى امتداد للمذهب الكلاسيكي.

1- البطالة في النظرية الكلاسيكية:

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد. كما يتركز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية.

1-1- مسلمات المدرسة الكلاسيكية:

- اعتقد الكلاسيك أن هناك قوانين طبيعية خالدة، ننحكم في تسيير الكون وأمور الطبيعة والمجتمع ولا يستطيع الفرد أو الدولة تغييرها.
- آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي وإطارا ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي.
- يفترض المذهب الكلاسيكي أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي يجب أن يسود في جهاز السوق.
- يفترض الكلاسيك أنه لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة حيث أن الفرد إذا حاول تحقيق منفعته سوف يحقق تلقائيا مصلحة الجماعة.

➤ يفرض الكلاسيك أن أجور العمال تتحدد وتستقر في الأجل الطويل عند مستوى أجر الكفاف*، وهو ما يعرف بقانون الأجر الحديدي¹.

1-2- نظرة الكلاسيك للبطالة:

تقر البطالة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية، ولا تعترف بوجود البطالة الإجبارية التي يجبر فيها جزء من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبة وبحث هذا الجزء عن العمل وفرص التشغيل، ولم تكن أشكال البطالة المقنعة واردة. في ضل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق أقصى ربح وحرية في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أو بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية، وقد جسد الاقتصادي الفرنسي "جان باتيست ساي" والذي يقول فيه أن العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لا بد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق التنافسية².

1-3- سوق العمل عند الكلاسيك:

بناءا على الفرضيات التي قام عليها الفكر الكلاسيكي فإنه لا يوجد سوى طريق واحد لتوازن سوق العمل حيث انه يحدث التوازن عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل و يتحدد في الوقت نفسه معدل الأجر الحقيقي الذي يقبله المنتجين والعمال ونوجزه فيما يلي:

1-3-1- عرض العمل:

ركز الكلاسيك على الأجر الحقيقي w/p باعتبار أن التعويض الحقيقي للعمال مقابل تخليهم عن بعض وقت فراغهم، وبذل هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر الحقيقي على هذا الأساس، يمثل القوة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القوة الشرائية من إمكانيات استهلاكية، تزيد بزيادة الأجر الحقيقي، وتنقص بنقصانه.

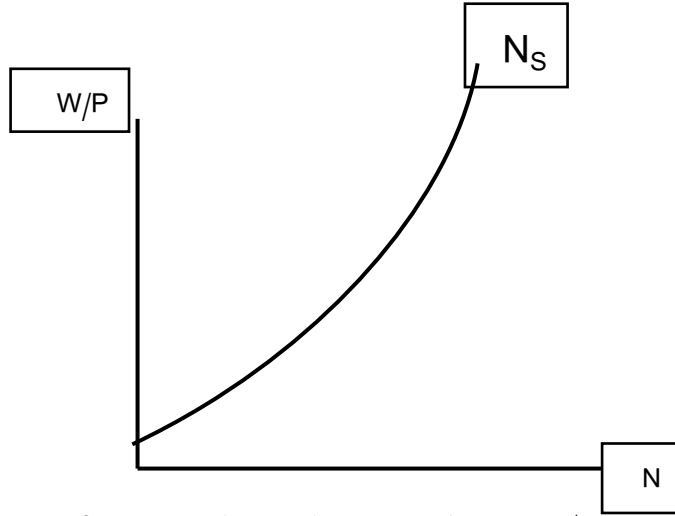
*أجر الكفاف: الأجر الذي يكفي لإعاشة العمال وأسرهم ويتحدد بمستوى أسعار السلع الغذائية و الزراعية فإذا ارتفعت هذه الأسعار كان من الضروري أن ترتفع معها الأجور النقدية.

¹رمزي زكي، مرجع سابق، ص 150-155.

²مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" التجربة الجزائرية"، دار الحامد، الأردن، 2008، ص 239.

إن زيادة الأجر الحقيقي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه إقناع العمال بفائدة التخلي عن وقت الفراغ، وبذل المزيد من الجهد في الإنتاج. ويتم ذلك بإحدى الطريقتين: إما بزيادة الأجر النقدي w مع بقاء المستوى العام للأسعار p ثابتا (أثر الإحلال)، أو بتخفيض المستوى العام للأسعار p مع بقاء الأجر النقدي ثابت w (أثر الدخل)، كما يوضحه الشكل التالي¹.

الشكل رقم (1-1): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك



المصدر: سليم عقون، المرجع السابق، ص 20

يظهر الشكل أن عرض العمل N_S هو تابع للأجر الحقيقي، وهو يعبر عن العلاقة الطردية ومعدل الأجر الحقيقي، وعليه نخلص إلى أن دالة عرض العمل هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي²: $N_S = f(w/p)$

1-3-2- الطلب على العمل:

كما رأينا سابقا عرض العمل يرتبط بالأجر الحقيقي، نلاحظ أن الطلب على العمل أيضا يرتبط بالأجر الحقيقي، غير أن هذا الارتباط في هذه الحالة عكسي بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج الفردي في سوق تسوده المنافسة الكاملة، ويظهر ذلك في الدالة التالية:

¹ سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر"، رسالة

ماجستير، غير منشورة جامعة فرحات عباس- سطيف،- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، 2009-2010، ص 19.

² سليم عقون، مرجع نفسه، ص 20.

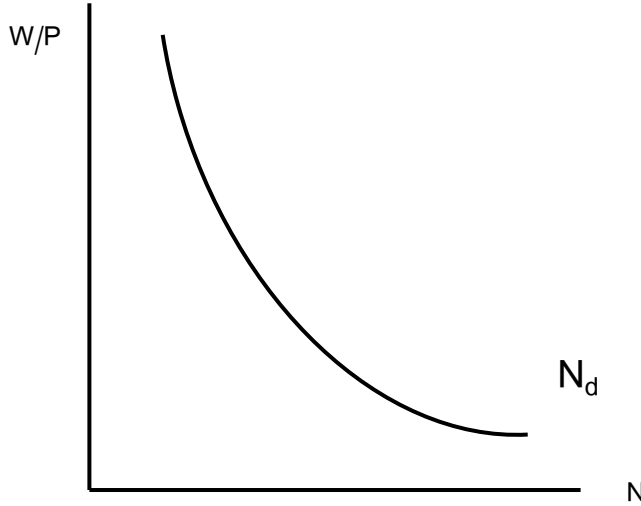
$$N_d = N_d(w) = N_d(w/p)$$

وإذا قبلنا فرضية استمرار هذه الدالة وقابليتها للاشتقاق لتصبح كما يلي:

$$(N^d)' = \frac{dN^d}{dw} < 0$$

يمكن رسم هذه الدالة في شكلها العام كما يلي¹.

شكل رقم (1-2): منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك



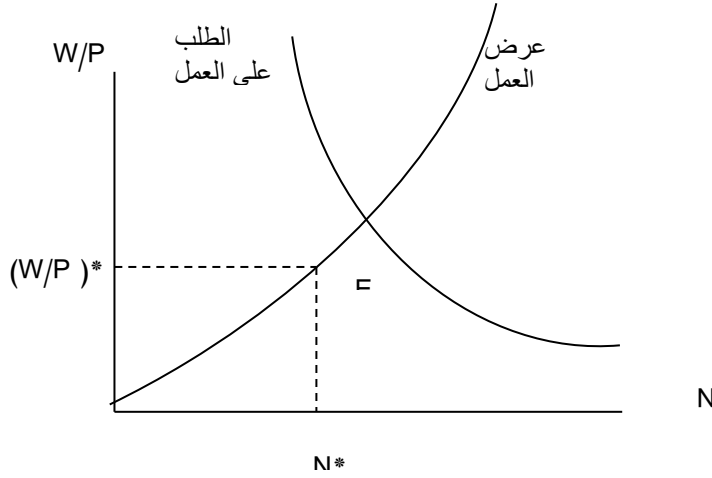
المصدر: دحمانى محمد ادريوش، مرجع نفسه، ص 85.

1-3-3- التوازن في سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل بالنسبة لرواد هذا الفكر عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، وحيث يكون سوق العمل خالي من البطالة كما يوضحه الشكل التالي:

¹ دحمانى محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: "محاولة التحليل"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، 2012-2013، ص 85.

الشكل رقم (1-3): منحنى التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك:



المصدر: دحماني محمد ادريوش، مرجع نفسه، ص 87.

بما أن هذا التيار ما هو إلا امتداد للفكر الكلاسيكي فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التشغيل الكامل انطلاقاً من "قانون ساي للمنافذ" الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، من شأنه أن يخفض من سعرها مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض. وب نفس الطريقة فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطال في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تمتد الكمية المطلوبة من العمل نتيجة انخفاض الأجر الحقيقي حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة كما هو موضح في الشكل البياني السابق.

وطبقاً لذلك فالتوازن على المستوى الكلي يتحقق دائماً بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق¹.

2- البطالة في النظرية النيوكلاسيكية:

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل. ويركز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) ومن أهمها:

¹دحماني محمد ادريوش، مرجع نفسه، ص 87.

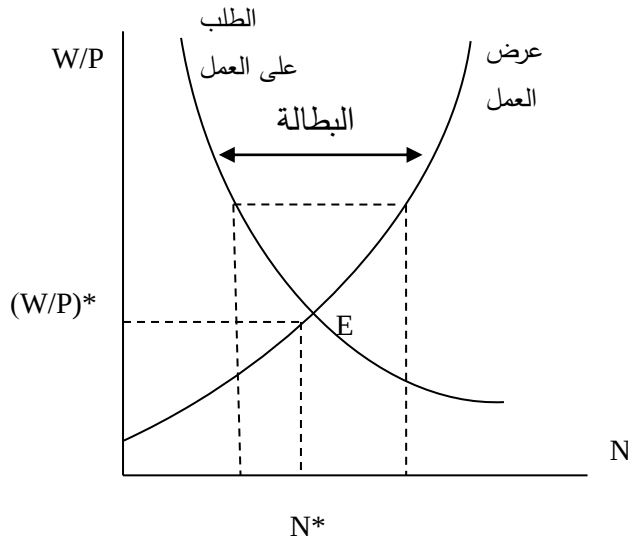
➤ تجانس وحدات العمل

➤ حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع

➤ حجم اليد العاملة المرتبطة بعرض وطلب العمل في السوق.

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى اعتبارها أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور خارج مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل أحيانا¹.

شكل رقم (1-4): منحني البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك



المصدر: دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص 88.

وعليه فإنه وفق الفكر النيوكلاسيكي مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغيير الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة

¹مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011، ص2.

الإجبارية إن وجدت. وعليه فإن التشغيل الكامل وفقا لرواد الفكر النيوكلاسيكي، إنما يتحقق فقط في غياب البطالة الإجبارية¹.

الفرع الثاني: البطالة في النظرية الكنزية

الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي خلال الفترة 1929-1933. كان المحور الأساسي لانطلاق الفكر الكنزي، حيث انصبت أفكار هذا الفكر بشكل أساسي في إيجاد الحلول لأزمة البطالة والكساد التي أصابت اقتصاد العالم آنذاك وكل ذلك مهد الطريق، وأتاح الفرصة لبروز النظرية العامة، وتقبل ما جاء فيها من أفكار وسياسات.

ارتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، والمحور الأساسي لمفهوم البطالة عند كينز يرجع في أن سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي.

يفرض المذهب الكينزي أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً².

رفض كينز مزاعم التوازن الاقتصادي العام الناجم عن التناغم الداخلي لآلية السوق كما يزعم الكلاسيك والنيوكلاسيك، ويرى أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال، الذي يتكون من مجموع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار في متطابقة الدخل القومي، وهو ما رأى كينز بضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، كما أقر بوجود بطالة دائمة عند مستوى معين، أطلق عليها معدل البطالة الطبيعي التي لا تحدث ضرراً. ويطلق على البطالة الكنزية اسم البطالة الإجبارية³.

ما يمكن استنتاجه من خلال النظرية الكنزية أنها تتفق مع النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي، ويبقى الاختلاف في

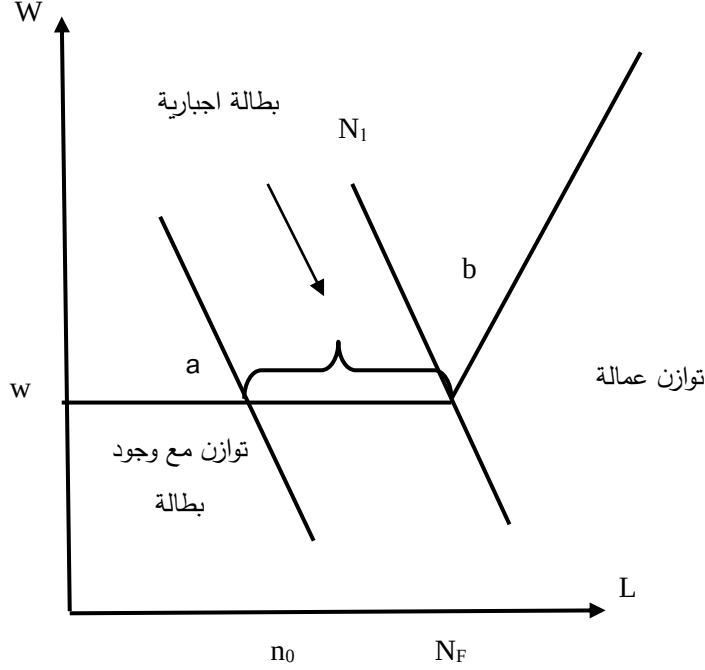
¹ دحمانى محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 89.

² ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 377.

³ دحمانى محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 99.

دالة العرض للعمل التي يراها كينز دالة في الأجر الاسمي، هذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع إذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض أجورهم الاسمية¹. والشكل التالي يوضح سوق العمل في النموذج الكينزي:

شكل رقم (1-5): منحنى سوق العمل في النموذج الكينزي



المصدر: نجاة مسمش، فريد بن عبيد، البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 6.

إذا كان منحنى الطلب على العمل N_0 ، فإن عدد العمال الراغبين عند الأجر هو n_F ولكن عدد العمال المطلوبين هو n_0 فيكون الفرق $n_0 - N_F$ عدد العمال الراغبين في العمل بالأجر w ورغم قدرتهم على العمل لا يجدون العمل ولهذا فهم في حالة بطالة إجبارية، أما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو N_1 فإن حجم العمل التوازني هو n_F ، وهو نفسه حجم العمالة فيكون في هذه الحالة توازن عمالة كاملة وهنا لا يختلف النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي².

¹ دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012، ص 3.

² نجاة مسمش، فريد بن عبيد، المرجع نفسه، ص 6.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

ويشمل هذا المنظور عدد من النظريات والاتجاهات التي سعت لتغيير الاختلال في سوق العمل اعتماداً على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل وآلية التوازن الداخلي نتيجة بروز ظاهرة البطالة ومن أبرز هذه النظريات نظرية البحث عن العمل ونظرية اختلال سوق العمل ونظرية تجزئة سوق العمل، علاقة أوكن.

1- نظرية البحث عن عمل:

ترتكز هذه النظرية على أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه، وهذه المهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل، الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات وتقييم آلية البحث هذه تتصف بسمتين أساسيتين، السمة الأولى عملية مختلفة لأنها تتضمن نفقات تتعلق بالبحث والاختبار، والسمة الثانية أنها عملية تستغرق فترة زمنية من الوقت وتستند هذه النظرية على هاتين السمتين في تفسير ظاهرة وجود كم من المتعطلين طبقاً إلى حين مع وجود فرص عمل شاغرة، ولتفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة دون أن يعني ذلك وجود أي نوع من الاختلال في آليات سوق العمل. فمن وجهة هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة الملائمة لقدراتهم وحسب هيكل الأجور وبالتالي فالبطالة في هذه الحالة هو سلوك اختياري، كما أنا هذه البطالة (الاحتكاكية) تعتبر ضرورية من أجل الحصول على التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، لحالها أنه تؤدي إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة للعمل.

ويتوقف طول فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته لأحوال السوق وعلى المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وفي حالة الرواج الاقتصادي فإن البطالة تطول نتيجة وفرة فرص العمل المتاحة وعلى العكس في حالة الكساد الاقتصادي، في الواقع نظرية البحث عن العمل لا تفسر حقيقة البحث عن معلومات فرص العمل وتلاعب معدلات البطالة المرتفعة، فلا يمكن إرجاعها لمجرد رغبة الأفراد في التفرغ لعملية جمع المعلومات، وبالتالي فهي عاجزة عن تفسير ظاهرة البطالة¹.

¹مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 254.

2- نظرية اختلال سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي Malinvaud عندما حاول تفسير معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل، حيث قد يتعرض سوق العمل للاختلال عن طريق تغير الأسعار. إذ يكون العرض أكبر من الطلب، و تصبح بذلك بطالة إجبارية، إلا أنه يطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، حيث لا يكون عن طريق الأسعار والأجور، بل عن طريق الكميات، لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات توازن الكمية بين عرض العمل والطلب عليه، وهي تدرس العلاقة القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة، ويتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

النوع الأول: يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل. حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن التصريف فيهم يلاحظ أن هذا النوع يشبه تحليل البطالة عند كينز، لهذا يعرف بالبطالة الكنزية.

النوع الثاني: يسمى بالبطالة الكلاسيكية، نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن، ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل، ويرجع سبب البطالة هذا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمل، مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل وبالتالي عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال¹.

3- نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد "Doemberg ,MPiore" في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسران قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع

¹الموتي محمد مرجع سابق، ص23.

- البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي :
- **السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.
 - **السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.
 - **السوق الأولية:** تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية. وفي الجزائر فإن قطاع المحروقات لليد العاملة الدائمة يوفر هذه السوق، إذ كان يؤمن وظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.
 - **السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، والجنس. وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية. مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.
 - **السوق الرئيسية:** تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة. ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي¹.

4- علاقة أوكن:

في مقالة 1960 أكد أوكن أن كل نقطة إضافية للبطالة فوق 4% يقابلها إنخفاض 3 نقط للناتج الحقيقي، فسر أوكن العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين: تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة بالتغير في الناتج المحلي فكانت نتيجة التقدير كالتالي:

¹ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد" من خلال حالة الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص33-34.

$$\Delta U_t = -0.3 \Delta Y_t + 0.3 + Z_t$$

تعني العلاقة السابقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

وتبين الصيغة الثانية (فجوة أوكن) علاقة الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أي:

$$U_t = 3.72 + 0.36 \text{ gapt} + Z_t$$

ويمكن توضيح الصيغتين كالآتي:

$$\Delta u = \alpha - \Delta Y + Z \dots\dots\dots 1$$

$$u - \bar{u} = -\delta(Y - \bar{Y}) = Z \dots\dots\dots 2$$

حيث أن:

- u معدل البطالة الفعلي
- $\bar{u}$ معدل البطالة الطبيعي
- Y النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج الإجمالي المحلي
- $\bar{Y}$ مستوى الناتج الحقيقي الممكن
- $Y - \bar{Y}$ فجوة أوكن

يبين قانون أوكن العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة¹.

المطلب الثالث: أسباب وآثار ظاهرة البطالة

إن الآثار الوخيمة المترتبة على ظاهرة البطالة تدفعنا للبحث والتعمق في أسباب البطالة التي تختلف من دولة لأخرى حتى أنها تختلف في الدولة الواحدة، كل هذا من أجل القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة أو التقليل منها على الأقل، وقد تم تخصيص هذا المطلب لحصر أهم الأسباب والآثار الناتجة على البطالة.

¹ دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 179.

الفرع الأول: أسباب البطالة

يرجع سبب البطالة في الدول إلى الكثير من الأسباب التي تختلف باختلاف خصوصيتها وظروفها الاقتصادية وهذا ما يزيد من تفاقم المشكلة ونذكر من هذه الأسباب ما يلي:

1- التخلف الاقتصادي في الدول النامية: وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعاً، ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة.

2- ندرة الموارد الاقتصادية: أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية¹.

3- فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف الخاطئة: تبدأ البطالة من النقطة التي تركز عليها سياسات الدولة ونظرتها إلى سياسات التشغيل الخاطئة في التوظيف يكون أكثر، حيث تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل وبالذات عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين، فتلجأ إلى حشو الجهاز الحكومي بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة التي تشكل ضغطاً على التكاليف وإهدار في نفقات الأمة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة لمثل هذه سياسات. وقد تنتشر البطالة المقنعة².

4- إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي: ومع قلة بناء المصانع إلا أن هناك طامة كبرى وهي إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي، أدى ذلك إلى:

¹ خليلي أحمد، هاشمي بريقل، واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011. ص5.

² حريري بوشعور، فلاق صليحة، مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011. ص5.

أ- انصراف المستهلك إلى شراء المنتج المستورد لرخص ثمنه
ب- ركود البضائع المحلية.

ت- عدم الإنتاج من هذه البضائع المحلية، ومن ثم تعطيل الأيدي العاملة، وربما غلق المصانع التي تنتج هذا المحلي، والمحلات البيع التي تقوم بعرضها.

5-نضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة إلى أخرى: من الأسباب التي المؤدية إلى زيادة حجم البطالة والعمل على انتشارها تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة إلى أخرى، وهذا مكمل في نظري للسبب السابق، حينما تقوم الدولة بالخصخصة لشركة ما ونظرا لتضخم التكاليف لتعديل أوضاع هؤلاء العاملين وتحويلهم ربما من صناعة إلى أخرى إذا كانوا قد فشلوا في إدارة الشركة وإنتاج السلع فيها، تقوم الدولة بإعطائهم بعض المكافآت المالية وتسريحهم بدلا من تحويلهم إلى صناعة أخرى، وهذا أدى إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها¹.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية البطالة:

للبطالة الكثير من الآثار السلبية على المجتمع وكذا الفرد وقد خصصنا الآثار الاقتصادية لما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني ترجع أعباؤها على الدولة وهي:

- يترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم وخبراتهم، وبذلك ضياع في التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري.
- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي².
- إن البطالة يتحقق عنها ارتفاع عبئ الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى

¹أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص25.

²عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية، 2004، ص 274.

- انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام التام.
- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنتج عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور¹.
- الهدر في الموارد الإنتاجية أي أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً وفي حالة حصول هذه الحالة لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء.
- العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون قدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض في الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة².

¹ سليم عقون، مرجع سابق، ص 13.

² حسام داود، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 261.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

تعتبر الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في التضخم من أقدم الظواهر التي عرفها التاريخ الاقتصادي والتي تبلور مفهومها حول الارتفاع المستمر في الأسعار، ومع مرور الزمن أصبحت ظاهرة التضخم أكثر خطورة على اقتصاديات الدول، وهذا ما دفع بالكثير من رجال الاقتصاد الذين انصب اهتمامهم في تحديد أسباب وآثار ظاهرة التضخم رغم الاختلاف والتعارض في وجهات النظر والرؤية، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها التضخم سيتم التطرق في هذا المبحث لمختلف المفاهيم الأساسية للتضخم مروراً بالمدارس الاقتصادية وطرق تفسيرها لظاهرة التضخم، بالإضافة إلى أسباب حدوثها وطرق قياسها.

المطلب الأول: ماهية التضخم

إن ظاهرة التضخم تعتبر من أشد الظواهر تعقيدا في الأدب الاقتصادي، كما تعددت المفاهيم الخاصة بالتضخم وهذا بناء على الزوايا المبهمة له، وتتنوع طرق قياسه وتشعب أنواعه وهذا ما سنراه في هذا المبحث.

الفرع الأول: تعريف التضخم

لقد كان استخدام مصطلح التضخم الاقتصادي متداولاً في كثير من الأوقات، لكن رغم ذلك تعذر إيجاد تعريف متفق عليه بين الاقتصاديين وطبقاً لتعدد واختلاف الضوابط التي تحكمه يمكن إعطاء جملة من التعريفات كما يلي:

1- تعريف التضخم حسب الأسباب المنشأة له:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود (بعبارة مختصرة غلاء الأسعار، ورخص النقود)، أو هو زيادة في الطلب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي (فهو إذا أحد موضوعات الاقتصاد الكلي) فقد لا يمكن زيادة العرض لبلوغ مستوى التشغيل الكامل كما في البلدان المتقدمة، أو لوجود اختناقات في بعض عوامل الإنتاج (خلل في مرونة الجهاز الإنتاجي)، كما في البلدان المتخلفة¹.

¹ رفيق يونس المصري، آثار التضخم على العلاقات في التعاقدية "المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية"، ط2، دار المكتبي، دمشق، 2009، ص7.

2- تعريف التضخم حسب آثاره:

تواجد تواجه مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار، فيمكن القول بأننا بصدد حالة تضخمية، وعلى العكس من ذلك فتواجد حالة انخفاضه دائم ومستمر في الأسعار، ذلك يعني أننا أمام حالة انكماش، وعلى ذلك فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار، أيًا كان سبب هذا الارتفاع في زيادة كمية النقود أو بعبارة عدم التوازن بين التيارين النقدي والسلعي.

3- تعريف التضخم حسب نظرية الدخل والإنفاق:

هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فزيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار، وتضخمها. على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات. على حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار.

4- تعريف التضخم المبني على نظرية العرض والطلب:

يبني هذا التعريف على العلاقة السلبية الموجودة بين العرض والطلب، والتي يمثل خلاا توازينا بينهما، ونتيجة لذلك فالتضخم هنا هو زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فزيادة الطلب على العرض يفترض وجود فائض في الطلب إيجابي في كل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج. فهذا يعني وجود فائض سلبي في كل السوقين¹.

الفرع الثاني: طرق قياس التضخم

هنالك العديد من السائل التي يستخدمها رجال الاقتصاد لمعرفة قدر التضخم وذلك من خلال النظر إلى أسعار عدد كبير جدا من السلع والخدمات هذا العام وأسعارها من قبل. ويمكن قياس التضخم من خلال ثلاث وسائل رئيسية هي :

الوسيلة الأولى: معدل حساب السعر العام

تتم حيث تؤخذ أسعار مجموعة من البضائع المتنوعة، منها على سبيل المثال: في مجال الصناعة أو التجارة، أو الزراعة، أو الخدمات، حيث تحسب قيمة شراء هذه البضائع في كل شهر في أماكن عرضها وبيعها للجمهور، ومن قيمة الشراء للفترة المختلفة والتي عادة تكون شهرا، أو فصلا، يعرف مقدار التضخم، ومقدار التغيير في مجموعة الأسعار،

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص ص 16-20.

وليس في سلعة واحدة فقط. فإن كان هناك انزياح للأسعار نحو الزيادة بمقدار نصف في المائة فإن ذلك يعني أن هناك تضخماً بهذا المقدار

الوسيلة الثانية: القياس من المنبع

وهو أخذ عينات من أسعار البضائع وتسعيرها، أي مقدار السعر الذي يحدده المنتج لبضاعته ومن هذه الأسعار الإجمالية يمكن معرفة اتجاه خط الأسعار بالصعود أو الهبوط ويحدث أن تنخفض قيمة بعض السلع، فلا يعني ذلك انخفاض في التضخم، ومن هنا نسمع عن الضغوط الكبيرة على منتجي البترول، وذلك في محاولة من الدول الأخرى المشتريّة أو المستهلكة للبترول لتخفيض أسعاره، لأنه أحد السلع التي أدت إلى ارتفاع مؤشر التضخم¹. ومما تقدم يمكن تعريف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن ملخص التغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساساً للقياس أو أساساً للمقارنة.

وتعددت أنواع الأرقام القياسية لقياس الأسعار مثل: الرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار التجزئة، والرقم القياسي لأسعار الأسهم، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين*، الذي يعتبر أفضلها ويعتمد حساب هذا الرقم على اختيار مجموعة من السلع تسمى سلة السوق. هذه السلة تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي تستغرق جميع دخله. ولذلك فإن هذا الرقم القياسي يمثل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة أو نفقاتها. وهذه الأرقام القياسية بأنواعها لاسيما الرقم القياسي لتكاليف المعيشة يستدل بها على معرفة نسبة التغير الطارئ على القوة الشرائية للنقود، وبذلك تعرف نسبة التضخم في فترة معينة، فيساعد هذا في حماية الالتزامات والعلاقات التعاقدية من الاضطرابات الناتجة عن التضخم النقدي.

كما أن الاقتصاديين اليوم يرون أن استعمال الأرقام القياسية لنفقات المعيشة هي أنسب وسيلة لقياس تقلبات القوة الشرائية للنقود،

¹ حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص38 39.

* الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: هو معدل أو متوسط أسعار شراء السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع من أصحاب الدخول المحدودة خلال فترة زمنية معينة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو غير ذلك.

الوسيلة الثالثة: من خلال السلوك العام للمجتمع

وذلك من خلال موضوع التنمية بمختلف مفاهيمها كما يقال أن الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يعرفون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% أو أكثر، يأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية¹.

الفرع الثالث: أنواع التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها. على أن ذلك لا يعني لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها، كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بموجبها، ووظائفها بصفة كاملة، ومرضية وعليه يمكن أن نقسم التضخم إلى ما يلي:

1- من حيث تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

تتحد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

1-1- التضخم الطليق (المكشوف):

ويتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

1-2- التضخم المقيد (المكبوت):

يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستئصالها، إذ أن الظواهر

¹ حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص 36 - 41.

التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية، بصفة مؤقتة، ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع، عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة... الخ¹.

1-3- التضخم الكامن:

ويتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بسبب تدخل الدولة للحيلولة بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة، فيبقى التضخم كامنا².

2- من حيث حدة الضغط التضخمي: يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى:

1-2- التضخم الزاحف:

هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومنتتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدى القصير، أي أنها لا تتطور بشكل رأسي، ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل.

2-2- التضخم الجامح:

هو أشد أنواع التضخم ضررا بالاقتصاد الوطني، إذ تتوالى ارتفاعات الأسعار بنسبة قد تصل إلى 50% سنويا أو أكثر فتفقد النقود قوتها الشرائية، مما يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخفيض من قيمتها وما يصاحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين أو بإبدالها بعملة جديدة³، ويسمى التضخم الجامح بالدورة الخبيثة للتضخم⁴.

المطلب الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم

¹ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، 2007، ص 94.

² سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص 206.

³ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 148.

⁴ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط، دار مجدلوي للنشر، عمان، 1999، ص 193.

تختلف تفسيرات التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة معينة، ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوتها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية معينة يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها على الفترة السابقة إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينها بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم.

الفرع الأول: التحليل الفكري الكلاسيكي للتضخم:

لقد استعان الفكر الكلاسيكي بالعوامل الكمية النقدية في تحليله هذا باعتبار أن العامل الكمي يشكل أحد العوامل الهامة التي يستعان بها في تفسير الظواهر التضخمية، وعلى رأسها التضخمات في الأسعار، وذلك كأحد العوامل التي تؤثر بحد ذاتها على الحركات العامة لمعدلات الأسعار¹. ومن الفروض التي تركز عليها النظرية الكلاسيكية ما يلي:

➤ كمية النقود هي العامل الهام، والفعال في التأثير على حركات رأس المال.

➤ تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع المستوى العام لأسعار، وعكسياً مع القوة الشرائية للنقود

➤ تتناسب الكمية النقدية طردياً مع الطلب على السلع والخدمات وعكسياً مع العرض منها.

➤ تفترض هذه النظرية أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار هي: كمية النقد - سرعة التداول النقدي - كمية المبادلات.

ولقد استعان الكلاسيكيون في شرحهم للكمية النقدية وتبيان دورها في التأثير على حركات الأسعار، وتحليل الظواهر التضخمية على النظرية النقدية².

➤ النظرية النقدية:

يقوم مضمون هذه النظرية على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها عدد من الاقتصاديين الانجليز منهم جان لوك (1632-1704) ودافيد هيوم (1711-1776) ثم جون ستيوارت

¹ غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 27.

² عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك التأمينات، 2011-2012، ص 81.

ميل (1773-1836) والفرنسي مونتيسكيو (1689-1755) ثم قام بصياغتها فيشر من خلال معادلة التبادل ومارشال من خلال نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة.

1- معادلة التبادل لفischer:

تنظر المدرسة الكمية لمعادلة التبادل لكمية النقود التي جاء بها الاقتصادي الأمريكي "فيشر" عام 1917، حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع والخدمات، واستخدم في تحليله معادلة تعرف بمعادلة التبادل التي تأخذ الصيغة التالية¹: $MV = P.T$ حيث أن:

✓ M : متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة.

✓ V : سرعة دوران النقود.

✓ P : المستوى العام للأسعار.

✓ T : حجم المبادلات والمعاملات (ثابت)².

تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:

➤ التعادل بين عرض النقود M_s والطلب عليها M_d ($M_d = M_s$) لتحقيق التوازن.

➤ الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات: أي أن: $M_d = T.P$

➤ النقود والتداول النقدي يأخذ الصيغة التالية: $M_s = (M.V) + (M'.V')$

حيث أن:

➤ M' و V' : كمية النقود المصرفية (الودائع الجارية) وسرعة دورانها على التوالي.

وبتعويض M_d و M_s بقيمتها نحصل على معادلة التبادل لفischer كالآتي:

$$M_s = (M.V) + (M'.V')$$

أي أن المستوى العام للأسعار يكون:

$$P = \frac{(M.V) + (M'.V')}{T}$$

والتفسير البسيط للمعادلة هو: إن مضاعفة الكتلة النقدية يؤدي حتماً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث تتساوى من خلاله القيم الإجمالية للسلع المتداولة الموجودة في تلك الفترة،

¹Bernard Benier, Henri Louis védie• Macroéconomie • 2Edition, Dunod, Paris, 2002, p 241.

²مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 89.

وهذا بفرضية ثبات سرعة دوران النقود، وحجم المبادلات في الأجل القصير¹.

2- نظرية الأرصد النقدية

في الوقت الذي طور فيه فيشر النظرية الكمية للنقود، كان مجموعة من الاقتصاديين في جامعة كامبردج في إنجلترا يقودهم ألفريد مارشال وبيجو يبحثون الموضوع نفسه، وتوصل والى صيغة الأرصد النقدية الحاضرة، والفرق بين الصيغتين أن فيشر ركز على دور النقود كوسيط للمبادلة، بينما ركزت مدرسة كامبردج على دور النقود كمستودع للقيمة، مما يعطل مؤقتا جزءا من القوة الشرائية للأفراد خلال الفترة الواقعة بين بيع السلع و شرائها، وبالتالي فقد ركزت أن الطلب على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وهناك مجموعة عوامل تؤثر في تغير حجم هذه الأرصد كأسعار الفائدة ومقدار ثروة الفرد والتوقعات المستقبلية حول مختلف الأسعار، إلا أنهم اعتقدوا أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير، أي بنفس التغيير في دخول الأفراد وتكون صيغتها على الشكل².

$$M = K(Y.P) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن :

✓ M: كمية النقود بكافة أنواعها (عرض النقود).

✓ P: المستوى العام للأسعار .

✓ K: نسبة الدخل الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به على شكل نقود سائلة.

✓ Y: الناتج (الدخل) الوطني الحقيقي

ولدينا أن التفضيل النقدي (K) يعبر عنه بـ: $K = \frac{1}{V}$

وبما أن (Y.P) القيمة النقدية للإنتاج الوطني = الدخل الوطني النقدي (Y)، فيمكن وضع

المعادلة رقم (1) كما يلي³: $M = K.Y$ ونستنتج أن $K = \frac{M}{Y}$

¹ ليوسفي صلاح الدين، أثر التضخم المستورد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي-دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-

2011، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص37.

² جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص102.

³ نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، مصر، 1984، ص243.

حيث أن V هي سرعة دوران النقود بالنسبة للدخل.

أي أن: $K = \frac{1}{V}$ و بالتعويض في معادلة كامبردج نجد أن¹:

$$Y \Rightarrow MV = Y \Rightarrow M = \frac{1}{V}$$

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار شرط ثبات كل من الدخل والتفضيل النقدي، وحسب مارشال يمكن القول "عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار"².

يمكن حصر أهم أوجه الاختلاف بين معادلة التبادل وصورة الأرصدة النقدية فيما يلي:

- المستوى العام للأسعار في معادلة فيشر يعد بمثابة متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات الذي تشمل عليه T أما في معادلة كامبردج يمثل متوسط لأسعار المنتجات النهائية فقط.
- الناتج الوطني الحقيقي يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وفي معادلة كامبردج يتم التركيز على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي أو الإنتاج الوطني، مقدرا في شكل معاملات عينية، بدلا من أخذ كافة المعاملات الوسيطة والنهائية في الاعتبار³.

الفرع الثاني: التحليل الفكري الكنزي للتضخم

ركزت المدرسة الكنزية على جانب الطلب لتفسير التضخم حيث أشارت إلى أن سوق العمل يلعب دورا في ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) من خلال ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات والذي يحتاج في نفس الوقت إلى قوى عاملة لإنتاج هذه السلع والخدمات. وبالتالي عند تشغيل العمالة وتوفير الأجور لدى عمالة لديها معدل حدي للادخار منخفض، وفي نفس الوقت معدل حدي للاستهلاك مرتفع فإن هذا سوف يدفع مستوى التضخم إلى أعلى كما، أشارت المدرسة الكنزية إلى أن هناك أيضا عوامل تساعد على زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات مثل الكوارث والحروب مما يساعد على زيادة مستوى الأسعار خصوصا إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته التشغيلية حيث يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار

¹ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، 2005-2006، ص 55.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 18.

³ نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 243.

وبالتالي تحقيق أرباح للشركات المنتجة مما يزيد من الطلب على العمالة مما يدفع مستوى الطلب إلى الزيادة مرة أخرى وبالتالي زيادة مستوى التضخم في الاقتصاد¹. وقد اتسم النموذج الكنزي بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق الوطني وذلك بقيام الحكومة بزيادة في إنفاقها العام تزيد الدخل ويزيد الإنفاق على الاستهلاك وهكذا بفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادة المتتالية في الدخل والإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج محدثة ارتفاعا ضئيلا في الأسعار.

أي أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج ولكن مع استمرار الإنفاق وعندما يقترب الاقتصاد الوطني من وضع التشغيل الكامل فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في الزيادة في الإنتاج فقط بل الاتجاهات التضخمية في الظهور ويطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم الجزئي.

ويعزى هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختلافات التي تنتج عن قصور عرض بعض العناصر ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة من مواكبة الطلب المتزايد علميا وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية وأيضا لظهور الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتجين.

ولا يثير التضخم الجزئي الاهتمام فقط بل يعد حافزا لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها بما يخلفه من أرباح إضافية².

المرحلة الثانية: وهي الحالة التي تكون فيها لأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية في

حالة توظيف كامل، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد

¹ حسن بن رقدان الهجهوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: لأسلوب التكامل المشترك، ورقة مقدمة للقاء السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009، ص6.

² بوجين أ، ديوليو، ملخصات شوم مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات، 1993، ص223.

اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع، لأن الزيادة في الطلب الكلي لن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات، حيث تكون مرونة عرض عنصر الإنتاج مساوية الصفر، نظرا لكون عناصر الإنتاج تعمل بطاقاتها القصوى، وقد وصف كينز هذه الحالة بالتضخم الحقيقي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية ترى بأن ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في كمية النقود، زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات. أي أن التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة، وبما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، وما يعبر عنه بفائض الطلب، ويقصد به أن الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام لأسعار¹.

الفرع الثالث: التضخم في النظرية المعاصرة

تسمى أيضا النظرية الكمية الحديثة والتي يطلق عليها المدرسة النقدية، أو مدرسة شيكاغو وهي الجامعة التي ظهرت فيها هذه النظرية من طرف الاقتصادي "ميلتون فريدمان" حيث يرى أن النقود يتم الاحتفاظ بها، حالها في ذلك حال أي سلعة أخرى، وكان لهذه النظرية دور في تسيير التضخم.

فلقد أعاد فريدمان صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في صورة جديدة، حيث أحيا أهمية النقود في السياسة الاقتصادية، وهو يعتبر النقود، حيث أن إصدار نقود جديدة إضافية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم، كما يرى فريدمان أن الطلب على النقود يعد أكثر من استقرارا وأنه يتوقف بصفة أساسية على الدخل، حيث أن النقود تعتبر من أشكال الثروة التي يحتفظ بها وتقوم نظرية فريدمان على مبدئين:

¹ أحمد محمد صلاح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 43-44.

➤ المؤثر في مستوى الأسعار هو تطور التغيير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الحقيقي، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود كما تصب عليه النظرية الكنزية.

➤ التغيير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود، أو التفضيل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

ويفترض فريدمان أن التغيير في سرعة دوران النقود يدعم التغيير في كمية النقود في نفس الاتجاه، وينعكس أثر التغيير فكمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغيير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

مما سبق نستنتج أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية الكمية لكمية النقود يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹.

المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم

يعد التضخم بشتى أنواعه ظاهرة غير مرغوب فيها، لأنه يعد أحد الأمراض التي تصيب الاقتصاديات الوطنية، من خلال آثاره وللوقوف على هذه الآثار بدأ الاقتصاديين برص تطور معدلات التضخم الذي يعتبر من المشاكل ذات الأسباب المتعددة، وفي هذا المبحث سيتم التطرق لأسباب التضخم مع إبراز أهم آثاره الوخيمة.

الفرع الأول: أسباب التضخم

لقد بات من الواضح أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له الأمر الذي دفع لبروز آثار كثيرة حول تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعدة عوامل نذكر منها:

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 146.

1- التضخم الناشئ عن الطلب:

يعود التضخم إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات مما يؤدي إلى خلق فائض طلب ينعكس في زيادة معدلات التضخم، ويعود فائض الطلب إلى التوسع المفرط في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي والخاص والتوسع المفرط في حجم الائتمان المصرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله.

2- تضخم التكلفة:

وهو التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة أسعار عوامل الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية، وهناك عوامل تؤدي إلى تضخم التكلفة وهي:

أ- زيادة معدلات الأجور التي تعتبر من مصادر تضخم تكاليف الإنتاج.

ب- التضخم المستورد: إن ارتفاع أسعار المستوردات ينعكس في ارتفاع الأسعار المحلية.

زيادة معدلات الأرباح: زيادة الأرباح من قبل أرباب العمل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية لأن الربح يعتبر من مكونات السلعة الذي يزيد التكاليف¹.

3- التضخم الهيكلي:

هو التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين المسيرة لنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام والبناء الاقتصادي وهو يتمثل في مجموع العلاقات والنسب الثابتة التي تمتد خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية التي ترتبط بعملية الإنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع².

ورُبط التضخم الهيكلي بالعوامل التالية:

أ- تعاظم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد اعتماد البلدان الخارج لاستيراد المواد الأولية.

¹ سهيل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص286-288.

² بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، بدون سنة النشر، ص 326.

² سهيل عجمي، مرجع سابق، ص190.

ب- عدم استمرار عوائد الصادرات يخفض الإيرادات الحكومية ويؤدي إلى استخدام القوى للتمويل بالعجز في ميزان المدفوعات الذي يتمخض عليه ارتفاع في الأسعار¹.

4- التضخم الناشئ عن العرض:

ينشئ هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج، والأهداف التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام، ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته².

الفرع الثاني: آثار التضخم

تتمثل أهم الآثار السلبية التي قد يحدثها التضخم الاقتصادي على الفرد وكذا المجتمع ككل فيما يلي:

1- أثر التضخم على توزيع الدخل:

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية ذات المداخل السريعة، كالمصانع والمتاجر والمقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفئة ذات المداخل الثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلباً على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

2- أثر التضخم على ثروة الفرد:

يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد في الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تذر عليه أرباحاً معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم.

¹ سهيل عجمي، مرجع سابق، ص 190.

² غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 115.

3- أثر التضخم على الادخار القومي:

يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وينجر عن هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية.

4- أثر التضخم على الاستثمار:

يؤثر التضخم على سلبيًا على اتجاهات الاستثمار القومي، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحاً، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي¹.

5- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات في الزيادة التضخمية في الإنفاق القومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس على السلع المنتجة فقط محلياً، بل على المستوردة أيضاً، ولو كان الاستيراد طليقاً سوف يزداد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على امتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيداً فيقل ما يمكن تسوية من فائض القوة الشرائية إلى الخارج فيزيد إلى السوق المحلية فيزيد الطلب على السلع المنتجة محلياً، ولاسيما تلك السلع البديلة للواردات فيشتد ارتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى يضعف التضخم مقدرة البلاد على التصدير لأنه يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير لزيادة الحافز على توجيه جانب منها إلى السوق المحلية، هذا بالإضافة إلى أن التضخم يميل إلى رفع التكاليف إنتاج السلع المصدرة مما يضعف من مركزها التنافسي في السوق الخارجية².

¹ محمود حسن الوادي، كاضم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 161.

² محمود يونس، عبد المنعم مبارك، النقود أعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 412.

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم

إن كانت البطالة تعبر عن مشكل في الجهاز الإنتاجي الذي لا يستطيع مسايرة طلب العمل، فإن التضخم هو تلك الظاهرة التي تمثل الارتفاع المستمر للأسعار، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في المطالب التالية:

المطلب الأول: منحني فيليبس

كان أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في قضية البطالة والتوظيف وكان ذلك أمراً منطقياً، إبان أزمة الكساد الكبير (1929-1933)، ذلك أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة. ومن هنا بدأ الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم¹.

لقد كان موضوع العلاقة بين توأمي السوء (التضخم والبطالة) موضع بحث اقتصادي الإنجليزي فيليبس (A.W.Philips)، حيث أجرى بحثه على بريطانيا، وفقاً لسلسلة زمنية للبطالة والأجور، فوجد أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة. وتوصل لوجود نوعاً من المعارضة بين البطالة والتضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد تم تمثيل تلك العلاقة بمنحني سمي باسم منحني فيليبس (Philips curve)²

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، ص 361.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي "بين النظرية و التطبيق"، ط8 دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 272.

الفرع الأول: التعريف بمنحنى فيليبس

وضع فيليبس (A.W.Philips) سنة 1958 من خلال نشره لبحثه الذي أجراه على الاقتصاد البريطاني خلال الفترة (1861-1957). إن العلاقة بين معدل التغيير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الزواج، يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب على العمال وبالتالي يزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور ومن ثم، الدخل والطلب على السلع، وبالتالي، ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالة الركود والكساد¹.

الفرع الثاني: شرح منحنى فيليبس

إن ارتفاع الطلب الكلي (حالة الزواج)، يدفع بالمنتجين إلى زيادة حجم الإنتاج، أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ارتفاع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى².

- وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد لأكثر من 90 سنة؛

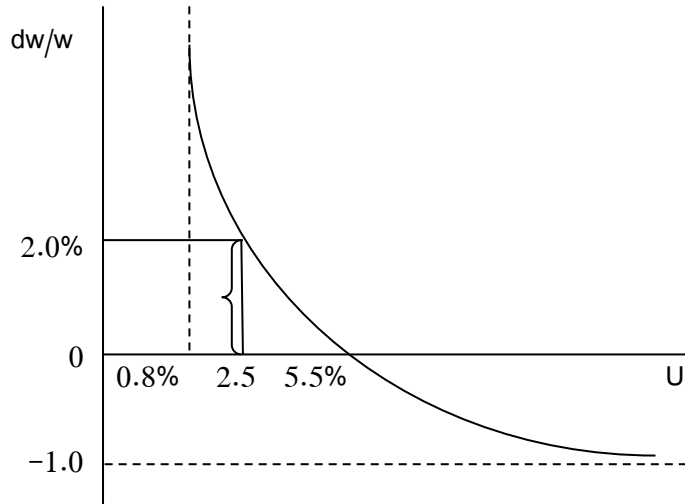
- وجود علاقة دالية متناقصة: $f(u) = \Delta w/w$ حيث $f(u)' < 0$.

- علاقة مستقرة وثابتة أي أن شكله وموضعه لا يتغير عبر الزمن.

¹ السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 308.

² مسعودي مليكة، البطالة و حلقة (أسعار-الأجور) مقدمة بنموذج العمال المؤهلين/ والعمال قليلي التأهيل دراسة مقارنة بين الجزائر و فرنسا، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2007-2008، ص 5.

الشكل رقم (1-6) يوضح لنا منحنى فيليبس.



المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية"، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 197.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن معدل التغيير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى (0.8%)؛ وبالتالي يوضح أن معدل التغيير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (-1.0%)، وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي بنسبة (100%).

من الشكل نجد أن منحنى فيليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة البالغ (5.5%) من هذا الأساس ومن أساس معدل النمو في الإنتاجية (q) قدر فيليبس أن معدل البطالة الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور، أي (dw/w=0) بنحو (2.5%)¹. وعليه فإن: **معدل التضخم = معدل زيادة الأجور - معدل إنتاجية العمل.**

وعليه، لو أن الأجور النقدية قد زادت بمعدل 6% في السنة، وكانت إنتاجية عنصر العمل تنمو بمعدل 3% في السنة، فإن الأسعار في هذه الحالة سوف ترتفع بنسبة 3% في السنة. أما إذا كان معدل الزيادة في الأجور النقدية مساوياً لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل، فإن معدل التضخم سيكون صفراً، وإذا كانت الزيادة في إنتاجية العمل تحدث بمعدل أكبر من الزيادة في الأجور النقدية، فإن من المفترض والحال هذه، أن تنخفض الأسعار، أي أن يكون معدل التضخم سالباً يبدو هذا نادراً ما يحدث ويتضح من الشكل إذا كان معدل البطالة

¹أسامة بشير الدباغ، مرجع نفسه، ص 196-197.

يساوي 5.5% من قوة العمل، وكانت الأجور النقدية تزيد بنسبة 3% سنويا وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3% سنويا، فإن معدل الخصم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر، ومن الممكن خفض معدل البطالة إلى مستوى أقل من 5.5% في المقابل السماح بزيادة معدل التضخم. مما يعني أن هناك مقايضة تحدث بين البطالة والتضخم فإذا قرر صانعو السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 6% و كان الاقتصاد الوطني في هذه الحالة قد قاىض خفضا في معدل البطالة مقداره 3.5% بارتضائه زيادة في معدل التضخم مقدارها 3%، ومن هذا التحليل نستنتج أن المنحنى يوضح أنه من الممكن خفض معدل البطالة على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم، ويوضح لنا أيضا ميل منحنى فيليبس عند كل نقطة، شروط مبادلة البطالة والتضخم في الأجل القصير. وتستند المبادلة هنا على شرط مهم، وهو عدم توقع تضخم الأسعار والأجور¹.

الفرع الثالث: أسباب تؤكد صحة علاقة فيليبس

هناك ثلاثة أسباب تشرح صحة علاقة فيليبس وهي كالآتي:

➤ بافتراض أن التغير في المستوى العام للأسعار هو معدل لمستوى الأجور الاسمية منقوصا منها أرباح الإنتاجية، يوضح فيليبس وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، تستدعي هذه العلاقة في الشكل وجود سلسلة من الاختيارات بين التضخم والبطالة وهذا ما يسميه رجال الاقتصاد بمأزق تضخم - بطالة، الذي يعني التضخم الشديد هو فدية بطالة ضعيفة، إن تحليل فيليبس يقيم علاقة ظاهريا ثابتة بين متغيري أساسيين لكل سياسة اقتصادية.

➤ على الصعيد النظري، تسمح علاقة فيليبس بمحاصرة نظام التوازن الاقتصادي الكلي كينز وتأمين المعادلة الناقصة التي تتيح تحديد المستوى العام للأسعار.

➤ إن تحليل فيليبس يدعم أخيرا بعض الأفكار التي تعتبر أن الزيادة في الطلب الكلي تبعث ارتفاع الاستخدام وتحسن القدرة على التفاوض للأجراء تجاه المستخدمين وتترجم بارتفاع في الأجور وفي الأسعار في نفس الوقت الذي يمتد فيه خطر ظهور اختناقات قطاعية،

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، ص 364.

وبسرعة بدأ ثبات علاقة فيليبس غير مؤكد وكان تحليل فيليبس موضع انتقاد شديد من قبل عدد من الاقتصاديين.

فقد انتقد الاقتصادي فريدمان الفكرة الأساسية التي اعتمد عليها فيليبس، والقائلة بوجود علاقة عكسية شبه مؤكدة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث أكد فريدمان على أنه لا يمكن الجزم بأن التضخم سوف يؤدي لحدوث انخفاض دائم في معدل البطالة، واستمر فريدمان في قوله بأنه على الرغم من البساطة والوضوح اللذين يتسم بهما تحليل فيليبس إلا أنه يفتقر إلى الواقعية والأساس النظري.

فيرى فريدمان أنه من المحتمل وجود علاقة عكسية مؤقتة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ولكنها ليست بعلاقة مؤكدة أو الثابتة، فلا يمكن أن تؤدي البطالة دائماً إلى حدوث تكلفة مرتفعة متمثلة في معدلات ثابتة ومرتفعة في التضخم¹.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس

لقد بدا واضحاً للعيان مع نهاية الستينيات، وبداية السبعينات، من القرن الماضي، أن العلاقة العكسية والمستقرة التي ربطت فيما سبق بين التضخم والبطالة، قد تعطلت نهائياً ليحل محلها نوع من العلاقة الموجبة، التي يترافق فيها المزيد من التضخم، مع المزيد من البطالة. وهذا يعني أن عدداً لا بأس به من بلدان الغرب الرأسمالي (وخاصة بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية) قد بدأت تشهد معدلات فعلية من التضخم أعلى بكثير من ما يمكن توقعه على أساس من النماذج القياسية التي يستند إليها "نموذج فيليبس"، تقع جميعها في الجانب الشمالي - الشرقي "منحنيات فيليبس" خاصة بتلك البلدان.

وكرر فعل على انهيار العلاقة، التي يقوم عليها "منحنى فيليبس"، اتجه البعض إلى تسليط الضوء على سلوك بعض المتغيرات المؤسسية، والاجتماعية، وبالأخص الأسلوب الذي تلجأ إليه المنظمات، والنقابات العمالية عند المفاوضة على الأجور، وذلك لتفسير الاتجاهات التضخمية، في الأسعار على أساس من دفع التكاليف والتخلي، وبالتالي عن اعتبار التضخم ظاهرة تنشأ عن جذب الطلب. إلا أن بعض آخر قد آثر، في نفس الوقت

¹ محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 214.

التركيز على مسلمات، التي يستند إليها "منحنى فيليبس"، والقائمة على أساس العلاقة الموجبة بين الطلب الكلي، والتضخم، وذلك ببيان خطأ تلك المسلمات على المدى الطويل وقد تمثل هذا الاتجاه الأخير، على وجه الخصوص بأعمال كل من "ميلتون فريدمان"، و"أدمون فيليبس" بحيث أصبح يشار إلى "منحنى فيليبس"، في صورته الجديدة على أساس العلاقة التي تربط بين كل من " فيليبس" الأخير و " فريدمان". فالمشكلة الأساسية، التي تعاني منها الصيغة الأولية " لمنحنى فيليبس"، كما يراها " فريدمان" وكما تمثلها المعادلة

$$w^* = dw/w = f(u)$$

ومرادها الافتراض بأن معدل التضخم، ليس عاملا مهما في التأثير على الأجر النقدي، أو في تغييره. وهذا يعني ضمنا أن سلوك العمال بالنسبة إلى الأجور لا يقوم على أساس الرشد، بل أنهم يعانون من وهم، وخداع النقد، ما دامت قراراتهم تبنى على أساس من الأجر النقدي، بمعزل عما يحدث للمستوى العام للأسعار.

وليس غريبا والحال كذلك أن نرى "منحنى فيليبس"، في صيغته الأخيرة قد أخذ موضعه المناسب في النظرية النقدية الحديثة، كجزء من النموذج العام، الذي تقدم به "فريدمان". وعلى أي حال، لا بد من الإشارة في هذا السياق إلا أن عدد كبير من الكينزيين قد تردد في البداية في قبول الصيغة الجديدة "لمنحنى فيليبس" على اعتبارات تتضمن معان في السياسة الاقتصادية لا تتفق كثيرا مع توجهات المدرسة الكينزية بشكل عام، وخاصة وأن هذه الصيغة قد تحرم الحكومة من أداة مناسبة على المدى الطويل، للاختيار بين البطالة والتضخم. والأفكار التي جاء بها " فريدمان" كانت الحافز وراء مسلسل طويل من الأعمال، التي نقضت نموذج فيليبس كأداة مناسبة للبناء والإدارة، السياسة الاقتصادية على المدى الطويل¹.

المطلب الثالث: الرؤية البديلة لمنحنى فيليبس

لقد ذكرنا سابقا أن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية وهذا من خلال شرح منحنى فيليبس، غير أنه ما إن انتصف عقد السبعينات حتى ظهر ما يشبه تحديا للعلاقة التي يعبر عنها بمنحنى فيليبس، حيث ظهر في المجتمعات الغربية ظاهرة فريدة من

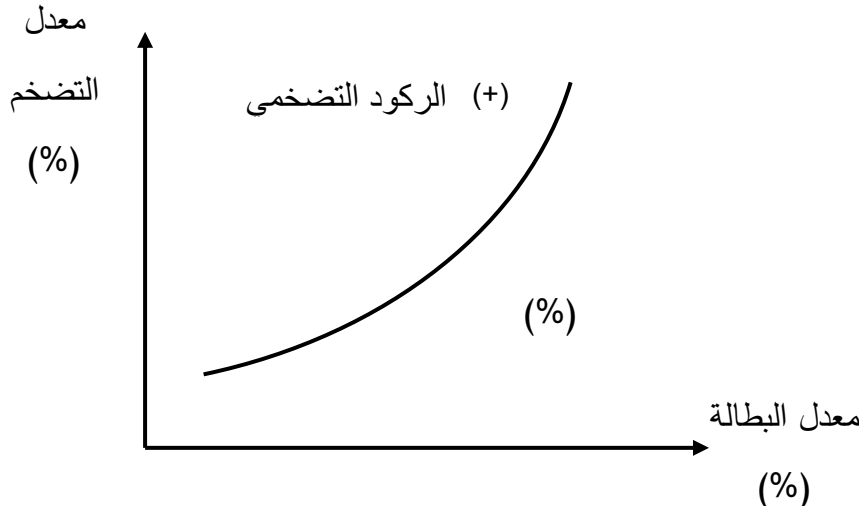
¹ أسامة بشير الدباغ، المرجع السابق، ص ص 217 - 219..

نوعها ووهي تداخل مرحلتي الكساد والرخاء في آن واحد وهذا ما يكنى بالرؤية البديلة لمنحنى فيليبس، أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم أصبحت علاقة طردية.

الفرع الأول: ظاهرة الركود التضخمي

عاصر العالم منذ منتصف السبعينات للقرن الماضي بعد ارتفاع أسعار البترول وما ترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ومن ثم، انخفاض أرباح رجال الأعمال، وبالتالي، نقص العرض الكلي. مما أدى بارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) وفي نفس الوقت انخفاض مستوى الإنتاج (البطالة) وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة طردية التي تعرف بظاهرة الركود التضخمي كما هو موضح في الشكل التالي¹.

شكل رقم (1-7): منحنى ضاهرة الركود التضخمي



المصدر: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مرجع نفسه، ص312.

وملاحظ هذه الظاهرة تتضمن ارتفاع الأسعار، انخفاض الاستثمار، انخفاض درجة الاستخدام للموارد، انخفاض درجة استغلال الطاقات، ارتفاع البطالة، عدم ارتفاع الأجور بشكل يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

ولقد أثار جدلا في تحليل الركود التضخمي لدى المدارس الاقتصادية الحديثة. حيث شهد النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات من القرن الماضي معدلات نمو مرتفعة تعود إلى مجموعة من العوامل منها داخلية التي تتمثل في ارتفاع معدلات الاستثمار والتقدم التكنولوجي في فنون الإنتاج، وتبني هذه البلدان النظرية الكينزية.

¹ السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص311.

أما العوامل الخارجية كانت في استقرار أسعار الصرف، بموجب معاهدة "بروتنودز" التي وضعت أسس النظام النقدي العالمي، والتي من بينها اعتبار الذهب والدولار الأمريكي القاعدة الرئيسية لنظام النقد الدولي، وعند مشارف السبعينات انتهى النمو المزدهر وساد جو مليء بالتوتر وينذر بتعرض العالم إلى أزمة اقتصادية¹.

الفرع الثاني: تفسير ظاهرة الركود التضخمي:

لقد ظهرت هناك بعض التفسيرات لهذه الظاهرة من خلال فترة السبعينات، حيث بدأت أسعار البترول ترتفع بمعدل كبير منذ حرب أكتوبر 1976 عندما خفض العرب إنتاج بترولهم بدرجة كبيرة، وانضم إليهم أعضاء منظمة الأوبك من غير العرب. واستمرت الأسعار في الارتفاع إلى أن جاءت حرب إيران والعراق فأدت إلى ارتفاع كبير في أسعار البترول مرة أخرى لنقص الإنتاج والتصدير، وبارتفاع أسعار البترول ارتفعت نقمة الإنتاج في البلاد الصناعية مما أدى إلى نقص العرض الكلي. العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة كما يمثلها منحنى فيليبس تعتبر علاقة قصيرة الأجل، وغير مستقرة وهي قصيرة الأجل لأنها تسود فترة محدودة من الزمن، وعوامل تؤدي لانتقال منحنى فيليبس من وضع لوضع آخر².

إن أزمة الركود التضخمي قد تركزت في الولايات المتحدة وبريطانيا منذ عام 1971 وظهرت أثارها في عام 1975 وفي بقية الدول الصناعية المتقدمة، ولتقادي هذه الأزمة قامت الدول الرأسمالية بسياسات مالية توسعية ممثلة في زيادة الإنفاق لحكومي وتنشيط الجانب الاستثماري لقطاع الأعمال، ولكن الاقتصاد لم تحدث فيه الاستجابة وردود فعل قوية يمكن أن تتجاوز الأزمة وبناءا على ذلك استمرت معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض لاسيما أن بعض الدول الصناعية اتخذت إجراءات الحماية بسبب ما تعانيه من عجز في ميزان المدفوعات ترتب عليها انخفاض استيرادها من الدول الأخرى³.

¹ رجاء الربيعي، دور السياسات المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة، الأردن، 2013، ص35.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997، ص335-337.

³ رجاء ربيعي، المرجع السابق، ص36.

عندما بدأت البلدان الغربية تعاني من مرض جديد يتمثل في ارتفاع نسبة البطالة ونسبة التضخم معا وهنا وقع الكينزيون في ورطة شديدة، فلم يعد ممكنا تفسير هذه الوضعية على ضوء النظرية العامة لكينز، ومن ناحية أخرى كانت هذه الورطة بمثابة الفرصة التي انتهزها النيوكلاسيك لتوجيه سهام نقدهم لهذه النظرية عبر الهجوم على منحني فيليبس، واقتراح السياسة النقدية الرشيدة كعلاج جوهري للركود التضخم¹.

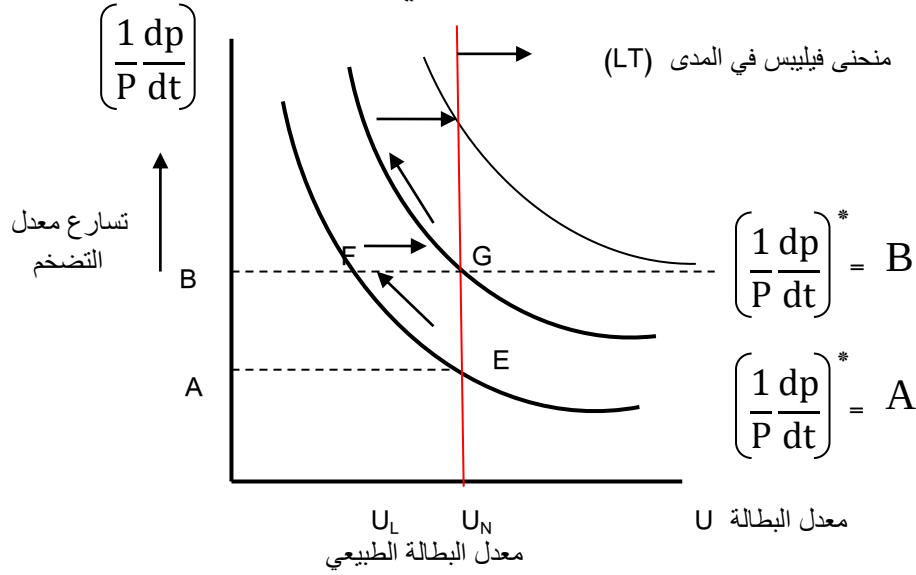
الفرع الثالث: معدل البطالة الطبيعي ومنحني فيليبس في المدى الطويل.

مع بداية 1968 احتج كل من Milton fridmen و Edmund S. pheleps على فعالية منحني فيليبس في المدى الطويل.

منطق فريدمان كان كالاتي: رفع الإنفاق في اقتصاد ما عن طريق السياسة المالية أو النقدية يؤدي إلى ارتفاع غير منتظر في معدل التضخم، لكن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار، وبالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة (وهذا راجع لانخفاض الأجور الحقيقية) والطلب عليها يزداد والبطالة تنقلص حتى الآن لا يمكن الاحتجاج على صحة العلاقة بطالة / تضخم، إلا أنه في المدى الطويل لا تصبح العلاقة السابقة ذات فعالية بالفعل، إن رد فعل العمال أمام ارتفاع الأسعار هو المطالبة برفع الأجور لتعويض القدرة الشرائية الضائعة. إذا ارتفعت الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فإن الطلب على العمل يتقلص ويعود معدل البطالة إلى مستواه الأول وهذا الأخير أطلق عليه فريدمان بمعدل البطالة الطبيعي. حيث يرى فريدمان أن الخطأ الأساسي في تحليل فيليبس هو أنه لم يميز بين الأجور الحقيقية والأجور النقدية، لكن الواقع، أن العرض والطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي وليس النقدي كما هو موضح في الشكل التالي:

¹بركان زهية، التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية ما بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 1998-1999، ص36.

الشكل رقم (1-8): منحنى فيليبس في المدى الطويل



المصدر: دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، 113.

فأي محاولة لتخفيض معدل البطالة من خلال التوسع في الإنفاق، يؤدي إلى ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم لأن معدلات الأجور والأسعار لا تتكيف بنفس السرعة، وحسب فريدمان فالسياسة التوسعية في المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى زيادة لإنتاج، وبالتالي تنخفض البطالة عن مستواها العادي وذلك بفضل تشغيل الطاقات العاطلة. حتى الأسعار لن ترتفع بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى، لكن إذا استمرت هذه السياسة التوسعية من خلال زيادة عرض النقود مثلاً، فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم خاصة في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة.

فإذا حاولت السلطات النقدية تخفيض معدل البطالة من U_N إلى U_L فعليها أن تتخذ سياسة توسعية من خلال زيادة العرض النقدي، وكنتيجة لذلك تنخفض معدلات الفائدة مما يحفز الإنفاق والدخل، ويزيد الأسعار، و يدفع المنجيين إلى رفع الإنتاج وفي المقابل زيادة الطلب على اليد العاملة نتيجة الزيادة في الأجور النقدية، إلا أن العمال يتوقعون أن الأجور النقدية التي سيحصلون عليها مقيمة انطلاقاً من معدلات التضخم السابقة. مما يجعلهم يتوقعون الحصول على أجور حقيقية أعلى من تلك التي كانوا يحصلون عليها في السابق¹ مما يجعلهم يقبلون بالوظائف الحالية بسبب ارتفاع الطلب من طرف المنتجين لينخفض

¹دحماني محمد ادريوش، المرجع سابق، ص 113-114.

معدل البطالة فعليا إلى B ويرافقه معدل تضخم قدره B وتنتقل وضعية الاقتصاد إلى أعلى حسب الشكل السابق.

أما المنتجين فيعتقدون عكس ذلك، لذلك يزيد الطلب على اليد العاملة الرخيصة لكن حينما يعرف العمال أن معدلات التضخم قد وصلت إلى النقطة B ، وأن الأجور الحقيقية قد تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بدرجة أسرع، من ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج. مما قد يدفع العمال إلى البحث عن مناصب عمل أخرى تدر أجور حقيقية أعلى. كما يدرك أصحاب المؤسسات (طالبي العمل) أن الأسعار النسبية لمنتجاتهم لم تتغير، لذا سيلجئون لتخفيض كمية الإنتاج ومن ثم تخفيض الطلب على اليد العاملة، ليرتفع بعدها معدل البطالة إلى أن يصل إلى مستواه السابق A .

وإذا حاولت السلطات العمومية دفع اقتصاد البلد مرة أخرى، سوف تكون فيه علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة ولكن تكون علاقة مؤقتة وعندها سيأخذ منحني فيليبس شكل مستقيم موازي للمحور الرأسي كما هو في الشكل السابق.

خلاصة الفصل الأول

تم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية لكل من البطالة والتضخم، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فكان المبحث الأول بعنوان الإطار النظري للبطالة والتضخم والذي تناولنا فيه مختلف التعريفات الخاصة بكلتا الظاهرتين إضافة إلى كيفية قياس كل من معدلاتهما، مع إعطاء بعض الحلول التي تنتهجها الدولة الجزائرية في الحد من الظاهرتين أما المبحث الثاني فقد عالج التحليل الفكري للبطالة والتضخم، من خلال النظريات الاقتصادية التي ألفت الضوء عليها وفسرتها حسب فكرها والمسلمات التي تقوم عليها، وأخيرا المبحث الثالث الذي تم تخصيصه للعلاقة بين ظاهرة البطالة والتضخم. أي جمع النقيضين الذي كان محل اهتمام الكثير من المفكرين على رأسهم ويليام فيليبس سنة 1957 معتمدا على الاقتصاد البريطاني في تشخيص العلاقة بين البطالة والتضخم.

وقد توصل ويليام فيليبس إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين البطالة والأجور النقدية. كما تعرض منحني فيليبس للعديد من الانتقادات، وهذا بسبب عدم ثبات واستقرارية منحني فيليبس في الأجل الطويل، الأمر الذي لا يعطي للحكومة إمكانية المفاضلة بين البطالة والتضخم، وهنا قد وقع الكنزيون في مشكلة كبيرة، تفسر بحالة الركود التضخمي أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم أصبحت علاقة طردية.

الفصل الثاني:

واقع البطالة والتضخم في الجزائر

تمهيد:

تعتبر ظاهرتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية، تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من المظاهرات والاحتجاجات المنددة لعدم معالجة الحكومة لهاتين الظاهرتين.

والجزائر بدورها تعاني من هاتين الظاهرتين المستعصيتين حيث أن الاقتصاد الجزائري قد تزعزع وظهر عليه اختلالا كبيرا في الاستقرار الاقتصادي الكلي انطلاقا من سنة 1986 بسبب ارتكاز اقتصادها على قطاع المحروقات بنسبة 97% من صادراتها، وقد عرفت أسعار النفط الجزائري انخفاضا حادا وهذا ما دفع الجزائر بالقيام بالإصلاحات للتحويل إلى اقتصاد السوق وارتأينا في هذا الفصل أن نتناول تحليل واقع البطالة والتضخم في الجزائر.

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من البطالة، لكنها بنسبة يعتبرها كثير من الباحثين غير مبررة، نتيجة المجهودات المختلفة التي تبذلها الدولة، ونتيجة أنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات المادية والبشرية خاصة التي تمكنها من اعتماد برامج ناجعة. وبالرغم من توفر بعض الإحصائيات إلا أنها غير كافية، لتعبر بصورة صادقة عن الوضع الحقيقي لسوق العمل في الجزائر، وتشير البيانات أن نسبة البطالة في انخفاض منذ نهاية التسعينات لتستقر في حدود 9.8% سنة 2013 وهي نسبة ولو أنها أكبر قليلا من الحد الاقتصادي المقبول، إلا أنها تنبئ أن هناك تحسنا في الوضع الاقتصادي، انعكس على جانب التشغيل، خاصة من خلال اعتماد الدولة الكثير من البرامج التي ساهمت بشكل ملحوظ في تقليل النسبة، ولو أن البعض يشير إلى أن هذه البرامج غير مدروسة بشكل علمي كاف، وتؤثر على نسب البطالة بشكل مؤقت فقط. ومن خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء تحليل مبسط لواقع البطالة في الجزائر.

المطلب الأول أسباب البطالة في الجزائر:

إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة للبطالة غنية عن التعريف بحيث لا يمكن التهوين من شأنها والقول بأنها نتيجة مؤقتة لسياسات تدبير الأزمة المعتمدة في الجزائر منذ منتصف الثمانينات، كما تحاول أن تقنعنا بذلك المؤسسات المالية والدولية. وعلى الرغم باعتبار أن العالم كله يعاني من مشكلة البطالة، وأنها لا تمثل استثناء في هذا الخصوص، فرغم توفر جذور عميقة لأسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري إلا أن هناك عوامل جديدة ساهمت في تفاقم البطالة في بلادنا خلال السنوات الأخيرة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة:

هي تلك الأسباب التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها وتتمثل فيما يلي:

1-1- انخفاض أسعار المحروقات:

حتى بداية الثمانينات حققت الجزائر نمواً لا بأس به، إذ زادت معدلات الاستثمار والتشغيل، وقفز الإنفاق بشقيه العائلي والحكومي إلى مستويات مرتفعة وزادت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وانخفضت معدلات البطالة، لكن هذا النمو كان غير متكافئاً وهشاً لأنه



يستند إلى عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، ومن أبرزها أسعار عوائد النفط، لكن ما أن تعرضت هذه العوامل للتدهور حتى تعرّض الاقتصاد الجزائري لقوى معاكسة وبالأخص مسألة البطالة وتوفير فرص العمل، الذي اتجه نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1985 عند تسجيل الانخفاض العالمي في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 وكان لذلك تأثير سلبي قوي على أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة وعلى المناخ الاقتصادي بصفة عامة¹.

1-2- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن الأزمات الداخلية التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي، أدى إلى دخول دول الشمال الصناعية سنوات 1960 في صيرورة إعادة هيكلة اقتصادياتها، رافقها تقليص في نشاطات عدة قطاعات صناعية مما تسبب في أحجام مرتفعة من البطالة، وكان تحويل هذه الآثار السلبية إلى دول العالم الثالث هو الحل الأمثل لها من خلال تخفيض الأسعار النسبية للمواد الأولية بما فيها المحروقات الموفرة من طرف دول العالم الثالث، وعليه فإن تبعية الاقتصاد الجزائري للدول المتقدمة مزدوجة، من جهة تصدير المحروقات، ومن جهة أخرى استيراد الآلات ومستلزمات القاعدة الصناعية. هذا ما جعل آثار سياسة دول الشمال واضحة في الاقتصاد الجزائري، وتبرز أساسا في سوق الشغل بطريقة غير مباشرة ويتجلى هذا في معاودة البطالة للارتفاع انطلاقا من سنة 1985، هذه السنة التي صاحبها انهيار الاقتصاد الجزائري الذي أثبت نجاح سياسة الدول الغنية المتمثلة في تعطيل اقتصاديات الدول المصدرة للبترول. هنا يمكن القول أن مسؤولية الجزائر في هذا السبب ضعيفة لأنها لم تكن قادرة على تجنب هذه الآثار في تلك الفترة ما عدا مسؤولية الاعتماد على الخارج².

1 إحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006-2007، ص 168-169.

2 مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية "دفعات 1990.1991.1992.1993"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم، الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، ص 88-89.

1-3- العامل الديموغرافي:

منذ الاستقلال عرف النمو الديموغرافي في الجزائر زيادة مرتفعة، يعتبر من بين أعلى النسب في العالم أكثر من 3% خلال ثلاث عقود، وفي نهاية الثمانينات دخلت الجزائر "مرحلة الانتقال الديمغرافي" أين سجل انخفاض في الزيادة الطبيعية واستقرت في نسبة 2,8%. لتتراجع إلى 2,15% سنة 1997¹.

2- الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

إن السياسات الحكومية المتعاقبة بينت مدى عدم ملائمة القرارات مما أدى إلى زيادة حدة البطالة وتتمثل فيما يلي:

2-1- تسريح وتقليص العمال:

استطاع برنامج التعديل الهيكلي من تحقيق نوع من الاستقرار المالي والتوازن الخارجي على المدى القصير، لكن مقابل هذا البرنامج، لم يستطع تأمين نسبة نمو قوية بدون تضخم وبمعدل بطالة منخفض، إذا شهدت الجزائر خلال فترة التسعينات ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة، وهذا الارتفاع ربما يجد جزءا من تفسيره في الإغلاق المتتالي للمؤسسات العمومية، وبالتالي التسريحات والتقلصات المتولدة عنها المتخذة من أجل تحضير الوضع، وخصوصة عدد كبير من المؤسسات التي أصبحت تشكل ثقلا غير محتمل على الخزينة².

2-2- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل.

إن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر، عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمدارس سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل، بحيث نجد زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في هياكله، بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود

¹ ابن فايزة نوال، دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005) "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2008-2009، ص 61.

² سليم عقون، مرجع سابق، ص 85.

طلب مماثل لها، ويرجع ذلك لغياب التخطيط والتنسيق السليم بين الواردات المعنية والتقييد في النظم المتبعة¹.

2-3- قوانين العمل وتشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهم بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة من خلال التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف، بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع الغير رسمي، وبالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة.

2-4- عدم ملائمة سياسة الأجور:

حيث أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بنسبة 17% فترة 1989-1993 مقابل انخفاض نسبية الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12% يؤثر على العمالة نفسها، فإذا استمرت الإنتاجية في الانخفاض خاصة في القطاع الحكومي فالنتيجة هي التسريح، فإنتاجية العمال لازالت سلبية فقدرت بـ 0.1% ما بين 1985-1989 و 0.9% ما بين 1994 و 1995².

¹ غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008-2009، ص 145-146.

² بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، 2002-2003، ص 53-54.

2-5- التوزيع الجغرافي للسكان:

إن الجزائر تعاني من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وأيضاً الهجرة من الولايات الأقل جاذبية لمناصب الشغل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لمناصب الشغل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية.

لقد مست البطالة كل المناطق الجزائرية خاصة الجنوب سنة 1990 رغم انخفاض الكثافة السكانية فيه وذلك راجع لعدم التوازن الجهوي مع توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة غير عادية، كما أن معدل البطالة ارتفع بنسبة 9.6% سنة 1998، مع انخفاضها في الجنوب نظراً لإتباع سياسة التوازن الجهوي التي تضمنت توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة ملائمة مع مراعاة القدرات الاقتصادية لكل منطقة، وكان الهدف من هذه السياسة القضاء على النزوح الريفي وتشجيع استصلاح الأراضي على مستوى الجنوب¹.

2-6- التوقف عن تعيين حملة الشهادات:

إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد كبير من مناصب العمل في القطاع الحكومي نجم عنه ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمين في مجمل الوظائف، حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982، بينما لم تكن تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966. لكن بعد الثمانينات تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل والإجراءات الاقتصادية التي أدت إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين. وهكذا بدأت تظهر مشكلة بطالة حاملي الشهادات².

¹ غرزي سليمة، مرجع سابق، ص 146.

² سميرة عبد الصمد، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16 نوفمبر 2011، ص 10.

المطلب الثاني: تحليل واقع البطالة في الجزائر.

لم تعد مشكلة البطالة في بلادنا اليوم في حاجة إلى تقديم أو إثبات خطورتها على الاستقرار، ففي ضوء تزايد معدلات البطالة خاصة بين الفئات المتعلمة تزداد حدة المشكلة مع تزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل وانكماش فرص العمل ومحدوديتها، إذ لم يعد القطاع العام والخاص قادرين على امتصاص هذه الزيادة، الأمر الذي أدى إلى تدهور حالة سوق العمل في الجزائر واختلاله عبر فترات زمنية متعاقبة وعليه سنسلط الضوء في هذا المبحث في صورة واضحة لواقع البطالة في الجزائر.

الفرع الأول: تحليل واقع البطالة في الجزائر قبل سنة 1990.

كان الاقتصاد الجزائري إبان هته الفترة حديث العهد بعد الاستقلال ولم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال فترة الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك¹. وعرفت السياسة الاقتصادية خلال هذين العقدين تطورا ملحوظا، حيث أنه خلال هذه الفترة شكلت قضايا التشغيل والبطالة إحدى الاهتمامات الكبرى بهدف توزيع ثمار التنمية والاستفادة منها. وكانت الإستراتيجية المتبعة حتى نهاية عقد الثمانينات تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق المؤسسات المملوكة لها والتي تشكل القطاع العام، وقد استوعبت هذه المؤسسات أعداد كبيرة من العمال بلغت 70% من مجموع الكلي للعمال خلال هذه الفترة². والجدول التالي يوضح بعض السنوات لتطور معدل البطالة خلال هذه الفترة.

جدول رقم (2-1) يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة (1973-1987)

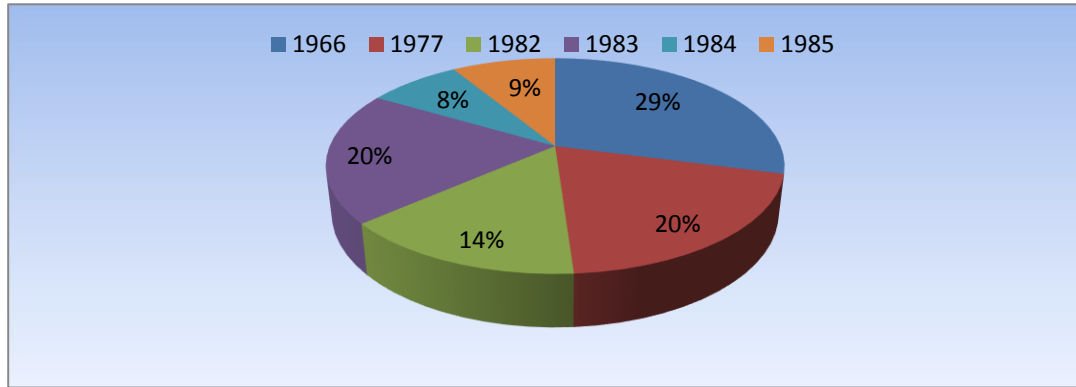
السنوات	1966	1977	1982	1983	1984	1985
نسبة البطالة%	32.29	22	16.3	22	8.7	9.7

www.ons.com تاريخ زيارة الموقع، 20/04/2015 على الساعة 13.20.

¹أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، محاضرة أقيمت بالملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، يومي 26 و 27 أبريل، 2009، جامعة الطاهر مولاي-سعيدة، ص4.

²حاكمي بوحفص، البطالة بين التحدي والاحتواء-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة السانية - وهران-، العدد السادس، 2010، ص 219-220.

الشكل رقم (1-2): يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1973-1985)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-2)

من خلال الشكل السابق نلاحظ الأثر المباشر لانخفاض معدلات البطالة والذي وصل إلى حدود 9.7% سنة 1985، عكس الوقت الذي سجل فيه 32.29% سنة 1966، وكل هذه العوامل سمحت بارتفاع نسبة الأجراء في مجمل الوظائف 70% سنة 1985 مقابل 35% سنة 1966.

من خلال هذه البيانات تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الإصلاحات وحتى نهاية الثمانينات يعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتقليص حجم البطالة وارتفاع معدلات الاستثمار العمومي وبالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا قبل سنة 1985، وكانت قابلة للتسيير وفي حدود يمكن القول عنها أنها مقبولة بتزايد حجم السكان.

ولكن ابتداء من سنة 1985 سُجل انخفاضاً عالمياً في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986، وكان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة وعلى ظروف التشغيل بصفة خاصة. وهذا ما انعكس سلباً¹ على الاقتصاد الجزائري، فقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعامل تحكمه التغيرات الدولية، ألا وهو النفط وكان للصدمة البترولية الأثر المباشر في تزعزع الاقتصاد الجزائري من خلال الاختلالات الواضحة في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات¹، وهذا ما يظهر في تطور رصيد الميزانية من خلال الجدول التالي:

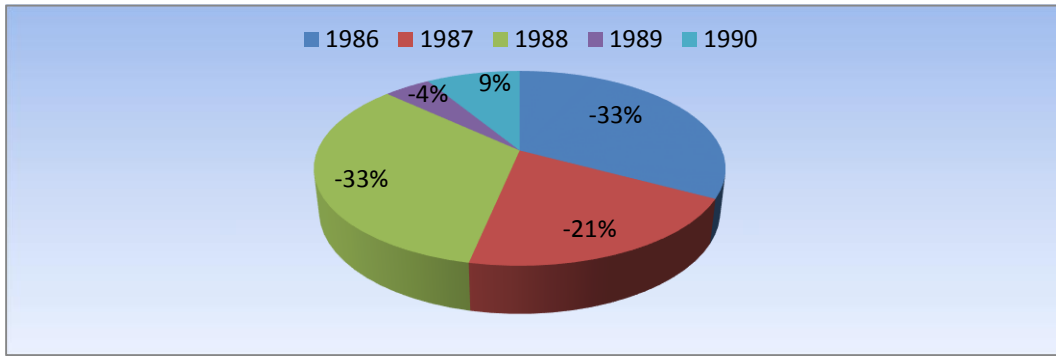
¹ ابن طجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، 2010-2011، ص 49.

جدول رقم (2-2): يوضح تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1986-1990).

البيان	1986	1987	1988	1989	1990
الرصيد الكلي نسبة إلى PIB	13.4-	8.4-	13.7-	1.8-	3.6

المصدر: الناشيبي كريم وآخرون، الجزائر "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص31.

شكل رقم (2-2): يوضح تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1986-1990).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-2)

الشكل رقم (2-2) يوضح رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1986-1990)، حيث سجل تذبذب كبيرا مما أدى إلى حدوث إختلالات مالية خانقة، هذا العجز المسجل في الميزانية العامة، والذي تجاوز 13% من الناتج الداخلي الخام سنتي 1986 و1988 أجبر الحكومة على إجراء تعديلات مالية أكثر شدة بدعم من صندوق النقد الدولي. ومن خلال هذه سنة 1986 يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة حيث انخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتمويل من الموارد الأولية التي تمولها بإيرادات المحروقات، وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع الإنتاج عن العمل، على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25% إلى 19% في سنة 1987 في ظل نمو ديموغرافي كبير.

¹وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق "دراسة قياسية تطبيقية قياسية لنماذج التنمية

الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص214.

الفرع الثاني: تحليل واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

نتج عن ارتفاع عوائد البترول خلال النصف الأول من الثمانينات، زيادة في واردات الجزائر وخاصة في السلع الاستهلاكية، والتي نتج عنها زيادة في عدد السكان خلال تلك الفترة لكن مع حدوث أزمة البترول سنة 1986 انخفضت إيرادات الجزائر إلى النصف تقريبا وتفاقت أزمة الديون، وقد أدت هذه الظروف بالحكومة إلى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إداريا وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق الإصلاحات الجذرية التي عرفت ببرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي الذي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات¹.

منذ فترت 1990 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج واسع للإصلاحات الهيكلية، حيث قامت الجزائر بأول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30 ماي 1989 وكان من أهم محاور الاتفاقية تقليص العجز في الميزانية العامة، وتحرير سوق العمل وجعلها مرنة². بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة مما أدى ذلك إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994، والتي سميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي، التي جاءت بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، بهدف تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البدء بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي (الاتفاقية الرابعة) في ماي 1995؛ ومن بين الأهداف المسطرة نجد تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل. وتضمن برامج التعديل الهيكلي تدابير تؤثر بشكل مباشر على سوق العمل يمكن إيجازها في: ضياع عدد كبير من مناصب الشغل، وعدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يصاحبه فقرا كبيرا للعمال، وانخفاض الأجر الحقيقي؛ ومنذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجعاً، كما يوضحه الجدول التالي:

¹ دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 180-181.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 190.

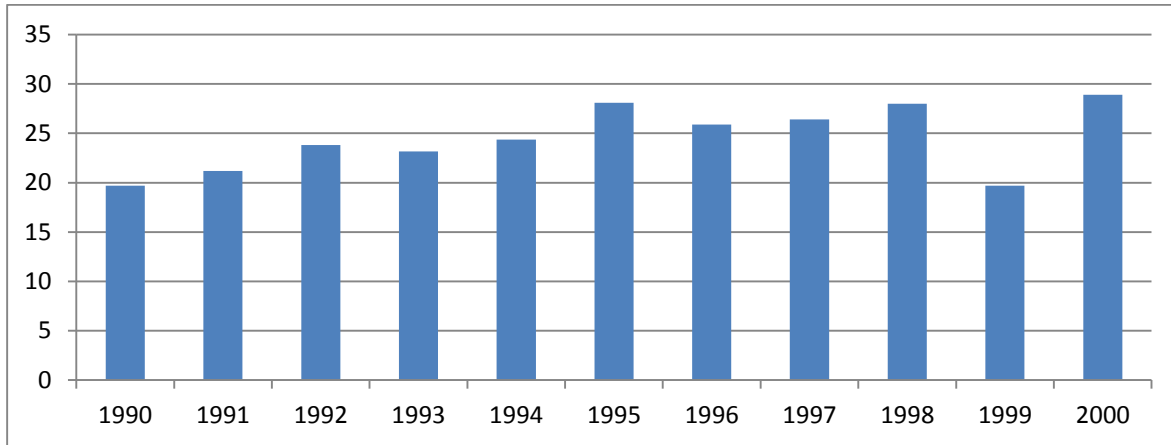
جدول رقم (2-3): يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	معدل البطالة (%)	السنوات	معدل البطالة (%)
1990	19.7	1996	25.9
1991	21.2	1997	26.41
1992	23.8	1998	28.0
1993	23.15	1999	19.7
1994	24.36	2000	28.89
1995	28.10		

www.ons.com تاريخ زيارة الموقع، 20/04/2015 على الساعة 13.20.

ويمكننا ترجمة معطيات الجدول رقم (2-3) على شكل أعمدة بيانية وهذا لتسهيل عملية التحليل وهذا ما نراه في الشكل رقم (2-3) التالي:

الشكل رقم (2-3): يوضح تطور البطالة خلال الفترة (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (2-3)

من خلال الشكل رقم (2-3) الذي يوضح أن معدل البطالة كان ما يقارب 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى حوالي 29% سنة 1999. حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637.188 منصب شغل. هذا وإن الاقتصاد الوطني لم يعد قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في معدل 40 ألف منصب عمل خلال 1994 و 1997، أما بعدها فلقد استمر ليصل التدهور إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنويا. دون أن ننسى المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن

ننتظر ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة. وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

➤ تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات إلى حوالي 50%، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة 78% في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الأجنبي بنسبة 4.2% ➤ حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنوياً، ➤ ارتفاع نسبة البطالة نتيجة التسريحات العمالية خلال هذه الفترة¹.

ما يجب الإشارة إليه أن البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال السنوات (1990-2000)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تدهورت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة وغير منتجة، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28.89% سنة 2000².

الفرع الثالث: تحليل واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

سجلت معدلات البطالة في الجزائر انخفاض كبير في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2010 معدل 10% بعدما سجلت معدل 19.8% سنة 1990، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 181.

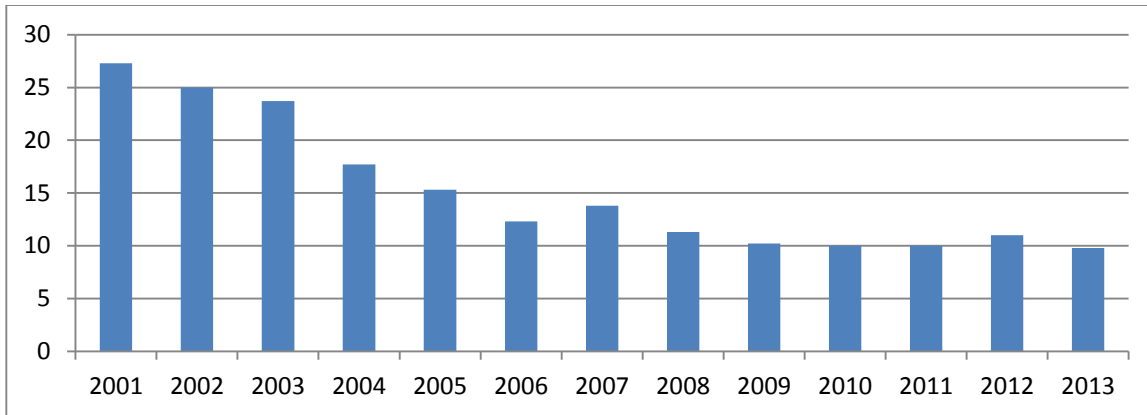
² محمد يعقوبي، عنتر بوتيار، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15/16/17 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص 10.

الجدول رقم (2-4): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2001-2013).

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
2001	27.3	2008	11.3
2002	25	2009	10.2
2003	23.7	2010	10.0
2004	17.7	2011	10.0
2005	15.3	2012	11.0
2006	12.3	2013	9.8
2007	13.8		

www.ons.com تاريخ زيارة الموقع، 20/04/2015 على الساعة 13.20.

الشكل رقم (2-4): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2001-2013)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (2-4)

حيث وصل عدد البطالين سنة 2001 إلى حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل ما نسبته 27.3% من إجمالي الفئة النشيطة، وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء في سبتمبر 2003 حول النشاط والتشغيل والبطالة بلغت نسبة البطالة 23.7% مسجلة انخفاضا قدره أربعة نقاط مقارنة بسنة 2001، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل هذه السنة بـ: 2078270 بطل تراجع قدر بـ: 261179 بطل مقارنة بسنة 2001، واستمرت البطالة في الانخفاض وقدر عدد البطالين سنة 2001 بحوالي 1.7 مليون عاطل عن العمل بنسبة 17.70% مسجلة تراجع قدره 106736 مقارنة بسنة 2003، إلا أن هذا التراجع كان نتيجة الزيادة الكبيرة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب

جديد و 230 ألف منصب مؤقتا وحتى تتميز هذه البرامج بالفعالية والاستمرارية، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 افريل 2005 عن برامج تكميلي خماسي ضخيم يمتد على مدار خمس سنوات (2005-2009)، وهو برنامج يهدف لتدعيم النمو، ورصد له مبلغ 4200 مليار دينار أي 55 مليار دولار، لاستحداث مليوني منصب عمل، وهو ما ساعد على استمرار التراجع في معدلات البطالة لتصل إلى 9.8% سنة 2010.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، حيث ساهمت السياسة المالية بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، و لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى نسب مقبولة، حيث شهدت هذه المرحلة بداية فترة جديدة لبرنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو الاقتصادي إذ قدرت معدلات النمو الاقتصادي سنة 2003، 2004، 2005، 2006، على الترتيب 5.2%، 5.1%، 5.4%، التي تزامنت مع معدل نمو سكاني ضعيف لا يفوق 1.5% سنويا، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار خاصة في ظل تطبيق البرنامج الرباعي للإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

أما بالنسبة للبطالة فقد بلغ معدلها العام للفترة (2001-2013) 15.27%، سنة 2013 فقد شهدت أدنى مستوى لها، حيث قدرت بـ 9.8%. وهذا يعود لتحسن أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو بمستويات جيدة نسبيا حيث بلغ معدل النمو أقصى نسبة له سنة 2008 بحوالي 3.2%، ورغم الأزمة المالية لسنة 2008 لم تتأثر أسعار النفط بشكل كبير، وذلك نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد وبرز الصين كزبون مهم في السوق النفطية¹.

¹ لزروخي صباح، برحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الخامس عشر، جوان، 2014، صص 102-104.

المطلب الثالث: إجراءات المتخذة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر:

اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات وبرامج متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل، هدفها الأساسي الحد من استمرار تزايد نسبة البطالة، وعموما تجسدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج والأجهزة التي نذكر منها ما يلي:

1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح بين 500.000 دج و 1000.000 دج، بمساهمة شخصية ب 1% أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر، حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة 1998¹.

2- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات:

أنشأت سنة 1993 تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 74397 مليار دينار جزائري

¹درحمون هلال، ترير علي، إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مداخل في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2001، جامعة المسيلة، ص 11-12.

مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل. وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار¹.

3- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة².

4- عقود ما قبل التشغيل:

ويتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، وينظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية، المكلفة وقطاعات الفلاحة، ويخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، وتقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، وتحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين ومستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ:

- إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة و التي توجز في إطار الأجر الوطني الأدنى.

¹ عاقلية فضيلة، البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية "سياسة التشغيل في الجزائر"، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص 12.

² غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر "المساهمات وأوجه القصور" مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15/16/نوفمبر 2011 ، ص 6.

- تنظيم الإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي، بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق مختلف نشاطات المتدخلين و متابعتهم¹.

5- برنامج مساعدة على إنجاز مقاولات صغرى:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني لسنة 1997 وهو موجه للمواطنين الشباب الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة كما يتوجه إلى الإطارات التي شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، وهذا البرنامج ممول من طرف الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (FNSEJ)، والمسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، وفي نهاية سنة 1998 بلغ عدد الملفات الموزعة لدى هذه الوكالة 4500 ملف، واستفادت نحو 7500 من مخططات التمويل، وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولتهم الخاصة، تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات لامتصاص الفائض من العمالة الزائدة في سوق العمل ولو بنسب ضئيلة لكل مقولة.

6- برنامج القرض المصغر:

يسير برنامج القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ANDS)، ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر من سنة 1999 وهو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 60 عاما، ويتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000 دج و 350.000 دج وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص ما لا يقل عن 50% من مبلغ القرض المطلوب وتقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إلى 05 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 0,2% من الفوائد البنكية وزيادة على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس

¹ريمي رياض، ريمي عقبة، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر دراسة مقارنة بين الفترتين (1998-1999) و (2010-1999)، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص 12.

مال قدر بـ 4 ملايين دج (منها 2,5 تدفعها الخزينة من أجل ضمان البنوك وتسهيل منح القروض)¹.

إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفت الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث تم غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.

¹ ماضي بلقاسم أمال خدامية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/16 نوفمبر 2011، ص 16.

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر

يُعتبر الجزائر ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من إمكانيات، مؤهلات ومقومات، وجد الاقتصاد الجزائري نفسه مجبرا على التعاون مع ظاهرة التضخم بالرغم مما تحمله من معاني الكبح والتشاؤم والسعي إلى تخفيض حدة أثرها باستعمال كل الطرق والأساليب، وسنتناول في هذا الفصل واقع التضخم في الجزائر فيما يلي:

المطلب الأول: الأسباب المنشأة للتضخم في الجزائر

تتعدد الأسباب المنشأة للتضخم في الاقتصاد الجزائري وتتداخل فيما بينها نظرا للإختلالات التي يعاني منها نتيجة السياسات المتبعة والتي كان لها دورا هاما في ارتفاع معدلات التضخم وفي هذا الصدد سنعطي أهم أسباب التضخم في الجزائر فيما يلي:

1- الأسباب النقدية:

إن تطبيق إستراتيجية التنمية في الجزائر تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم وأمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض؛ إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي.

يتضح أن نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر كان بسرعة كبيرة ويختلف من فترة إلى أخرى، حيث تضاعفت الكتلة النقدية 70 مرة بين 1966 و 1991 مقارنة بالنتاج المحلي الخام الذي تضاعف بـ 27 مرة خلال الفترة 1967-1990 مقدرا بـ 21.5% و 0.13- % على الترتيب، ومنه نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية كان مرتقعا خلال فترة السبعينات والثمانينات مقارنة بسنوات التسعينات نتيجة للاعتماد على تمويل الاستثمارات التنموية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي وتغطيته العجز الموازي بتسبيقات من البنك المركزي.

انخفض معدل نمو الكتلة النقدية خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (ماعدا سنة 1998) إذ وصل هذا المعدل إلى 10.5% سنة 1995، يتضح كذلك عدم مواكبة معدل نمو الناتج المحلي الخام لمعدل نمو الكتلة النقدية قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ليعرف نمو الناتج ارتفاعا في المتوسط فاق معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1994-1997)، نستنتج أن انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية تزامن مع معدل التضخم خلال الفترة

1994-2000 ما يدل على أن العامل النقدي يعتبر من أهم الأسباب المنشئة للفجوات التضخمية في الجزائر¹.

2- الأسباب الهيكلية:

في الجزائر وعلى غرار معظم البلدان النامية لا يمكن دراسة أسباب عدم استقرار الأسعار دون التطرق إلى العوامل الهيكلية التي تعتبر من منابع الضغوط التضخمية، حيث أن التضخم الناتج عن الأسباب الهيكلية له علاقة وطيدة بالتحويلات التي عرفها الاقتصاد الوطني في خطط مراحل إستراتيجية التنمية المعتمدة. لهذا نجد هذا النوع من التضخم (التضخم الهيكلية) يعود أساسا إلى وجود حالات التخلف وما تحتويه من مكونات اللاتوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية ثم عوامل التنمية التي تعود إلى العملية التنموية المسطرة، وتتمثل هذه الأسباب في:

2-1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف:

- إن الحالة المزرية للاقتصاد الوطني التي تتميز بكل صفات التخلف تعتبر من العوامل المغذية للقوى التضخمية حيث يمكن حصر هذه العوامل في العناصر التالية²:
- ضعف الإنتاجية نتيجة عدم تأهيل اليد العاملة.
 - نسبة المكان المتزايد ونقص الهياكل القاعدية.
 - اللاتوازن الجهوي حيث يظهر التضخم عند وجود اختلال بين الإنتاج والاستهلاك لمنطقة محددة، وهو ما يفرض التبادل والتدفق السلعي من المناطق العالية الإنتاج من أجل تغطية العجز الحاصل في المناطق المنخفضة الإنتاج، وقد تم هذا الاختلال عن طريق قيام استثمارات في مناطق ذات نشاط اقتصادي كبير على حساب مناطق أخرى يجد أغلب سكانها من الأهالي ليس فيها أي نشاط ما عدا بعض النشاطات الحرفية الفلاحية

¹ طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، 2004-2005، ص 163-164.

² Bali hamid , inflation et mal, développement en algérie, édition, opu, alger, 1993, p p 142-144.

وهذا ما يجعل نقودا كبيرة تطارد. بضائع قليلة وهو ما يعطي مبررا لارتفاع الأسعار (التضخم)¹.

2-2- التضخم المستورد:

يعتبر كل من فوائض الحساب الجاري الناجم عن حصيلة الصادرات من المحروقات، وهيكل الواردات الجزائرية بحكم تأثيره المباشر بنسبة معتبرة على أسعار المستهلكين ومستويات أسعار الصرف، من أهم العوامل التي يتم من خلالها نشوء التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري، حيث تلعب الواردات دورا مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري في مدخلاته الإنتاجية على نسبة معتبرة من الواردات، إلا أن هذه الواردات لها تأثير سلبي على مستوى الأسعار المحلية في حالة تقلب أسعارها أو أسعار الصرف وما ينجر عن التضخم من تأثير على النشاط الاقتصادي،

بالإضافة للتدفقات الداخلة لرؤوس الأموال حيث تلعب دورا مهما في التأثير على القاعدة النقدية والكتلة النقدية في أي اقتصاد ما وفي الجزائر بالخصوص. كون هذه التدفقات ينجم عنها تشكيل احتياطات من العملات الأجنبية وبحكم استعمال العملات الأجنبية كمقابل للإصدار النقدي بنسبة معتبرة، ومن هنا يمكن أن ينشأ التضخم المستورد².

2-3- تضخم التنمية:

خلال عملية التحول الاقتصادي من وضعية محاولة النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج به من تلك الحالة التي يحسد عليها عن طريق انتهاج سياسة تنموية تعتمد على الصناعة المصنعة، حيث ظهرت بعض المشاكل التي يمكن أن تظهر باقتصاد يحاول الخروج من حلقة التخلف منها³:

- مستوى معدلات الاستثمار المرتفعة.
- التكاليف المبالغ فيها.

¹ هلال عبد السلام، دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006، ص 84.

² عبور حسام الدين، سياسات لحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة على حالة الجزائر، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2008-2009، ص ص 89-102.

³ Bali hamid , op, cit, p149



- طاقة الوحدات الصناعية المبالغة فيها.

- التكنولوجيا العالية.

3- الأسباب المؤسسية:

ظاهرة التضخم في الجزائر لها طابع خاص وذلك للدور الذي تلعبه الدولة في تسيير وتوجيه الاقتصاد وهو ما نتج عنه اختلال في دواليب الاقتصاد الوطني بسبب ضعف عملية التخطيط وسوء التنظيم الداخلي ونذكر فيما يلي:

أ- تضخم الندرة:

يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو اقتصاد النمو التي تعرفها الجزائر منذ فترة الثمانينات وبداية التسعينات حيث شهد الاقتصاد اختلالا في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب وجود ندرة في السلع والخدمات والتي يرغب عنها ظهور طوابير أمام المساحات الخاصة بتوزيع السلع، وساهم ضعف هياكل التوزيع والهياكل القاعدية في ندرة بعض المنتجات في مناطق معينة مع وفرتها في أخرى، وتضافرت عوامل أخرى في إحداث هذا النوع من الضغوط التضخمية منها سياسة الدعم عن طريق التسعير الإداري للسلع المشتراة بالعملة الصعبة لبيعها محليا، والتي أدت بدورها إلى ظهور مضاربين هربوا السلع إلى الدول المجاورة.

أ- التضخم الانتقالي:

يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ 1989 والاتجاه نحو اقتصاد السوق وفي إطار تسوية الاختلال الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال فترة الاقتصاد الموجه قامت الجزائر بعدة إصلاحات للاتجاه نحو اقتصاد السوق، والتي كان لها آثارا هامة على المستوى العام للأسعار، حيث أدى تحرير الأسعار إلى تسارع وتيرة التضخم لاسيما منذ اتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الميزانية إلى غاية سنة 1992 وكنتيجة لتقلص الطلب المتولد على السياسة الرامية إلى تحقيق الاستقرار فإن التضخم تباطأت نسبته فيما بعد ليتجه نحو الانخفاض منذ سنة 1996¹.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة

العامّة الثانية عشر، نوفمبر 1988، ص115.

المطلب الثاني: تحليل واقع التضخم في الجزائر

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، وهي ليست ظاهرة حديثة المنشأ، وبحكم ارتفاع المستويات العامة للأسعار بصفة مستمرة في الاقتصاد الجزائري وآثارها السلبية على القدرة الشرائية للعملة المحلية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلية، كان لا بد على ممارسي السياسات الاقتصادية اتخاذ السياسات الملائمة للحد من آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد المحلي، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على واقع التضخم في الجزائر، من خلال أسباب التضخم وتحليل واقع التضخم في الجزائر وأخيرا أهم السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية للحد من هذه الظاهرة¹.

الفرع الأول: تحليل واقع التضخم في الجزائر قبل الفترة 1990.

عرف الاقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ، منذ الاستقلال إلى غاية أزمة المحروقات سنة 1986 ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل:

- اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي وإهمال الزراعة.
- انتهاج التخطيط وإهمال قواعد التسيير.
- تفضيل قطاع العام وإهمال القطاع الخاص.
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات.
- ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية.
- الاعتماد على سياسة التمويل وفقاً لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي².

باعتبار الجزائر من الدول المصدرة للطاقة وارتباط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط فقد شهد الاقتصاد نمو متسارعا خلال العقد الأول من القرن الحالي، في وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائري بعد ذلك أشد فتراته

¹ عبور حسام الدين، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2008-2009، ص 83.

² بن بوزيان جازية، التضخم الركودي في الجزائر "دراسة قياسية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2005-2006، ص ص 97-99.

تأزما نتيجة تراجع أزمة النفط وتدهور احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام، وتدهور الوضع الأمني....¹ الخ.

أدت هذه الهزات العنيفة على معضلة التضخم الخطيرة وإفرازاتها الانكماشية السلبية على أداء كل القطاعات على غرار تكاليفها المعيشية السيئة حيث شهد المؤشر العام للأسعار لدى الاستهلاك خلال الفترة 1970-1989 ارتفاعا ملحوظا إذ تضاعف حوالي خمس درجات ونصف سنة 1989 عما كان عليه سنة 1970 كما ويوضحه الجدول التالي¹.

جدول رقم (2-5): يوضح متوسط معدلات التضخم خلال الفترة (1974-1989)

في كل 5 سنوات.

الفترة	70-74	79-75	84-80	89-85
متوسط معدل التضخم (%)	4.3	10.8	8.9	9.1

المصدر: حمادي خديجة، مرجع نفسه، ص 37.

ويتضح من خلال الجدول رقم (2-5) أن متوسط معدل التضخم بلغ أعلى نسبة له خلال الفترة 1975-1979 نتيجة للأزمة النفطية سنة 1973 وما انجر عنها من ارتفاع في أسعار الواردات ليعود للانخفاض خلال الفترة 1980-1984 ليرتفع بشكل طفيف خلال الفترة 1985-1989، وهي الفترة التي قامت فيها السلطات النقدية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية على القروض ابتداء من سنة 1986 حيث ارتفع متوسط معدل سعر الفائدة إلى نسبة 7% سنة 1989¹.

بالنسبة للآليات التقليدية للسياسة النقدية خلال هذه الفترة كانت تستعمل في مجالات ضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة، وذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة وبما ينسجم والتوجه الاقتصادي المنتهج فتكلفة القرض كانت تحدد إداريا حيث تحدد وزارة المالية كل من سعر الفائدة والعمولات المستحقة للبنوك والمرتبطة بالقروض، كما أن سعر إعادة الخصم عرف

¹ علي يوسف، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)، مجلة الباحث، العدد 12/2012، جامعة أدرار، ص 69.

¹ حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور "خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الكمي، 2009، ص 37.

¹ حمادي خديجة، مرجع سابق، ص 38.

استقرار كبيرا أو بالأحرى ثباتا طيلة الفترة، وهو ما قدر بـ 2,5%، الأمر الذي لم يشجع معه النشاط المصرفي خاصة في مجال حشد المدخرات الخاصة².

الفرع الثاني: تحليل واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

منذ فترت 1990 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج واسع للإصلاحات الهيكلية، حيث قامت بأول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30 ماي 1989 وكان من أهم محاور الاتفاقية إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا أما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 03 جوان 1991 وكان من أهم أهداف الاتفاقية تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العمومية، وكذلك خوصصت المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية، أما معدل التضخم فقد سجل 9.3% سنة 1989 ليرتفع إلى 17.9% سنة 1990 ثم إلى 31.7% سنة 1991¹. وهذا ما نلاحظه في الجدول لتالي:

جدول رقم (2-6): يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	17.90	1996	18.70
1991	25.90	1997	5.70
1992	31.70	1998	5.00
1993	20.50	1999	2.60
1994	29.00	2000	0.30
1995	29.80		

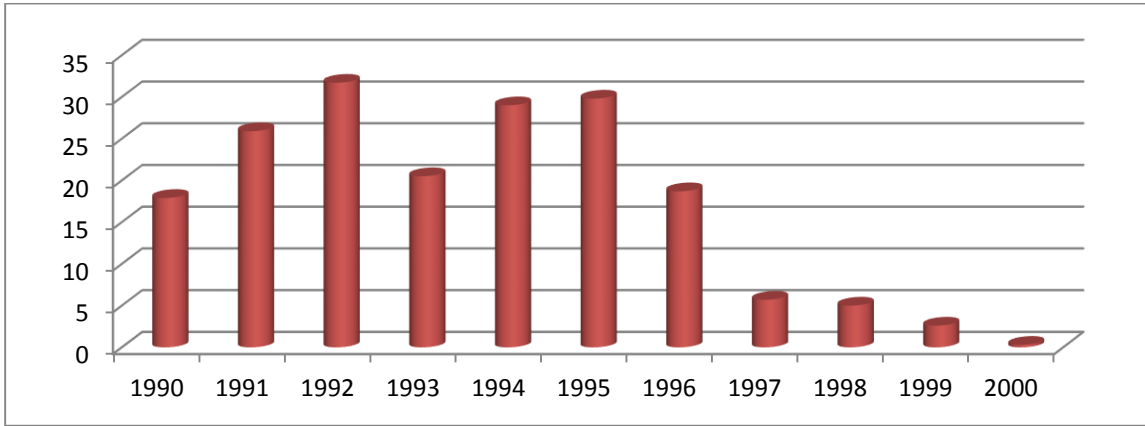
المصدر: <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ زيارة الموقع 2015/04/28 على

الساعة 22.39

² زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، التفسير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، 2010-2011، ص 100.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 190-193.

شكل رقم (2-5): يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-6)

من خلال الشكل رقم (2-5) نلاحظ أن معدل التضخم كان في ارتفاع مطرد إلى أن وصل حوالي 31.7% كأقصى حد له سنة 1992، ثم انخفض بنسبة 20.5% سنة 1993، ثم يعود من جديد إلى الارتفاع سنة 1994 بنسبة 29% والتي تمثل الوضع الحرج الذي اضطر بالجزائر إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف التخفيض من الوضعية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، وفي سنة 1995 كانت النتيجة طبيعية لسلسلة الإجراءات الصارمة في إطار الالتزامات المبرمة مع الهيئات الدولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية المرتكزة على تحرير الأسعار، حيث بلغ الارتفاع في معدلات خلال هذه السنة 29.80% .

ومن هنا بدأ برنامج التعديل الهيكلي الموسع يعطي ثماره من سنة 1996 بخصوص التحكم في التضخم حيث انخفض معدل التضخم إلى 18.7%، لكن عموما يبقى في مستويات تضر بالقوة الشرائية للأفراد، حيث أن الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي في هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة، وفي سنة 1997 عرف المستوى العام للأسعار تحسنا ملحوظا في معدل التضخم الذي انخفض إلى 5.7%، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي 1994 و 1996، ثم استقرت بعد ذلك وحقت انخفاض طفيف في سنة 1998 ليصل إلى 5.0% في سنة 1999 المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك تدرجت نسبته إلى 2.6% وفي سنة 1999 الادخار لا يحظى إلا على نسبة ضئيلة من الدخل

المتاح قدر في الجزائر بـ: 1810,5 مليار دينار، حيث 92% منه مخصص للاستهلاك والباقي للادخار¹.

الفرع الثالث: تحليل واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2013).

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التوجه إلى السيطرة على التضخم ويمكن تبريره بما يلي:

1- التقشف المالي: الذي يظهر في الرصيد المالي العام بنسبة مئوية من الناتج الوطني الخام وصل إلى فائض قدره 10% في سنة 2000 مقابل عجز قدره 8.7% سنة 1994، الشيء الذي ساعد في تخفيض الطلب الكلي.

2- السياسة المالية المقيدة: وهو ما نلمسه من تراجع نسبة السيولة إلى معدل 12% في سنة 2000 مقابل 45.8% سنة 1994.

3- سياسة مدا خيل صارمة: انخفاض الأجور الحقيقية بـ 30% خلال الفترة (1993-1996)، تدخل هذه السياسة في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي هدفه هو استقرار عند مستوى يماثل الشركاء التجاريين.

غير أن سنة 2001 عرفت رجوع الضغوطات التضخمية بارتفاع معدل التضخم إلى 4.2% والفرق بين هذا المستوى ومستوى سنة 2000 يمكن أن يفسر بأثر القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أجور التوظيف العمومي والأجر الوطني القاعدي في إطار ضعف العرض، عند هذا الحد تضاعفت الزيادة النقدية بسبب بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا ما يظهر جليا في الجدول التالي:

¹ طارق قندوز، حسان بوبعاية، نجاعة قطاع التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة -دراسة تحليلية- خلال الفترة 1995 2009، مدخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ، يومي 15/16/نوفمبر 2011 ، ص10-11.

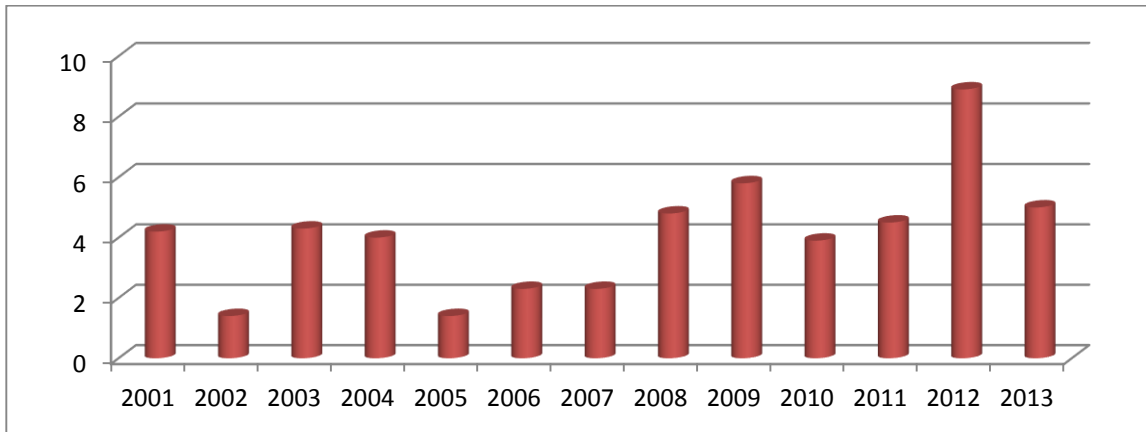
جدول رقم (2-7): يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2013)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
2001	4.20	2008	4.80
2002	1.40	2009	5.80
2003	4.30	2010	3.90
2004	4.00	2011	4.50
2005	1.40	2012	8.90
2006	2.30	2013	5
2007	3.70		

المصدر: <http://www.bank-of-algeria.dz> ، تاريخ زيارة الموقع 2015/04/28 على

الساعة 22.39

الشكل رقم (2-6): يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2013)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (2-7)

من خلال الشكل رقم (2-7) نلاحظ أن زيادة الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر، 2003 هي أضعف عند مقارنتها بزيادة الأسعار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأقل من التضخم الأوسط لكل هذه السنوات. ويوحى بتباطؤ معدل نمو أسعار الإنتاج الصناعي منذ 2008 والأسعار عند الاستهلاك في 2011 أن ديناميكية تراجع وتيرة التضخم قد بدأت والتي يجب تعزيزها بالتحكم في المحددات الرئيسية للتضخم: الإنشاء انقدي خارج المحروقات في تناغم مع النمو الحقيقي والتحكم في زيادة تكاليف العوامل وكذا تحفيز

العرض. وقد بلغ معدل التضخم مقاسا بالتغيير في أسعار المستهلكين 8.9% خلال العام 2012 وهو ضعف معدل التضخم المسجل خلال عام 2011 والبالغ 4.5%¹.

وفي سنة 2013 كانت الصدمة الخارجية لسنة 2009 قد تجسدت في انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة قدرها 42.5% مقارنة بسنة 2008، ووقعت هذه الصدمة بعد عشر سنوات من الصدمة التي حدثت في سنوات 1998/1999، أي عقب إتمام فترة التثبيت والتعديل (1994-1998) وفي وقت ساهمت فيه صلابة الوضعية المالية الخارجية خلال السنوات 2004 و 2008، وفي إرساء القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية. وقد أدى التراكم المتواصل للاحتياطات الرسمية للصرف الناجمة عن ذلك إلى بروز الموجودات الخارجية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر.

في مثل هذا الظرف، الذي يتميز بتوسع نقدي معتدل وحالة استمرار التضخم الداخلي، واصل بنك الجزائر امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية خلال سنة 2013، وذلك بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، وفي تناغم مع الأهداف الكمية الوسيطة في هذا المجال¹، الأمر الذي سمح بإعادة معدل التضخم إلى 5% نهاية سنة 2013 بعدما كان سنة يقدر بـ 8.9% سنة 2012.

و بحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال الفترة 2000-2013، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، و التوسع الكبير في الكتلة النقدية، و ارتفاع أسعار الخضار و الفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي 31% و 62% و 7%³.

المطلب الثالث: معالجة التضخم في الجزائر.

إن استقرار الأسعار يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا لما له من أهمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولما كان الأمر كما هو الحال وبهدف الوصول لمعدلات تضخم مرضية، قامت السلطات الجزائرية بإتباع جملة من الإجراءات وباستخدام

¹ بن بركة الزهرة، تأثير سياسة سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثالث عشر جوان، 2013، ص 211-212.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص 145.

³ رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 61-62/شتاء - ربيع 2013، جامعة تبسة، ص 205.

عدة وسائل، تمثلت هذه الأدوات في السياسة النقدية، والتي أدت لخفض كمية النقود في الاقتصاد الجزائري وكذلك استخدام وسائل السياسة المالية وفي هذا المطلب سنحاول تبين كيف تبنت الجزائر السياستين معا.

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

تعتبر عملية محاربة التضخم الغاية النهائية للسياسة النقدية، ومن أجل ذلك سعت السلطات النقدية الممثلة بالبنك المركزي على اتخاذ بعض الحلول لتنفيذ آثاره، وذلك باللجوء إلى جملة من الأدوات التي يمكن تقسيمها إلى نوعين وفيما يلي سنتناول نوع الرقابة في كبح التضخم في الاقتصاد الجزائري¹.

1- وسائل الرقابة المباشرة:

لا شك أن الرقابة الكيفية على الائتمان دور هام كأسلوب لضبط التضخم في الجزائر، لهذا فقد أصاب المشرع الجزائري عندما نص القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض على ضرورة تزويد البنك المركزي الجزائري بسلطات وسعة في الرقابة الكيفية على الائتمان، حيث أنها تهيئ له تدخلا فعالا يتيح له السيطرة على الائتمان وذلك بتوجيهه نحو فروع النشاط الاقتصادي التي تساهم في دعم الجهاز الإنتاجي بالدولة وتحويله عن فروع النشاط الأخرى الأقل أهمية، وحتى أوائل عام 1994، كان البنك يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود أقصى على المبالغ الكلية لإعادة عملية الخصم واتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك. كما حدد قانون النقد والقرض 90-10 المبلغ الأقصى للاكتتاب الممنوح للخزينة بـ 10% من مجموع الإيرادات العادية للميزانية المحققة خلال السنة المالية الفارطة، وحدد أيضا أن فترة منح القرض، لا يجب أن تتجاوز 240 يوما إضافة على ذلك فإنه لا يحق للبنك المركزي أن يحتفظ بأكثر من 20% من قيمة الإيرادات العادية للدولة في شكل سندات.

وعليه فإن أساليب الرقابة المباشرة، رغم الصعوبات التي تعارضها التشوهات الشديدة التي تحدثها في توزيع الموارد نتيجة تطبيق الحدود القصوى المفروضة على البنوك. إلا أنه

¹ كمال بن يخلف، السياسة النقدية المالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري 1970-2005، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007، ص 181-183.

لا يمكن الاعتماد عليه كأداة لتوجيه الائتمان والتحكم في السيولة بصورة فاعلة، والواقع أن التجارب قد أثبتت أن الرقابة المباشرة على الائتمان تعتبر من أكثر الأدوات الفاعلة فيضبط التضخم الاقتصادي الجزائري¹.

2- وسائل الرقابة الغير مباشرة:

أدى انتهاج السياسة النقدية المشددة إلى هبوط نسبة السيولة من 49 % 1993 إلى 36% عام 1996، مؤديا بذلك إلى إزالة الزيادة في السيولة التي تراكمت خلال الفترة 1992-1993، حيث ألغت الحدود القصوى على أسعار الإقراض في أسواق النقد والبنوك التجارية في سياق الانتقال نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للتحكم في السيولة وتحقيقا، لهذا الهدف اشترط البنك المركزي أن تحتفظ البنوك التجارية بأموال احتياطية في عام 1994، وأدخل بعد ذلك نظام مزادات الشراء لإعادة تمويل البنوك بالإضافة لاستخدام عمليات السوق المفتوحة. مما سبق يمكن تلخيص أدوات الرقابة النقدية غير المباشرة المستعملة لضبط التضخم في الجزائر في النقاط التالية:

2-1- سياسة سعر الخصم:

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (90-10) يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم خاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهرا تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي،

¹ رقيق ساعد، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008-2009، ص 184-185.

وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم¹.

عند تقييمنا لسياسة سعر الخصم بعد التسعينات في الجزائر نجد أنه قد عرف تطور سريع حيث اتخذ البنك المركزي القرار برفع سعر الخصم فأصبح يقدر بـ 7% في سنة 1990 وواصل ارتفاعه إلى غاية وصوله نسبة 15% سنة 1995، وهذا ما يبين رغبة السلطات النقدية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض من خلال التأثير على سيولتها، وبالتالي الحد من التوسع في الائتمان عن طريق إعادة الخصم بهدف التحكم في معدلات التضخم.

إلا أنه بعد سنة 1995 نلاحظ أن هناك تراجع في المعدل ضمن 15% من نفس السنة إلى 6% من سنة 2000 وهذا يعبر بوضوح عن السيطرة على التضخم، ويمكن توضيح تطور معدلات سعر الخصم في الجزائر خلال الجدول التالي:

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر-03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، 2010-2011، ص 189-190.

جدول رقم (2-8) تطور معدل سعر الخصم في الجزائر (1973-2000)

ابتداء من	إلى غاية	معدل الخصم (%)
1972/01/01	1986/09/30	2.57
1986/10/01	1986/05/01	5
1999/05/02	1990/05/21	7
1990/05/22	1991/09/30	10.5
1991/10/01	1994/04/09	11.5
1994/04/10	1995/08/01	15
1995/08/02	1996/08/27	14
1996/08/28	1997/04/20	13
1997/04/21	1997/06/28	12.5
1997/06/29	1997/11/17	12
1997/11/18	1998/02/08	11
1998/02/09	1998/09/08	9.5
1999/09/09	2000/01/26	8.5
2000/01/27	2000/10/21	7.5
2000/10/22	2002/01/19	6

المصدر: <http://www.bank-of-algeria.dz> / تاريخ زيارة الموقع 2015/04/28 على الساعة

16.20

2-2- سياسة السوق المفتوحة:

أدرجت هذه السياسة في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض، حيث تتمثل عمليات السوق المفتوحة في شراء وبيع سندات عامة لأجل أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة لإعادة الخصم، أو تسبيقات من طرف بنك الجزائر في السوق النقدية، حيث يقوم بنك الجزائر بعملية البيع والشراء مع المؤسسات والبنوك المالية المسموح لها بالتدخل في السوق النقدية، البداية الفعلية لهذه السياسة كانت منذ 1990-12-30، كان ذلك بهدف التعزيز

من قدرة بنك الجزائر في تسيير أحسن للسياسة النقدية، هذه العملية الأولى لتدخل بنك الجزائر كانت لشراء سندات عامة لأقل من ستة أشهر تبلغ قيمتها 4 ملايين دينار جزائري بمعدل متوسط يقدر بـ 14.94%.

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أكثر وسائل والبنك المركزي فعالية في التأثير على حجم الائتمان و التعديل غير المباشرة للسيولة البنكية، وتدخل في إطار تنمية تطوير السوق النقدية بتأمين السيولة النسبية للسندات العامة. ولكن تبقى فعاليتها مرتبطة بمدى فعالية و حجم السوق النقدية الجزائرية¹.

2-3- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

في أوقات التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية بنسبة تقدر بـ 3% على مجوع الودائع التي تم تعويضها بنسبة 4% ابتداء من 11 فيفري 2001، إلا أنه وبعد حوالي 10 أشهر وبتاريخ 15 ديسمبر 2001 حددت نسبة الاحتياطي بـ 4.25%، وهذا دليل على رغبة البنك المركزي في جعل سياسة الاحتياطي القانوني أداة للتحكم في سيولة البنوك، حيث تم رفعها كلما أدت الضرورة لعلاج الضغوط التضخمية². ويوضح الجدول التالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري، ومعدلات الفائدة على الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2001-2011.

¹دهيمي عمر، أثر تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2009، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2011-2012، ص 100.

²نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية والمالية في ضبط التضخم 1986-2004، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة-محمد خيضر-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004-2005، ص 75.

جدول رقم (2-9): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة 2001-2011.

السنة	معدل الاحتياطي الإجباري (%)	معدل الفائدة على الاحتياطي الإجباري (%)	حجم الاحتياطي الإجباري (مليار دينار)	معدل النمو السنوي (%)
2001	3	4	43.5	-
2002	4.25	2.5	109.5	15.7
2003	6.25	2.5	126.7	15.71
2004	6.5	1.75	157.3	24.15
2005	6.5	1	171.5	9.03
2006	6.5	1	184.5	7.6
2007	6.5	1	276.1	47.6
2008	8	0.75	394.7	45.05
2009	8	0.5	394.8	0.020
2010	9	0.5	464.7	17.7
2011	9	0.5	538.6	15.9

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 17/ماي/2012، ص 9.

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية في الجزائر:

لعبت السياسة النقدية دورا هاما في تحقيق استقرار الأسعار، مما يدفع بالسلطات لمواصلة الجهود لتحسين وضعية الميزانية العامة وذلك بإتباع سياسة مالية صارمة من خلال العمل على تخفيض مصاريف الميزانية من جهة وزيادة الإيرادات من جهة ثانية، ولتحقيق ذلك ومن أجل القضاء على مصادر العجز المالي نجح برنامج التصحيح المنقذ عام 1994 في استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق كأداة فعالة من أدوات الإدارة الاقتصادية الكلية، فأصبح الرصيد المالي من جراء ذلك أقل تعرضا للتقلبات أسعار النفط العالمية.

1- الإجراءات الضريبية:

تعتبر السياسة الضريبية من السياسة الفعالة للقضاء على الضغوط التضخمية، وذلك بتقليص معدل الاستهلاك، وإيجاد التوازن بين العرض و الطلب، وللوصول إلى هذا الهدف

عمدت الحكومة الجزائرية إلى ضبط سياستها الضريبية بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الحالي لاسيما مع التحول إلى اقتصاد السوق¹.

1-1- تعديل سعر الصرف:

نظرا لحالة اللاتوازن الخارجي والارتفاع الأقصى للأسعار الذي انعكس سلبيا على الصادرات وإيجابيا على الواردات. تعديل سعر الصرف كان واجبا ومسجلا في إطار سياسة الإصلاحات الهيكلية، والهادف إلى إزالة عوائق ترقية الصادرات خارج المحروقات وتطوير النشاط الإحلالي للاستيراد وتحسين تسير النشاط المالي والاقتصادي.

وعليه فتعديل سعر صرف الدينار الجزائري بدأ منذ 1986 بانحدارات التعادل ثم تخفيض رسمي قوي في 1991 يقدر بـ 22% بالنسبة للدولار الأمريكي، والهدف كان إعادة التوازن الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية².

1-2- زيادة الواردات نتيجة لتحرير التجارة:

قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع رسوم الجمارك على كثير من الواردات. وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج.

وقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد.

¹ بن يخلف كمال، مرجع سابق، ص 186-187.

² مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2003:04)، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، 2004-2005، ص 54.

ولكن في سنة 1992 ونتيجة الاختلالات المالية قامت السلطات العمومية بتقليص حجم الواردات، كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليس لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي¹.

2- إجراءات الرقابة على الأجور و الأسعار:

تعتبر وسيلة الرقابة على الأجور والأسعار من الإيرادات الواجب إتباعها في حالة وقوع ظاهرة ما تسمى "تضخم التكاليف" وهذا عن طريق التأثير على أهم عنصر محرض على ارتفاع التكاليف، وهو الأجر مع البحث عن العلاقة الموجودة بين الأجور والأسعار من أجل المحافظة والدفاع على القوة الشرائية للطبقة العامة².

2-1- الرقابة على الأجور:

لقد أولى معظم الاقتصاديين اهتماما كبيرا لدور الأجور في تغذية الضغوط التضخمية، باعتبارها تمثل التكلفة العظمى التي تدخل في تكلفة الإنتاج ومنه يوحي هؤلاء الاقتصاديين بوصفه علاج التضخم عن طريق النفقات بالتأثير على الأجور، وتطبيق رقابة مباشرة صارمة بتثبيت معدل الأجور لمدة زمنية معينة، وهذا ما نجده في الجزائر خلال الفترة 1972-1997 التي عرفت استقرار كبير في مستوى الأجور يتم بقوة القانون وضع الحد الأدنى للأجور.

ومع بداية التسعينات ودخول المؤسسات العمومية عهد الاستقلالية في التسيير أصبحت الأجور تحدد عن طريق الاتفاقية الجماعية بين أرباب العمل والحركة النقابية الممثلة للعمال، غير أن تطبيق الرقابة على الأجور يمكن أن يكون لها آثار سلبية على القطاعات ذات الكفاءة والمردودية المرتفعة، مما يجعل هناك صراع حقيقي بين الحركات النقابية والإدارة، وما ينتج عن ذلك من خلق حالة الاستقرار داخل المؤسسات، مع هروب اليد العاملة الماهرة إلى النشاطات الأخرى لها أكثر أجرا وأثر ذلك على ضعف الإنتاجية الكلية للمؤسسة. هذه الإجراءات تدخل ضمن تدابير صندوق النقد الدولي من خلال إعادة

¹ بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 195-196.

² عبد القادر مدادي، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستعمال التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2001-2012، ص 49-50.

هيكله وخصوصة المؤسسات وانتهاج سياسة مداخيل متشددة للقضاء على الصعوبات المالية التي تعاني منها.

2-2- الرقابة على الأسعار والأسعار:

تميز برنامج الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة بتكاليفه الباهظة إذ بلغ 4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1990 حيث أدى سوء تخصيص موارد إلى استهلاك السكان الأكثر ثراءً أزيد من 60%. من المواد الغذائية المدعمة وفي هذا الإطار جاء تدابير البرنامج لاستعدادي الأول لمواجهة التضخم فيما يلي:

إصلاح نظام الأسعار، حيث كان نظام الأسعار المحلية في الجزائر خاضعا للعديد من الضوابط والتشوهات وقسم قانون الأسعار لعام 1989 المنتجات إلى:

1-المنتجات ذات الأسعار الحيوية.

2-المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة.

3-المنتجات ذات الأسعار الحرة، ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات وكان الدعم أيضا للمستهلكين ويشمل أسعار الطاقة والسلع الغذائية الأساسية لمنتجات عدة منتجات زراعية ولوازم الإنتاج الزراعي¹.

¹حمادي خديجة، مرجع سابق، ص ص 62-66.

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

لقد تمت الإشارة إلى العلاقة بين البطالة والتضخم في الفصل الأول، التي قام بها A.Philips سنة 1958 بإيجاد علاقة بين معدل البطالة والتغيير في الأجور الاسمية حيث اعتبر العمل سلعة، بمعنى أنه إذا كان الطلب عليها ضعيفا فإن البطالة تكون منخفضة، ومن ثم يقوم المستثمرون برفع مستويات الأجور للحصول على اليد العاملة التي يحتاجونها، والعكس فإذا كان معدل البطالة مرتفعا يقوم العمال بعرض قوة عملهم بأجور منخفضة عن تلك السائدة في سوق العمل وبالتالي فإن العلاقة بينهما ليست خطية، وتطورت هذه العلاقة لكي تشمل معدل البطالة ومعدل التضخم بافتراض أن الأسعار والأجور تتزايد بنفس الوتيرة، إلا أن الاقتصاديات الحديثة أثبتت أنه يمكن أن تتزامن البطالة والتضخم في نفس الوقت¹.

المطلب الأول: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

بالنسبة للجزائر، مع بداية مرحلة التسعينات عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا إذ وصل إلى 20.5% لسنة 1993 في وقت كان فيه معدل البطالة 0.33% سنة 2000 نتيجة الإجراء الانكماشى الذي انعكس سلبا على حجم الاستثمارات بالقطاع العام، الذي أصبح يتنازل عن وحداته سنة بعد أخرى فاتحا بذلك المجال للقطاع الخاص، وما يترتب على ذلك من تسريح اليد العاملة، أما من حيث الأجور فإنها تميل إلى ارتفاع من حيث القيمة الاسمية والانخفاض من حيث القيمة الحقيقية بسبب إجراءات تخفيض العملة وارتفاع مستويات الأسعار، وأصبحت فئة الشباب تقبل بمستويات أجور متدنية في ضل ندرة مناصب العمل. نستنتج مما سبق أن الجزائر خلال الفترة 1990-2000 أعطت الأولوية لمكافحة التضخم على حساب مكافحة البطالة ويرجع سبب ذلك في مشروعية صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى استيراد أموال الصندوق بغض النظر عن بقية المؤشرات.

ولتوضيح العلاقة بين البطالة و التضخم خلال الفترة 1990-2000 ذلك من خلال معطيات الجدول رقم(2-11).و الذي قمنا بترجمة معطياته في الشكل رقم(2-7)

¹العايب عبد الرحمان، البطالة والتشغيل "في إطار برنامج التعديل الهيكلي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة

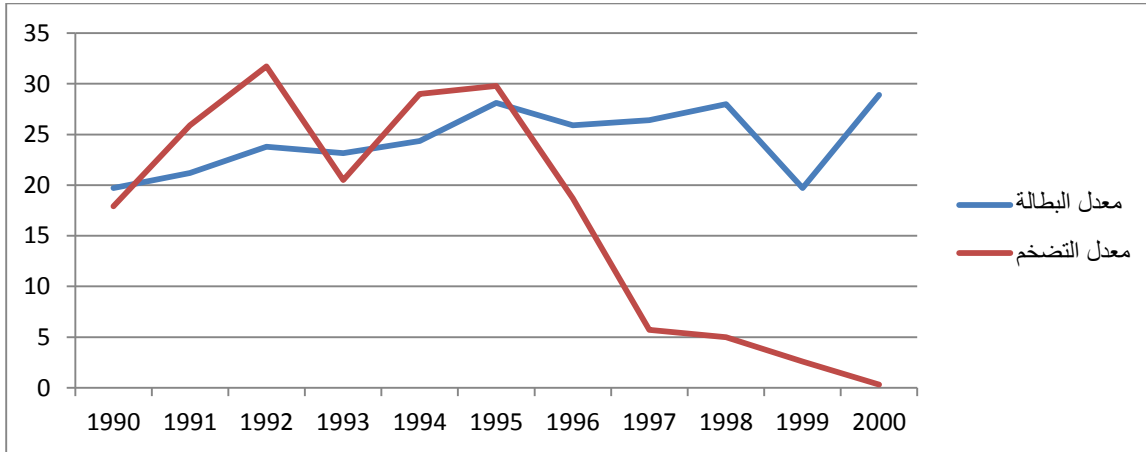
الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، 2003-2004، ص ص 100-110.

جدول رقم (2-10): يوضح تطور معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)
1990	19.7	17.90
1991	21.2	25.90
1992	23.8	31.70
1993	23.15	20.50
1994	24.36	29.00
1995	28.10	29.80
1996	25.9	18.70
1997	26.41	5.70
1998	28.0	5.00
1999	19.7	2.60
2000	28.89	0.30

المصدر: اعتمادا على الجدولين رقم (2-3) و (2-6)

الشكل رقم (2-7): العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة (1990-2000)



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-11)

من خلال الشكل رقم (2-11) يتم استنتاج أن الفترة التي أوضحت علاقة فيليبس اتساقا مع المعطيات الجزائرية و هي مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الموسع 1995-1998 عرفت هذه الفترة تسجيل تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

خاصة فيما يتعلق من أهم محاور هذا البرنامج هو صرامة السياسة النقدية، أدت إلى انخفاض معدلات التضخم كان هذا الانخفاض على حساب معدلات البطالة التي ارتفعت يعني العلاقة بينهما تبادلية Trade-off، وهذا مثل ما حصل في دول أخرى، تقام معدلات البطالة والتراجع في معدلات التضخم.

المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2013).

ما يلاحظ بالنسبة لمعدلات البطالة أنها وصلت إلى أعلى مستوى لها مع نهاية التسعينات ثم أخذت بالتراجع رغم الانخفاض مع بداية سنة 2001 إلا أنه يبقى عند مستويات مرتفعة نسبيا كل هذا يفسر بوضوح محدودية الفعالية للسياسة المالية التوسعية خلال نمو الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة. وخلال فترة الدراسة فقد أودت السلطات الحكومية أهمية كبيرة لمكافحة البطالة من خلال فتح المجال الكبير للقطاع الخاص و يرامح التشغيل ووكالات لدعم تشغيل الشباب التي ذكرناها في المبحث الأول من الفصل الثاني وذلك لتنشيط الطلب الكلي على زيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة للإعفاء من الضرائب مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة.

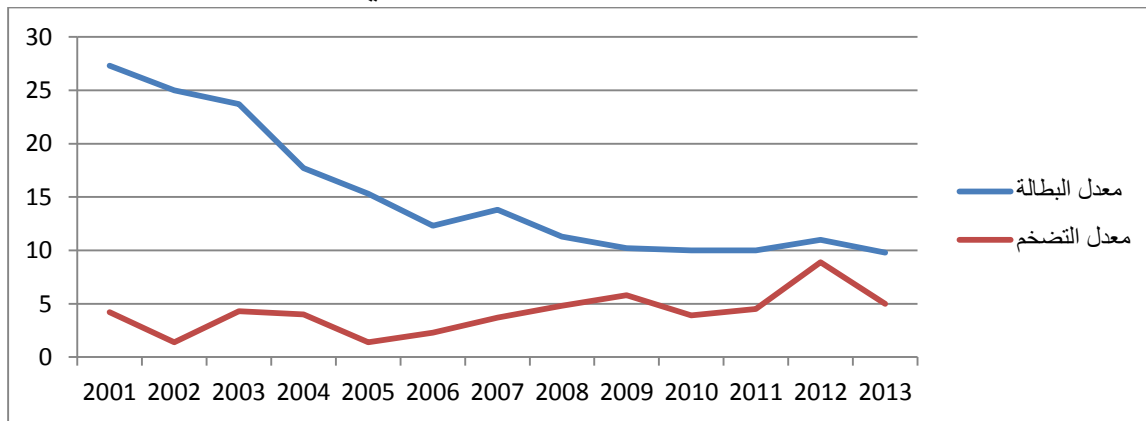
وهذا ما يبين لنا أن من الناحية النظرية لمنحنى فيليبس المتضمن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم على مستوى اقتصاد الجزائري، حيث أن الجزائر تخلت عن سياسة إدارة الطلب الكلي الهادفة إلى تخفيض معدلات التضخم والسعي إلى تخفيض معدلات البطالة. ولتوضيح العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة 2001-2013 من خلال الجدول رقم (2-12) الذي ترجمنا معطياته في الشكل رقم (2-8)

جدول رقم (2-11) تطور معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2001-2013)

السنوات	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)
2001	27.3	4.20
2002	25	1.40
2003	23.7	4.30
2004	17.7	4.00
2005	15.3	1.40
2006	12.3	2.30
2007	13.8	3.70
2008	11.3	4.80
2009	10.2	5.80
2010	10.0	3.90
2011	10.0	4.50
2012	11.0	8.90
2013	9.8	5

المصدر: إعتقادا على الجدول (2-4) و (2-7)

الشكل رقم (2-8) توضيح العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على الجدول رقم (2-12)

من خلال الشكل رقم (2-8) والذي يبين طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة 2000- في الجزائر 2013 يتم استنتاج أن فترة برنامج الانتعاش ودعم النمو

الاقتصادي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما.

ولكن خلال سنة 2012 نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة الركود التضخمي لأن معدلات البطالة والتضخم يسيران جنبا إلى جنب وبمعدلات مرتفعة وذلك راجع لأن واضعي السياسة الاقتصادية في الجزائر قائمين على تحفيز الطلب الكلي يعني زيادة الإنفاق الحكومي من خلال تشجيع الشباب بالبرامج المهنية للخروج بالاقتصاد من حالة الركود وزيادة مرتفعة في الأجور دفعت إلى رفع الطلب، مما جعل ارتفاع الأسعار، نتيجة عدم تكامل السياسة النقدية والمالية في الجزائر وهذا ما أدى إلى ارتفاع التضخم ذلك باعتبار التضخم ظاهرة نقدية، لكن بنك الجزائر بقي صامدا أمام هذه الظاهرة وأدت السياسة المالية التوسعية باستمرار إلى زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة تحسن رصيد الميزانية وأسعار النفط وهذا ما انعكس على سنة 2013 حيث انخفض معدل التضخم وعاد لمعدله المعهود بنسبة قدرت 5 ب %.

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي لوجود الركود التضخمي

كما تم التطرق في الجانب النظري للدراسة لمفهوم ظاهرة الركود التضخمي والتي تعرف باقتران التضخم بالبطالة أو الركود التضخمي الذي يظهر عندما يزداد الميل للدخار ويتناقص الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل¹، وللحكم على اقتصاد ما أنه يعاني من الركود ويعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب من مجموع معدلي التضخم والبطالة ويسمى هذا المؤشر مؤشر الركود التضخمي "للتعرف على الظاهرة من وجودها أو عدم وجودها حيث أن:

$$\text{معدل الركود التضخمي} = \text{معدل التضخم} + \text{معدل البطالة}$$

واستنادا إلى المؤشر سابق نقول أن الاقتصاد الوطني يعاني من ركود تضخمي أشارت إحدى الدراسات المتعلقة بظاهرة الركود التضخمي إلى أنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي 10% مع تصاعد كل من التضخم والبطالة في هذه الحالة نقر بأن الاقتصاد محل الدراسة يعاني من ركود تضخمي.

¹ رمزي زكي، التضخم المستورد، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1985، ص 86.

برغم من أنه مؤشر جيد لكن ربطه بنسبة معينة 10% يحتاج لإعادة النظر فمن الممكن أن يتجاوز النسبة 10% بالرغم من أن معدل البطالة فقط أو معدل التضخم فقط لا يتجاوز النسبة 3% أو 4% على أقصى تقدير، وليس يخاف أن وصول معدل البطالة إلى 4% بحد أقصى، لا يتعارض وكون الاقتصاد الوطني يعمل عند مستوى التشغيل الكامل. و بناءا على ما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد الوطني يعاني من الركود التضخمي إذا كان معدل الركود التضخمي أكبر من 8%.

ومن أسباب هذه الظاهرة يرى البعض أن السبب الرئيسي للركود التضخمي في الدول النامية هو أن الدول الرأسمالية المتقدمة استهدفت حل مشكلة الركود التضخمي بها عن طريق نقل عبء تلك المشكلة أو جزء منها على الأقل إلى الدول النامية، وقد تم ذلك من خلال نشاط صندوق النقد والبنك الدوليين في ضوء برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي¹. وبناءا على المؤشر السابق نوضح ذلك على واقع الجزائر خلال الفترة 1990-2013.

¹ إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري -دراسة تحليلية-، دراسة منشورة من قبل مركز MPRA، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002، ص 27-28.

جدول رقم (2-12): يبين تطور معدل الركود التضخمي في الواقع الجزائري خلال الفترة (1990-2013).

السنوات	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	معدل الركود التضخمي (%)
1990	19.7	17.90	37.6
1991	21.2	25.90	47.1
1992	23.8	31.70	55.5
1993	23.15	20.50	43.65
1994	24.36	29.00	35.36
1995	28.10	29.80	57.9
1996	25.9	18.70	44.6
1997	26.41	5.70	32.11
1998	28.0	5.00	33.0
1999	19.7	2.60	22.3
2000	28.89	0.30	29.19
2001	27.3	4.20	31.5
2002	25.0	1.40	26.40
2003	23.7	4.30	28.0
2004	17.7	4.00	21.7
2005	15.3	1.40	16.7
2006	12.3	2.30	14.6
2007	13.8	3.70	15.5
2008	11.3	4.80	15.1
2009	10.2	5.80	16.0
2010	10.0	3.90	13.9
2011	10.0	4.50	14.5
2012	11.0	8.90	19.9
2013	9.8	5.0	13.8

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل الثاني:

لقد عالج الفصل الثاني تحليل واقع البطالة والتضخم في الجزائر عبر فترات زمنية متعاقبة، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث فكان للمبحث بعنوان أسباب البطالة في الجزائر، وقد تميزت هذه الأسباب بتفرعها إلى أسباب خاضعة لسيطرة الدولة وأسباب لا تتحكم فيها الدولة.

أما المبحث الثاني فارتأينا أن نعرض تحليل واقع البطالة في الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة عرفت عدة إختلالات نتيجة الهزات العنيفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة النفطية 1986.

أما المبحث الثالث فقد عني بإبراز العلاقة بين البطالة والتضخم، وقد لاحظنا أن الجزائر في مطلع التسعينات اتجهت للحد من ظاهرة التضخم على حساب معدلات البطالة، كل هذا كان نتيجة القيود المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية، و عليه كانت هذه الفترة أحسن فترة تطابق فيها منحى فيليبس مع الاقتصاد الجزائري، وقد توصلنا للنتيجة مفادها أن الانخفاض في معدلات البطالة لم يكن نتيجة الزيادة في معدلات النمو بل كان نتيجة ارتفاع أسار النفط وهذا ما يفسر الزيادة في الأجور التي أدت إلى زيادة الضغوط التضخمية.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية للعلاقة بين
البطالة والتضخم في الجزائر خلال
الفترة (1980-2013)

تمهيد:

بعدما تعرضنا في الفصول السابقة للإطار النظري للبطالة والتضخم، بالإضافة لواقعهما، في الاقتصاد الجزائري، سنخصص هذا الفصل والذي يعتبر بمثابة الفصل التطبيقي لهذه الدراسة، حيث سنحاول إعطاء صورة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر بناء على الأساليب الرياضية والإحصائية، وهذا بعد عرض موجز للإطار النظري للاقتصاد القياسي من خلال التطرق لأهم للمفاهيم الأساسية له (نماذجه واختبارات الكشف عنها)، وسيتم معالجة اختبار السببية لمتغيري الدراسة للتأكد من تأثيرهما على بعضهما، أو تأثير أحدهما على الآخر، إضافة إلى دراسة منحنى فيليبس والوقوف على ما مدى مطابقتها لواقع الاقتصاد الجزائري، ونختتم دراستنا باقتراح نموذج خطي لأثر التضخم على البطالة. وسيتم الاعتماد على برنامج EViews 8 للقيام بهذه الدراسة التطبيقية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013.

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي:

ظهر الاقتصاد القياسي لأول في عام 1930، وهو أكثر حداثة في الوطن العربي، وللأهمية البالغة التي يوليها في بناء النماذج القياسية التي تتطلب الإلمام بأساليب التحليل الكمي، وتوخي السيطرة على اختبار، ومعالجة آثار المشاكل ذات العلاقة بالتوصيف الرياضي للظاهرة وتشخيص المتغيرات وبالتالي تنقية البيانات الإحصائية من التأثيرات الغير مرغوبة. حيث يعد مبحثنا هذا مدخلا للدراسة القياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر من خلال التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي.

عندما نذكر مصطلح الاقتصاد القياسي فإننا ننوه لفن وعلم استعمال الطرق الإحصائية لغرض قياس العلاقة الاقتصادية، حيث تستعمل طرق القياس الاقتصادي لتقدير معالم النموذج، واختبار الفرضيات الموضوعة حول هذا النموذج، وكذا تعميم التنبؤات من هذا الأخير. وسنوضح أبرز المفاهيم لهذا العلم في النقاط التالية.

1-تعريف الاقتصاد القياسي:

يعتبر علم الاقتصاد فرعاً من فروع علم الاقتصاد، حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقة الاقتصادية، ويعتبر هذا التعريف شاملاً، حيث أن كل العلاقات الاقتصادية تهتم بالقياس إذ أننا نقيس عادة الإنتاج الوطني الخام، حجم البطالة، معدل التضخم، التوظيف، عرض النقود والطلب عليها، الصادرات، الواردات، مؤشر الأسعار،... الخ. ويعرف أيضاً على أنه تطبيق طرق الإحصاء والرياضيات على تلك العلاقات الاقتصادية، بهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية ومن ثم قبولها أو رفضها¹.

2-خصائص البحث القياسي:

هناك عدد من الخصائص التي تحدد طبيعة الاقتصاد القياسي و هي:
أولاً: يعتمد على أكثر من علم واحد، فكما هو معلوم في أي دراسة قياسية يجب أن يسبقها تعريف كامل للمشكلة تحت البحث ومن ثم اختيار المتغيرات اللازمة لذلك.

¹تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي "دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين (الجزء الأول)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص1.

ثانيا: طبيعة الأخطاء العشوائية التي أدت إلى تعقد النظرية القياسية، فهناك نوعان من الأخطاء، أولهما تعرف بأخطاء المشاهدة والتي يمكن اعتبارها أخطاء في المتغيرات وثانيهما أخطاء في المعادلات وهنا تكمن صعوبة البحث القياسي¹.

3-أهداف الاقتصاد القياسي:

أولا: تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة:

لا يمكن عد النظرية الاقتصادية مقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات.

ثانيا: رسم السياسات واتخاذ القرارات:

من خلال الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات التي تساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية.

ثالثا: التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:

من خلال توفير القيم العددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا، وهذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار من تنظيم الحياة الاقتصادية².

4-منهجية الاقتصاد القياسي:

تتضمن بحوث الاقتصاد القياسي بصفة عامة المراحل التالي:

المرحلة الأولى: تحديد النموذج أو الغرض المستخدم في شكل معادلة احتمالية صريحة مع توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معالم الدالة.

المرحلة الثانية: جمع بيانات عن متغيرات النموذج وتقدير معاملات الدالة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي المناسبة.

المرحلة الثالثة: تقويم المعاملات المقدرة في الدالة باستخدام معايير الاقتصاد والإحصاء والاقتصاد القياسي³.

¹أموري هادي كاضم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص9.

²حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 19.

³دومنيك سالتاتور، تر،سعدية حافظ منتصر، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

المطلب الثاني: نماذج الاقتصاد القياسي

يعتبر الانحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية بين متغير تابع ومتغير مستقل أو عدة متغيرات تسمى بالمتغيرات التفسيرية (المستقلة)، وعليه يمكن تقسيم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نماذج الانحدار الخطي (البسيط، والمتعدد) ونماذج الانحدار الغير خطي، فبالنسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط فهو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، فيكون هذا النموذج خطياً إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر والجدول التالي يوضح أهم الصيغ الرياضية للاقتصاد القياسي.

الجدول رقم (3-1): المقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الأثر النسبي $\frac{\Delta y}{\Delta x} \cdot \frac{y}{x}$
الخطية	-	$y = \beta_0 + \beta_1 x$	β_1	$\beta_1 \left(\frac{y}{x} \right)$
العكسية	-	$y = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{x} \right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{x^2} \right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{xy} \right)$
التربيعية	-	$y = \beta_0 + \beta_1 x + \beta_2 x^2$	$\beta_1 + 2\beta_2 x$	$(\beta_1 + 2\beta_2 x) \left(\frac{y}{x} \right)$
اللوغاريتمية المزدوجة	$y = \beta_0 + x^{\beta_1}$	$\ln y = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 \left(\frac{y}{x} \right)$	β_1
نصف اللوغاريتمية	$e^y = e^{\beta_0} x^{\beta_1}$	$y = \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 \left(\frac{1}{x} \right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{y} \right)$
الأسية	$y = e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 x$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\beta_1 x$

المصدر: أموري هادي كاظم الحساوي، مرجع سابق، ص 60.

الفرع الأول: نماذج الانحدار الخطية.

وتتمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد وهي:

1- الانحدار الخطي البسيط

يستخدم النموذج الخطي ذي المتغيرين، أو تحليل الانحدار البسيط، لاختبار الفروض حول العلاقة بين متغير تابع، Y ومتغير مفسر X والتنبؤ، ويبدأ الانحدار الخطي البسيط عادة برسم مجموعة قيم YX في شكل انتشار ثم التحديد بالنظر ما إذا كانت هناك علاقة

$$خطية تقريبية. y = \beta_0 + \beta_1 x_i$$

حيث أنه غير المتوقع أن تقع النقاط تماما على الخط، وعليه فالعلاقة الخطية التامة في المعادلة السابقة يجب أن تعدل لكي تضم حد تشويش عشوائي (عنصر عشوائي) u_i لتصبح على الشكل التالي¹: $y = \beta_0 + \beta_1 x_i + u_i$ ، ولقد تم الاعتماد على المتغير العشوائي u_i أو ما يعرف بحد الخطأ لعدة أسباب نذكر منها²:

- إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية.
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي .
- عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج .
- حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

1-1-فرضيات النموذج الخطي البسيط

من أجل الحصول على علاقة دقيقة بين المتغيرات انطلقا من نموذج الانحدار الخطي البسيط، يتطلب الأمر تحقق فروض صعبة بعضها يتعلق بتوزيع قيم المتغير العشوائي والأخرى بالعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر وتتمثل فيمايلي:

(أ) توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي:

$$u_i \sim N(0, \delta^2) \text{، ويقصد بهذا أن } u_i \text{ متغير عشوائي حقيقي أي أن كل قيمة من}$$

قيم u_i في أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة³.

(ب) الأمل الرياضي للأخطاء معدوم:

¹دومينيك سالجاتور، مرجع سابق، ص138.

²وليد إسماعيل السيفو، وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر، عمان، 2006، ص61.

³أموري هادي كاظم الحسناوي، مرجع سابق، ص12.

عشوائية تأخذ قيمة سالبة، إما موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي يساوي صفر.

$$E(\varepsilon_i)=0, \forall i=1 \dots n$$

ت) تجانس تباين الأخطاء:

أي أن تبعثرها حول المتوسط ثابت، ويعبر عنها بالصيغة التالية:

$$var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 \quad \forall i=1 \dots n$$

ث) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا بالصيغة التالية:

$$cov(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j \quad i, j = 1 \dots n$$

ج) عدم وجود ارتباط بين قيم x_i وقيم y_i ، حيث أن المعطيات التي تم جمعها بالنسبة للمتغيرة x_i قادرة على إظهار تأثيرها على المتغير y_i أي أن¹:

$$cov(X_i, \varepsilon_i) = E(X_i, \varepsilon_i) = X_i E(\varepsilon_i) = 0 \quad \forall i = 1 \dots n$$

1-2- تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط

مما هو متعارف عليه أن هناك مجموعة من الطرق التي يمكن استعمالها لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، إلا أن أهمها وأكثرها استعمالا طريقة المربعات الصغرى، والمبدأ الرئيسي لهذه الطريقة هو تصغير مجموع مربع انحرافات القيم المشاهدة عن وسطها الحسابي.

وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى شيوع استخدام هذه الطريقة وهي²:

- تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى أكثر فعالية من الطرق الأخرى؛
- سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات.
- منطقية النتائج المتحصل عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى.
- سهولة فهم مبدأ عمل طريقة المربعات الصغرى.

¹ عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الغدارية والتطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص506.

² وليد إسماعيل السيفو، وآخرون، مرجع سابق، ص62.

➤ أغلبية الأساليب القياسية مبنية على طريقة المربعات الصغرى.

نرمز للقيم المقدرة لـ Y_i بـ $\hat{Y}_i$ حيث نفترض وجود علاقة بين x و y مصاغة في شكل

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_i + u_i \quad \text{معادلة التالية:}$$

تعتمد طريقة المربعات الصغرى على مبدأ تخفيض قيمة مجموع مربعات الانحرافات

الناجمة عن معادلة الانحدار المستخدمة في إيجاد المعلمات أي¹:

$$Min \rightarrow \sum_{i=1}^n e_i^2 \quad ; \quad e_i = Y_i - \hat{Y}_i$$

وكشرط رياضي لتصغير $\sum e_i^2$ تؤخذ المشتقات الجزئية لكل من $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ ومساواة كل

منهما للصفر:

$$\begin{cases} \frac{\delta \sum e_i^2}{\delta \hat{\beta}_0} = -2 \sum (y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_i) = 0 \\ \frac{\delta \sum e_i^2}{\delta \hat{\beta}_1} = -2 \sum (y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_i) x_i = 0 \end{cases}$$

بعد القسمة على 2 وحل الجملتين نتحصل على:

$$\begin{cases} \hat{\beta}_0 = \bar{y} - \hat{\beta}_1 \bar{x} \\ \hat{\beta}_0 = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2} \end{cases}$$

وعليه تكون معدلة الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى كالتالي²:

$$\bar{Y}_i = \hat{\beta}_1 + \hat{\beta}_0 \bar{X}_i$$

2- الانحدار الخطي المتعدد:

تعميما لما رأيناه في حالة الانحدار الخطي البسيط سوف نعرف معادلة خط الانحدار الخطي المتعدد، أي المعادلة التي تحتوي على أكثر من متغير مستقل واحد، حيث سيكون المتغير التابع هو المتغير الداخلي الوحيد في المعادلة، ويستخدم تحليل الانحدار الخطي

¹وليد اسماعيل السيفو، المرجع نفسه، ص96.

²حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص43-44.

المتعدد لاختبار الفروض عن العلاقة بين المتغير تابع Y ، واثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة، $(X_1, X_2, X_3 \dots X_n)$ ¹، حيث يأخذ الانحدار الخطي المتعدد الصيغة التالية.

$$Y_i = \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \dots + \beta_k X_{ki} + \varepsilon_i$$

$i=1 \dots n. \quad j=1 \dots k.$

2-1- فرضيات الانحدار الخطي المتعدد:

تتلخص أهم النظريات التي يقوم عليها الانحدار الخطي المتعدد فيما يلي:

➤ وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة، أي أن Y هو دالة خطية للمتغيرات المفسرة.

➤ القيمة المتوقعة لمصفوفة حدود الخطأ تساوي المصفوفة الصفيرية أي: $E(U) = 0$

➤ عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الداخلة في دالة الانحدار المتعدد أو انعدام التباين

$$E(U_i U_j) = 0 \text{ بينهما ويعبر عنها رياضيا كما يلي:}$$

➤ ثبات تباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها يساوي الصفر أي:

$$Cov(U) = E(UU') = \sigma^2 In \quad / \quad Var(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma_u^2$$

حيث:

In : مصفوفة أحادية.

$\bar{U}$: مقلوب المصفوفة.

$\sigma^2 In$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ².

➤ حد الخطأ غير مرتبط بالمتغيرات المفسرة؛

$$Cov(U_i, X_{ij}) = 0$$

➤ الشعاع U_i يتوزع توزيعا طبيعيا.

2-2- تقدير الانحدار الخطي المتعدد:

في ضوء الفرضيات المذكورة أعلاه يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في

تقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد ولهذا الغرض يمكن كتابة الصيغة التقديرية كم يلي:

وتتم عملية التقدير كما يلي:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min}(e'e) = \text{Min}(Y - X\beta)'(Y - X\beta) = \text{Min } S$$

¹سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي "مدخل في اتخاذ القرارات"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص236.

²أموري هادي كاظم الحساوي، مرجع سابق، ص74.



حيث:

$\hat{e}$: عبارة عن شعاع البواقي

e : منقول شعاع البواقي

يتم تخفيض مجموع مربعات الانحرافات بالاشتقاق بالنسبة للشعاع $\hat{\beta}$ نحصل على:

$$\frac{\delta S}{\delta \hat{\beta}} = -2\hat{X}Y + \hat{X}\hat{X}\hat{\beta} = 0 \Leftrightarrow \hat{\beta} = (\hat{X}\hat{X})^{-1} \cdot \hat{X}Y$$

حيث:

X : مصفوفة المتغيرات المستقلة ذات بعد n سطر تمثل عدد المشاهدات، و $(k + 1)$ عمود تمثل عدد المعلمات، وعلى هذا الأساس تكتب الصيغة التقديرية للنموذج الخطي المتعدد كما يلي¹:

$$Y_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_{1i} + \hat{\beta}_2 X_{2i} + \dots + \hat{\beta}_k X_{ki} + U_i$$

3- اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي:

سوف نعتد في اختبار فرضيات الانحدار البسيط والانحدار المتعدد عدة اختبارات متمثلة في اختبار معنوية المعالم وفق اختبار t ستودنت، واختبار المعنوية الكلية للنموذج وفق اختبار فيشر F واختبار جودة الارتباط عن طريق معامل الارتباط R^2 .

3-1-1- اختبارات المعنوية:

3-1-1-1- إحصائية t ستودنت:

يعتمد هذا الاختبار على التوزيع الطبيعي (المعتدل) وهو يشبه كثيرا اختبار Z حيث أن الاختلاف بينهما في أن هذا الأخير ينطبق فقط في حالة كون حجم العينة صغيرا ($n < 30$). ويكون الاختبار في ظل في الفرضيتين التاليتين²:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \dots \neq \beta_k \neq 0 \end{cases}$$

يتم الاختبار وفق ستودنت t من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية t_{cal} والقيمة المحسوبة t_{tab} ، حيث إذا كان قيمة " t " المحسوبة أكبر من قيمة " t " الجدولية، وذلك بالقيمة

¹مليك محمودي، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص، تقنيات كمية للتسيير، 2011-2012، ص ص 128-129.

²نعمة الله نجيب ابراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 153.

المطلقة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_k مقبولة إحصائيا. أما إذا كان قيمة "t" المحسوبة أقل من قيمة "t" الجدولية بالقيمة المطلقة فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن β_k مرفوضة إحصائيا والصيغة الرياضية الملائمة لهذا الاختبار هي:

$$T_{\hat{\beta}_1} = \frac{\hat{\beta}_1}{S_{\hat{\beta}_1}}$$

3-1-2- اختبار إحصائية F فيشر:

إن الهدف من استخدام اختبار فيشر هو معرفة مدى دقة النموذج من خلال اختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج ويعتمد على فرضيتين هما:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب قيمة F المحسوبة ومقارنتها بقيمة F الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجتي حرية (n-k-1, k)، حيث في حالة قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج ذو معنوية إحصائية كلية. أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية، فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج ليست له معنوية إحصائية كلية. والصيغة الرياضية الملائمة لاختبار F هي¹:

$$F = \frac{R^2/k - 1}{(1 - R^2)/n - k - 1}$$

3-2- اختبار جودة الارتباط:

المعامل R هو الجذر التربيعي لـ R^2 الذي يعرف تحت اسم "معامل الارتباط المتعدد" المتعلق المرافق بنموذج الانحدار المتعلق المرافق.

R^2 يسمى معامل التحديد والذي يمكن أن يكون سالبا كما لا يمكن أن تكون له قيمة أكبر من 1 أي أن $0 \leq R^2 \leq 1$ فكلما اقترب R^2 من الواحد كلما كان جزء الحدود العشوائية

¹ مكي علي، الاقتصاد القياسي "دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 52.

صغيرا أي أن المتغيرات المفسرة تفسر المتغير التابع بنسبة أقوى¹، والصيغة الرياضية الملائمة لهذا الاختبار هي²:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

3-3- اختبار الكشف على وجود الارتباط النموذج:

3-3-1- اختبار دير بن واتسون:

أوسع الاختبارات استعمالا وجيد الأداء لمختلف العينات، لأنه يوجد اختبارات أخرى قد تكون أقوى من اختبار دير بن-واتسون من الناحية الإحصائية إلا أنها تكتسب قوتها في العينات كبيره الحجم ولذلك يفضل دير بن واتسون على الكثير من الاختبارات الأخرى. حيث: $u_t = \rho u_{t-1} + v_t$ ويتم الاختبار وفق الفرضيتين التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = 0 \\ H_1: \rho_1 \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار من خلال استخراج قيم du و dl من جدول داربين واتسون اعتمادا على الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): توزيع مناطق الوجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

0	d_L	d_U	2	$4-d_U$	$4-d_L$	4
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة غير محسومة	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة غير محسومة	وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء		

Source :régis bourbonnais ,économétrie cours et exercices corrigés, 9^e édition, dunod, paris, 2015, p129.

اختبار **Durbin h**:

النماذج الاقتصادية تحكمها قوه معينه تحتم ظهور المتغيرات المتباطئة كمتغيرات مفسره لأي متغير تابع وعليه تكون صيغة نموذجها على الشكل التالي:

$$y = \gamma_0 + \gamma_1 y_{t-1} + \gamma_2 X_t + U_t$$

¹فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي "سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص99.

²مكي علي، مرجع سابق، ص48.

وفي حالة وجود متغير متباطئ للمتغير التابع ونتيجة لأسباب إحصائية لوحظ إن إحصاء ديربين واتسون D-W يتجه نحو قيمة 2 وإذا استندنا على إحصاء ديربين واتسون سنتوصل إلى نتيجة خاطئة ونقول انه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي بحكم انه قريب من 2، ويمكن إجراء هذا الاختبار في ضل الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = 0 \\ H_1: \rho_1 \neq 0 \end{cases}$$

وتحسب كما يلي:

$$h = \hat{\rho} \sqrt{\frac{n}{1-nV(\hat{\rho}_1)}}$$

نظرا لأن h لها قيم موزعة توزيعا طبيعيا معياريا فقيمتها تقارن بقيم توزيع Z، وهو المتغير الطبيعي المعياري، ويتم قبول أو رفض الفرضية الصفرية من خلال المقارنة بين قيمة h المحسوبة وقيمة Z المستخرجة من الجداول، وإذا كانت قيمة h كبر من قيمة z، فهناك مؤشر علي وجود ارتباط ذاتي¹.

الفرع الثاني: الانحدار الغير خطي

يستخدم الانحدار غير الخطي البسيط في قياس علاقة غير خطية بين متغيرين أحدهما تابع Y والآخر مستقل X، حيث أنه يمكن استخدام ما يسمى بمحولات (بوكس-كوكس) لتحديد الصيغ المختلفة التي يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية البسيطة بين Y و X.

1- تقدير العلاقة غير الخطية بين متغيرين

لتوضيح ذلك سنفترض أن الصيغة العامة للعلاقة بين Y و X كما يلي:

تاريخ زيارة الموقع، 2015/05/20 http://en.wikipedia.org/wiki/Durbin%E2%80%93Watson_statistic¹

$$Y^{\lambda 1} = \alpha_0 + \beta X^{\lambda 2} + u$$

بحيث:

$$Y^{\lambda 1} = \begin{cases} \frac{Y^{\lambda 1} - 1}{\lambda 1} & \text{for } \lambda 1 \neq 0 \\ \ln Y & \text{for } \lambda 1 = 0 \end{cases}$$

$$X^{\lambda 2} = \begin{cases} \frac{X^{\lambda 2} - 1}{\lambda 2} & \text{for } \lambda 2 \neq 0 \\ \ln X & \text{for } \lambda 2 = 0 \end{cases}$$

ومن ثم فإن هناك حالات كثيرة تصف العلاقة بين X و Y وفقا للمحولين السابقين. فبالنسبة للعلاقة الخطية التي تعرضنا لها سابقا نجد أنها تحدث عندما $\lambda 1 = \lambda 2 = 1$ وبتعويض القيمتين في محولي بوكس-كوكس نجد أن العلاقة بين X و Y تأخذ الصيغة التالية: $Y = a + bX + u$

ومن هذه الصيغة الخطية سنشتق صيغا أخرى غير خطية من محولي بوكس-كوكس في النقاط التالية:

1-العلاقة اللوغاريتمية المزدوجة:

وتحدث في حالة ما إذا كانت $\lambda_1 = \lambda_2 = 0$ وبالتعويض في محولي بوكس كوكس نحصل على العلاقة التالية: $\ln Y = a_0 + b \ln X + u$ وتسمى هذه الصيغة بالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة ويلاحظ هنا أن $\ln$ تشير على اللوغاريتم الطبيعي وتتمثل الصيغة الأصلية لها في: $Y = AX^b e^u$ حيث أن:

Y : المتغير التابع

X : المتغير المستقل

A : المعلمة الناقلة

b : مرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغير المستقل

e : أساس اللوغاريتم الطبيعي وقيمته ثابتة 2.718

u : الحد العشوائي.

2-العلاقة شبه اللوغاريتمية:

يعبر عن العلاقة شبه اللوغاريتمية بلوغاريتم أحد المتغيرين في طرف، والقيمة المشاهدة للمتغير الآخر في الطرف الثاني، ويمكن التفريق بين حالتين:



- الحالة الأولى: $\lambda_1 = 0$ و $\lambda_2 = 1$ ومن خلال التعويض في محلي بوكس-كوكس

$$\ln Y = a + bX + u$$

وتم الحصول عليها من خلال المعادلة الأصلية: $Y = e^{(a+bx+u)}$

وهذا بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للطرفين.

- الحالة الثانية: $\lambda_1 = 1$ و $\lambda_2 = 0$ وبالتعويض في محلي بوكس-كوكس نحصل

$$Y = a + b \ln X + u$$

ويلاحظ أن الصيغة الأصلية لهذه العلاقة قبل تحويلها إلى الصيغة شبه اللوغاريتمية

$$e^Y = a_1 X^b e^u$$

حيث e هي أساس اللوغاريتم الطبيعي.

3- علاقة التحويل لمقلوب:

و تكون في حالة $\lambda_1 = 1$ و $\lambda_2 = -1$ وبالتعويض في محلي بوكس-كوكس

$$Y = a + b \left(\frac{1}{X} \right) + u$$

ما يعبر على عدم خطية هذه العلاقة هو الميل المتغير حيث أن: $\frac{dy}{dx} = \frac{-b}{X^2}$

4- علاقة لوغاريتم- مقلوب:

إذا كانت $\lambda_1 = 0$ و $\lambda_2 = -1$ ، فبالتعويض في محلي بوكس-كوكس نحصل على

$$\ln Y = a + b \left(\frac{1}{X} \right) + u$$

ويلاحظ أن الصيغة الأصلية للصيغة المحولة هي¹:

$$Y = e^{(a+b\frac{1}{X}+u)}$$

المطلب الثالث: دراسة السببية

إن توضيح العلاقة السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية نظريا يعطي صورة واضحة لفهم و تفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أن معرفة اتجاه السببية مهم جدا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي 'بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية، 2008-

1- تعريف السببية حسب جرانجر:

اقترح *Granger* معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية. تعريف السببية يركز كلياً على توقع السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت X_t سلسلة زمنية، و Y_t سلسلة أخرى والقيم السابقة لهذه الأخيرة تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة لـ X_t ، وهذه المعلومات غير مستقرة في أية سلسلة أخرى مستعملة لحساب التوقع، في هذه الحالة نقول أن Y_t يسبب X_t إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى¹.

2- اختبار سببية جرانجر (*Causalité Au Sens De Granger*):

لقد اقترح جرانجر سنة 1969 مفهوم السببية، y_{2t} هي سبب y_{1t} ، إذا كان التكهن، y_{1t} يتحسن لأننا أدخلنا المعلومة المتعلقة بـ y_{2t} في التحليل وليكن لدينا نموذج شعاع الانحدار الذاتي $VAR(p)$ بحيث أن y_{1t} و y_{2t} سلسلتان مستقرتان.

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_0 \\ \beta_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_1^1 \beta_1^1 \\ \alpha_1^2 \beta_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_2^1 \beta_2^1 \\ \alpha_2^2 \beta_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} \alpha_p^1 \beta_p^1 \\ \alpha_p^2 \beta_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

المتغيرات $(y_{2t-1}, y_{2t-2}, \dots, y_{2t-p})$ تمثل المتغيرات، المفسرة أو الخارجية بالنسبة للمتغيرات $(y_{1t-1}, y_{1t-2}, \dots, y_{1t-p})$ ، أما تحديد درجة التأخير p يكون باستعمال معيار أكايك AIC و شوارز SC حيث أن:

$$AIC(p) = \ln(\det|\Omega e|) + \frac{2k^2 p}{n} = SC(p) = \ln(\det|\Omega e|) + \frac{2k^2 p \ln(n)}{n}$$

حيث Ωe تمثل مصفوفة التباين لبواقي نموذج الانحدار الذاتي.

ومنه لدينا الاختبار يكون وفق الفرضيات التالية:

✓ y_{2t} لا يسبب y_{1t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: \beta_1^1 = \beta_2^1 = \dots = \beta_p^1 = 0$$

✓ y_{1t} لا يسبب y_{2t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: \alpha_1^2 = \alpha_2^2 = \dots = \alpha_p^2 = 0$$

¹Bernard Paulrre , *La causalité en économie* , Economica, 1985, PP 147-148.



إذا رفضنا الفرضيتين السابقتين، نتكلم عن الحلقة الرجعية أو التبادلية *feedback effect* يمكن استعمال اختبار فيشر التقليدي، معادلة بمعادلة كما يلي:

$$F_{cal} = \frac{(SCRR - SCR U)/C}{\frac{SCR U}{n}(n - k - 1)}$$

$SCRR$: مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج المقيد.

$SCR U$: مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد.

C : عدد المعالم التي نختبر صفريتها.

إذا كان $F_{CAL} > F_{(c,n-k-1)}^{0.05}$ نرفض الفرضية الصفرية.

أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج شعاع الانحدار الذاتي بقيد ($RVAR$) ونموذج شعاع الانحدار الذاتي بدون قيد ($UVAR$)، نحسب:

$$L^* = (n - c) * (\ln \left| \sum RVAR \right| - \ln \left| \sum UVAR \right|)$$

حيث:

$\sum RVAR$: مصفوفة التباين للبواقي للنموذج بقيد

$\sum UVAR$: مصفوفة التباين للبواقي للنموذج بدون قيد

إذا كان: $L^* > \chi_{(2p)}^2$ نرفض الفرضية الصفرية¹.

¹ هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة، في الجزائر خلال الفترة

1984-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع ديسمبر، 2014، ص 12-13.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013).

في هذا المبحث سيتم القيام بنمذجة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم للفترة 1980-2013 من خلال دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين وفق اختبار جرانجر كخطوة أولى، ثم نقوم بتقدير صيغة التحويل لمقلوب والتي تعتبر أفضل طريقة لتقدير علاقة فيليبس بيد العلاقة السالبة بين المتغيرين، ثم نقوم باختبار مدى مطابقة منحنى فيليبس لواقع الاقتصاد الجزائري، وأخيرا نقترح نموذج مقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية تبين أثر التضخم على البطالة مع اختبار فرضياته.

1- متغيرات الدراسة:

1-1- معدل البطالة:

ويمكن تعريف البطالة من خلال ذلك الفرد الذي تتوفر فيه شروط العمل ولا يجد عملا أما معدل البطالة فيقاس بعدد الأفراد العاطلين لكل 100 فرد من أفراد القوى العاملة.

1-2- معدل التضخم:

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما، وأحسن مؤشر لقياس معدل التضخم هم مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك¹.

2- العينة وفترة الدراسة:

تقوم الدراسة على دولة واحدة خلال فترة محل الدراسة (1980-2013).

3- النماذج المستخدمة:

3-1- نموذج علاقة فيليبس في الجزائر وفق صيغة التحويل لمقلوب.

$$tinf = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{tch} \right) + u$$

3-2- نموذج منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

$$tinf_t = \beta_0 + \beta_1 tinf_{t-1} + \beta_2 tch + u$$

¹طهراوي فريد، بن البار امحمد، أثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) "دراسة قياسية"، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي 11 و12 نوفمبر 2014، ص ص4-6.

3-3- النموذج اللوغارتمي لأثر معدل التضخم على معدل البطالة.

$$\ln tinf = \beta_0 + \beta_1 \ln tch + u$$

حيث أن:

T: يمثل الزمن (1980-2013)

Tch: معدل البطالة

Tinf: معدل التضخم مقاس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

Lntch: لوغاريتم معدل البطالة

Lntinf: لوغاريتم معدل التضخم مقاس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

U: بواقي تقدير العلاقة

 $\beta_0, \beta_1, \beta_2$: معالم النموذج

المطلب الأول: دراسة العلاقة السببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

إن الهدف الأساسي من دراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم معرفة مدى وجود علاقة بين المتغيرين بعد أخذ عدد من الفجوات الزمنية تساوي الواحد (lags=1) بالاعتماد على اختبار جرانجر وكانت النتائج المحصل عليها كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): يوضح اختبار السببية بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/21/15 Time: 15:47

Sample: 1980 2013

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause TCH	33	7.20565	0.0117
CHOM does not Granger Cause TINF		0.63865	0.4305

من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EViews.

• اختبار الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0: \sum_{i=1}^{n=2} \varphi_i = 0 & \text{لا توجد سببية بين المتغيرين} \\ H_1: \sum_{i=1}^{n=2} \varphi_i \neq 0 & \text{توجد سببية بين المتغيرين} \end{cases}$$

لدينا: $F_{cal} = 0.63865 < F_{tab(k-1, n-2)} = 2.84$ عند مستوى معنوية 5%،
وعليه نقبل فرض العدم ونقول في هذه الحالة أن متغير البطالة لا يسبب متغير التضخم.

$$\begin{cases} H'_0: \sum_{i=1}^{n=2} \theta_i = 0 & \text{لا توجد سببية بين المتغيرين} \\ H'_1: \sum_{i=1}^{n=2} \theta_i \neq 0 & \text{توجد سببية بين المتغيرين} \end{cases}$$

لدينا: $F'_{cal} = 7.20565 > F_{tab(k-1, n-2)} = 2.84$ عند مستوى معنوية 5%،
وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة ونقول في هذه الحالة أن متغير
التضخم يسبب متغير البطالة.

النتائج التي أظهرها اختبار جرانجر تدل على أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد
بين المتغيرين أي أن التضخم يؤثر على البطالة.

المطلب الثاني: دراسة علاقة فيليبس ومدى مطابقتها لواقع الجزائر خلال الفترة 1980-2013.

1- تقدير علاقة فيليبس في الجزائر وفق صيغة التحويل لمقلوب.

سنقوم في هذا الجزء بتقدير العلاقة الغير الخطية البسيطة بين المتغيرين البطالة
والتضخم في الجزائر. وبما أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية وفق منظور
منحنى فيليبس فالصيغة الملائمة للتقدير هي صيغة التحويل لمقلوب كما تناولناها في
المبحث الأول من هذا الفصل وتأخذ هذه الصيغة الشكل التالي.

$$Y = a + b \left(\frac{1}{X} \right) + u \quad \dots\dots\dots (1)$$

ولتقدير هذه العلاقة يجب حساب معامل الارتباط لبيرسون، حيث يمكن قياس الارتباط
من تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين، شدتها واتجاهها، وهو عبارة عن قيمة تقع بين
(-1 و +1) وكلما كانت القيمة قريبة من الواحد كان الارتباط قويا والعكس في حالت ما إذا
كانت القيمة قريبة من الصفر، أما إذا كانت القيمة موجبة فهذا يدل على طردية العلاقة
الموجودة بين المتغيرين، وفي حالة كونها سالبة كانت العلاقة عكسية. وقد كانت صيغة
علاقة بيرسون كما يلي:

$$R = \frac{\sum(X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum(X_i - \bar{X})^2 \sum(Y_i - \bar{Y})^2}}$$

ووفقا للصيغة السابقة لمعامل الارتباط بيرسون الذي تم حسابه بالاستعانة ببرنامج EXEL وكانت النتيجة $R=-0.29$ ، ورغم أنه ضعيف نسبيا إلا ان الإشارة السالبة تدل على العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم. ويتم التقدير وفق هذه العلاقة كما يلي:

جدول رقم (3-3): يوضح حسابات تقدير منحنى فيليبس.

	معدل البطالة (Y)	معدل التضخم (X)	$X^* = 1/X$	$y=Y-\bar{Y}$	x^*	yx^*	x^{*2}
1980	12	9,51	0,105	-6,3	-0,1691	1,064	0,028
1981	13,2	14,65	0,068	-5,1	-0,205	1,049	0,042
1982	16,3	6,54	0,152	-2	-0,121	0,242	0,014
1983	13,1	5,96	0,1675	-5,2	-0,106	0,553	0,011
1984	8,7	8,11	0,123	-9,6	-0,150	1,448	0,022
1985	9,7	10,48	0,095	-8,6	-0,178	1,536	0,031
1986	11,4	12,37	0,080	-6,9	-0,193	1,333	0,037
1987	21,4	7,44	0,134	3,1	-0,139	-0,433	0,019
1988	20,5	5,911	0,169	2,2	-0,104	-0,230	0,011
1989	18,1	9,30	0,107	-0,2	-0,166	0,033	0,027
1990	19,7	16,65	0,060	1,4	-0,214	-0,299	0,045
1991	21,2	25,88	0,038	2,9	-0,235	-0,682	0,055
1992	23,8	31,66	0,031	5,5	-0,242	-1,333	0,058
1993	23,2	20,54	0,048	4,9	-0,225	-1,104	0,050
1994	24,4	29,04	0,034	6,1	-0,239	-1,461	0,057

1995	28,1	29,77	0,033	9,8	-0,240	-2,356	0,057
1996	28	18,67	0,053	9,7	-0,220	-2,139	0,048
1997	26,4	5,73	0,174	8,1	-0,099	-0,807	0,009
1998	28	4,95	0,202	9,7	-0,072	-0,698	0,005
1999	30	2,64	0,377	11,7	0,103	1,215	0,010
2000	28,9	0,33	2,948	10,6	2,674	28,348	7,152
2001	27,3	4,22	0,236	9	-0,037	-0,336	0,001
2002	25,7	1,41	0,705	7,4	0,430	3,189	0,185
2003	23,7	4,26	0,234	5,4	-0,039	-0,215	0,001
2004	17,7	3,96	0,252	-0,6	-0,021	0,012	0,000
2005	15,3	1,38	0,723	-3	0,449	-1,347	0,201
2006	12,3	2,31	0,432	-6	0,157	-0,947	0,024
2007	13,8	3,67	0,272	-4,5	-0,001	0,008	0,338
2008	11,3	4,86	0,205	-7	-0,0684	0,479	0,004
2009	10,2	5,73	0,174	-8,1	-0,099	0,807	0,009
2010	10	3,91	0,255	-8,3	-0,018	0,153	0,000
2011	9,8	4,52	0,221	-8,5	-0,052	0,449	0,002
2012	9,7	8,89	0,112	-8,6	-0,161	1,390	0,026
2013	9,3	3,5	0,285	-9	0,011	-0,104	0,000
sum	622,2	328,90	9,318			26.022	8.643
average	18,3	9,673	0,274				

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على برنامج *excel*

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{n} = \frac{328,906}{34} = 9,673 \quad \bar{Y} = \frac{\sum Y}{n} = \frac{622,2}{34} = 18,3 \quad \text{حيث:}$$

$$X^* = \frac{1}{X} \quad \bar{X}^* = \frac{\sum X^*}{n} = \frac{9,318}{34} = 0,274$$



$$y = Y - \bar{Y} \quad \text{و} \quad x^* = X^* - \bar{X}^*$$

$$\hat{b} = \frac{\sum yx^*}{\sum x^{*2}} = \frac{26,022}{8,643} = 3,01$$

$$\hat{\alpha} = \bar{Y} - \hat{b}\bar{X}^* = 18,3 - 3,01 \times 9,673 = -10,824$$

ومنه فإن الدالة المقدرة كانت كما يلي:

$$Y = -10,824 + 3,01 \left(\frac{1}{X} \right) + u$$

وهي تمثل تقدير لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 1980-2013. نستنتج مما سبق أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض معدل البطالة دونه في الجزائر مهما ارتفع معدل التضخم هو 10.824% تقريبا، كما أن:

$$\frac{dY}{dX} = \frac{-3,01}{\bar{X}^2} = \frac{-3,01}{9,673^2} = -0,032$$

أي أن الزيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بمقدار 0,032 نقطة في المتوسط، ويمكن حساب المرونة كما يلي:

$$E_{YX} = \frac{-\hat{b}}{\bar{Y} \bar{X}} = \frac{-3,01}{18,3 \times 9,673} = -0,017$$

ومن ثم فإن مرونة البطالة للتضخم هي -0,017 ، وهو ما يعني أن الارتفاع في معدل التضخم بنسبة 10% يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بنسبة 1,7% في المتوسط.

2- اختبار مدى مطابقة علاقة فيليبس في صيغته التقليدية لواقع الاقتصاد الجزائري.

لتقدير العلاقة بين البطالة والتضخم اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وكانت معلمات النموذج كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (3-4): يوضح نتائج تقدير منحني فيليبس في الصيغة التقليدية

Dependent Variable: TINF
 Method: Least Squares
 Date: 05/26/15 Time: 22:36
 Sample: 1980 2013
 Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH	0.218742	0.456265	0.479418	0.6349
C	1.253920	1.299192	0.965154	0.3417
R-squared	0.007131	Mean dependent var		1.871324
Adjusted R-squared	-0.023896	S.D. dependent var		0.988488
S.E. of regression	1.000228	Akaike info criterion		2.895356
Sum squared resid	32.01462	Schwarz criterion		2.985142
Log likelihood	-47.22106	Hannan-Quinn criter.		2.925976
F-statistic	0.229842	Durbin-Watson stat		0.692555
Prob(F-statistic)	0.634901			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على *EViews*

ونلخص نتائج النموذج المتحصل عليها من الجدول أعلاه فيما يلي:

$$TINF = 0.218741684444 \text{ TCH} + 1.25392019543 + u$$

$$t_{cal}: (0.479418) \quad (0.965154)$$

$$N=34 \quad F=0.229842 \quad prob=0.6349$$

$$R^2=0.0071 \quad \bar{R}^2=-0.0238 \quad D-W =0.692555$$

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن معلمة النموذج لمتغيرة البطالة غير معنوية كما أكدته اختبار ستيودنت بالإضافة للاختبار الاحتمالي $prob=0.6349$ ، وقيمة إحصائية فيشر الضعيفة $F=0.229842$ التي تدل على عدم المعنوية الكلية للنموذج، كما أن التفسير الاقتصادي لهذا النموذج يدل على العلاقة الطردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة الظاهرة في الإشارة الموجبة لمقدرات معلمات النموذج حيث أنه كلما زاد معدل البطالة بوحدة واحدة فإن هذا سيؤدي حتما إلى زيادة معدل التضخم بـ 0.2187 وحدة، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

وما يلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد تساوي $R^2=0.0071$ ، أي أن معدل التضخم يفسر معدل البطالة بنسبة 0.07% وهي نسبة قليلة جدا تدل على ضعف النموذج بالإضافة لوجود مشكل الارتباط الذاتي الذي يظهر في قيمة $D-W=0.81572$.

يمكن تلخيص كل ما سبق في أن النموذج غير مقبول اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي جاء بها "ميلتون فريدمان" حيث بينت النتائج التي توصل إليها والقائمة على أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم غير مستقرة وغير ثابتة في الأجل الطويل وهو ما يحتم علينا إعادة التقدير مرة أخرى لكن بطريقة أخرى تدعى تقدير منحني فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية.

3- اختبار مدى مطابقة منحني فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

إن ضعف المعايير الإحصائية لنتائج تقدير منحني فيليبس في شكله التقليدي يدل على صحة الافتراضات التي جاء بها فريدمان، حيث أن كل من العمال وأرباب العمل يفتقدان للقدرة على تضمين المستوى العام للأسعار بشكل كامل عند المفاوضة على الأجر النقدي، وهذا للوصول إلى قيمة الأجر الحقيقي المبتغاة¹. وعليه لم تعد الصيغة الصحيحة للمبادلة (تضخم-بطالة) من الشكل المعهود كما في السابق وإنما في صيغة منحني فيليبس المدعم بالتوقعات (منحني فيليبس التسارعي) التي أخذت صيغتها الشكل التالي:

$$\inf_t = \beta \inf_t^e + chom + (u)$$

$\inf_t$: معدل التضخم المتوقع

β : الأسلوب الذي تتكيف به الأجور النقدية مع التوقعات التضخمية في الأسعار.

الهدف الأساسي من المعادلة هو تقدير β حيث أن القيمة التي يأخذها هذا العامل تتراوح بين الصفر والواحد، فإذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للواحد فهذا دليلا على استمرار العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في المدى الطويل، أما إذا كانت محصورة بين الصفر والواحد فهذا دليل على وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين في المدى القصير،

¹أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 272.

وفي حالة ما إذا كانت تساوي صفر فالعلاقة التبادلية بين المتغيرين ثابتة ومستقرة في الأجل القصير والطويل¹.

ويمكن إعادة صياغة العلاقة السابقة كما يلي:

$$\text{tinf}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{tinf}_{t-1} + \beta_2 \text{tch} + \beta_3 D_1$$

مع وجود موجّه لمتغيرات صدمات العرض المعبر عنه بـ D_1 الذي يمثل ترجيحاً للمتغيرات النوعية المساوية للواحد ابتداءً من سنة 1986 كسنة مرجعية لانهايار أسعار البترول في السوق الدولية. ولقد أعطى تقدير المعادلة السابقة النتائج التالية:

وقد كانت النتائج المتحصل عليها بعد تقديرنا لهذه المعادلة كما يلي:

جدول رقم (3-5): يوضح نتائج اختبار منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية

في المدى القصير

Dependent Variable: TINF

Method: Least Squares

Date: 06/12/15 Time: 21:12

Sample (adjusted): 1981 2013

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TINF(-1)	0.832138	0.121406	6.854162	0.0000
TCH	-0.027550	0.176857	-0.155774	0.8773
D1	-0.070530	2.865703	-0.024612	0.9805
C	2.033433	3.078348	0.660560	0.5141
R-squared	0.666460	Mean dependent var		9.703030
Adjusted R-squared	0.631956	S.D. dependent var		8.847156
S.E. of regression	5.367274	Akaike info criterion		6.311730
Sum squared resid	835.4212	Schwarz criterion		6.493125
Log likelihood	-100.1435	Hannan-Quinn criter.		6.372764
F-statistic	19.31535	Durbin-Watson stat		1.683554
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على *EViews*.

ونلخص نتائج النموذج المتحصل عليها من الجدول أعلاه كما يلي:

¹ إحيات مليكة، مرجع سابق، ص 229-231.

$$TINF = 0.83 TINF(-1) - 0.02 TCH - 0.07 D_1 + 2.03$$

$$t_{cal} \quad (6.85) \quad (-0.15) \quad (-0.02) \quad (0.66)$$

$$N=33 \quad F=19.31535 \quad prob_{chom} = 0.8773$$

$$R^2=0.66 \quad \bar{R}^2=0.63 \quad D-W=1.68$$

من خلال تقديرنا لمنحنى فيليبس المدعم بالتوقعات تبين أن معامل $\beta=0.83$ وهو محصور بين الصفر والواحد، ومنه نستنتج وجود علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم في الأجل القصير. وللوقوف على مدى استمرارية العلاقة التبادلية في الأجل الطويل تم تعديل الصيغة السابقة لتحل محلها الصيغة التالية:

$$tinf_t = \beta_0 + \lambda tch_t + \sum_{i=1}^n \beta_i tinf_{t-i}$$

$$\text{حيث أن: } \sum_{i=1}^n \beta_i = 1$$

وقد كانت نتائج التقديرية للمعادلة الموضحة أعلاه كما يلي:

جدول رقم (3-6): يبين نتائج اختبار منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية في المدى الطويل

Dependent Variable: TINF

Method: Least Squares

Date: 05/26/15 Time: 23:27

Sample (adjusted): 1982 2013

Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TINF(-1)	0.478285	0.182336	2.623090	0.0139
TINF(-2)	0.299802	0.187732	1.596966	0.1215
TCH	-0.261345	0.334198	-0.782007	0.4408
C	1.116411	0.929881	1.200595	0.2400
R-squared	0.493399	Mean dependent var		1.838505
Adjusted R-squared	0.439120	S.D. dependent var		0.990607
S.E. of regression	0.741884	Akaike info criterion		2.357222
Sum squared resid	15.41099	Schwarz criterion		2.540439
Log likelihood	-33.71555	Hannan-Quinn criter.		2.417953
F-statistic	9.090109	Durbin-Watson stat		1.924755
Prob(F-statistic)	0.000231			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على EViews.

ونلخص نتائج النموذج المتحصل عليها من الجدول أعلاه كما يلي:

$$TINF = 0.47828 LNTINF(-1) + 0.29980 TINF(-2) - 0.26134 TCH + 1.11641$$

t_{cal}	(2.623)	(1.596)	(-0.782)	(1.200)
$N=32$	$F=9.090109$	$prob_{chom}=0.4408$		
$R^2=0.49$	$\bar{R}^2=0.43$	$D-W =1.92$		

من خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن مجموع مقدرات معالم تأخير التضخم تختلف عن الواحد أي $\sum_{i=1}^n \beta_i = 0.77$ وعليه يمكن القول أن فرضية المبادلة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل غير محققة.

المطلب الثالث: اقتراح نموذج يبين أثر التضخم على البطالة.

كما توصلنا سابقا لوجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم في اتجاه واحد مفادها أن التضخم يؤثر في معدلات البطالة سنقترح في هذا الجزء نموذج انحدار خطي بسيط يوضح ذلك باستخدام برنامج *EViews*، وقد اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) ، وتم إدخال اللوغاريتم الطبيعي $\ln$ لتحويل العلاقة الغير خطية إلى علاقة خطية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية لما لها من خصائص وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3-7): يبين نتائج تقدير أثر معدل التضخم على معدل البطالة.

Dependent Variable: LNTCH
 Method: Least Squares
 Date: 05/27/15 Time: 00:28
 Sample: 1980 2013
 Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTINF	0.213377	0.139877	1.525466	0.1370
C	16.23585	1.805370	8.993089	0.0000
R-squared	0.067791	Mean dependent var		18.30000
Adjusted R-squared	0.038659	S.D. dependent var		7.107657
S.E. of regression	6.968916	Akaike info criterion		6.777819
Sum squared resid	1554.105	Schwarz criterion		6.867605
Log likelihood	-113.2229	Hannan-Quinn criter.		6.808438
F-statistic	2.327048	Durbin-Watson stat		0.193047
Prob(F-statistic)	0.136967			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على *EViews*

ومنه تكون النتائج المختصرة كما يلي:

$$\text{LNTCH} = 0.21337 \text{ LNTINF} + 16.23584$$

$$(1.52566) \quad (8.993089)$$

$$N=34 \quad F=0.461258 \quad \text{prob}_{\text{tinf}}=0.5041$$

$$R^2=0.06 \quad \bar{R}^2=0.03 \quad D-W =0.193047$$

من خلال النتائج أعلاه يمكن الوقوف على جملة من النقاط:

➤ بالنسبة لمعلمة معدل التضخم (B_1)، نجد أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة طردية، حيث أنه إذا زاد معدل التضخم بوحدة واحدة فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ 0.21337 وحدة.

➤ نظرا لضعف المعايير الإحصائية المسجلة في النموذج المقدر والظاهر في عدم معنوية معلمة المتغيرة المفسرة، بالإضافة لضعف معامل جودة التوفيق وضعف إحصائية $D-W$. حاولنا تأخير معدل البطالة بدرجة إبطاء واحدة، ومن ثم إعادة التقدير من جديد وكانت النتائج التالية كما يلي:



جدول رقم (3-8): يبين نتائج تقدير أثر معدل التضخم على أثر معدل البطالة المؤخر بسنة واحدة.

Dependent Variable: LNTCH
Method: Least Squares
Date: 05/30/15 Time: 22:01
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCH(-1)	0.937270	0.076369	12.27290	0.0000
LNTINF	0.051047	0.031275	3.632195	0.0431
C	0.075647	0.231855	0.326267	0.7465
R-squared	0.834205	Mean dependent var	2.838280	
Adjusted R-squared	0.823152	S.D. dependent var	0.413271	
S.E. of regression	0.173794	Akaike info criterion	-0.575384	
Sum squared resid	0.906130	Schwarz criterion	-0.439338	
Log likelihood	12.49384	Hannan-Quinn criter.	-0.529609	
F-statistic	75.47319	Durbin-Watson stat	1.702745	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على EVIEWS

ومنه تكون النتائج المختصرة كما يلي:

$$\text{LNTCH} = 0.93 \text{ LNTCH}(-1) + 0.05 \text{ LNTINF} + 0.07 + u$$

$$T_{\text{cal}} = (12.27) \quad (3.63) \quad (0.32)$$

$$N=33 \quad F=75.47319 \quad \text{prob}_{\text{tinf}(1)}=0.011$$

$$R^2=0.83 \quad \bar{R}^2=0.82 \quad D-W = 1.702745$$

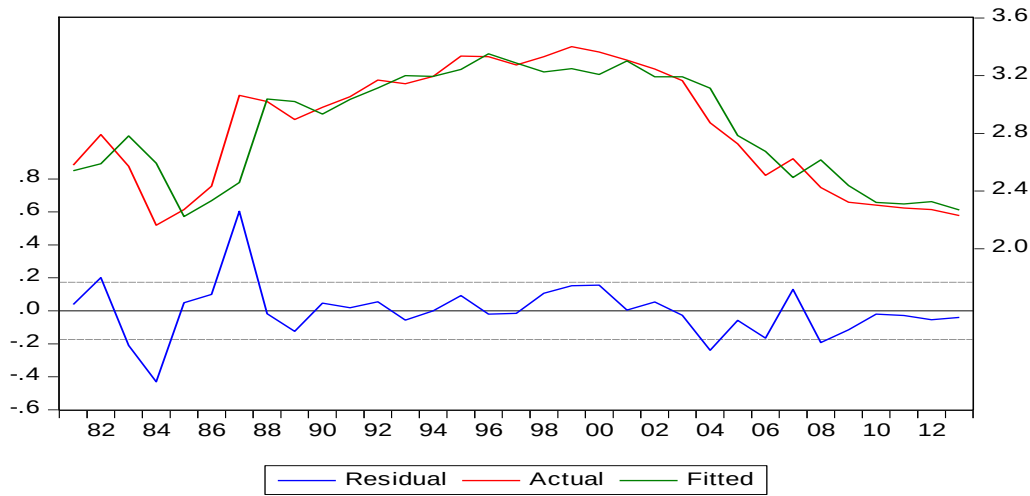
1- مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة:

ويمكن مقارنة القيم الفعلية لمعدل البطالة مع القيم المقدرة لها بواسطة النموذج المقدر من خلال

الشكل التالي:



شكل رقم (3-2): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج (Eviews 8)

بعد تقديرنا لنموذج أثر معدل التضخم على معدل البطالة نقوم بتعويض قيم المتغيرات المفسرة لنحصل على القيم المقدرة لمعدل البطالة خلال الفترة 1980-2013 وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

بملاحظة المنحنى نجد أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتوصل إليه لا تبتعد عن القيم الفعلية كثيرا حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-2) تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2- الدراسة الاقتصادية للنموذج:

➤ يزداد معدل البطالة بنسبة ثابتة تقدر ب: 0.07 في حالة ثبات معلمة معدل البطالة في الفترة $(t-1)$ أي للسنة الماضية، و ثبات معلمة معدل التضخم.

➤ إشارة معلمة معدل البطالة في الفترة $(t-1)$ موجبة وتقدر قيمتها ب: 0.93 مما يدل على العلاقة الطردية بين معدل البطالة للفترة الحالية مع السنة الماضية، أي أنه كلما زاد معدل البطالة للسنة الماضية بوحدة واحدة فإن هذا سيؤدي إلى زيادة معدل البطالة للسنة الحالية بنسبة 0.93 وحدة.

➤ إشارة معلمة معدل التضخم موجبة وتقدر قيمتها ب: 0.05 أي أن العلاقة بين معدل البطالة للسنة الحالية ومعدل التضخم علاقة طردية، حيث أن الزيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة يصاحبه زيادة في معدل البطالة بنسبة 0.05 وحدة.

من خلال تقيمنا للنموذج من الناحية الاقتصادية نلاحظ أن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة طردية.

3- الدراسة الإحصائية للنموذج:

ويتم ذلك من خلال اختبار معنوية المعالم واختبار المعنوية الكلية للنموذج:

3-1- اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستيودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلومات المقدرة على النحو التالي:

تستخدم إحصائية ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلومات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} \text{لا توجد معنوية إحصائية: } H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_5 = 0 \\ \text{توجد معنوية إحصائية: } H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \beta_5 \neq 0 \end{cases}$$

يمكن استخراج قيمة t المجدولة من الجداول الموضوعية في الملحق، حيث تتحدد قيمتها عند مستوى دلالة معنوية 5% وبدرجة حرية (n-k) والتي تساوي $t_{3-2}^{0.05} = 2.42$.

جدول رقم (3-9): يوضح نتائج قيم t المحسوبة وقيم t الجدولية

المقارنة	الاحتمال	القيمة الجدولية	القيم المحسوبة	المعلومات	المقدرات
$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000	2.42	12.27290	β_1	tch(-1)
$t_{cal} > t_{tab}$	0.0431	2.42	3.632195	β_2	Tinf(-1)
$t_{cal} < t_{tab}$	0.7465	2.42	0.326267	β_0	c

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قيم الجدول رقم (3-8)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

-معامل معدل البطالة β_1 في الفترة (t-1)، قيمته الإحصائية لستيودنت المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، واحتمال الخطأ معدوم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا يعني أن معدل البطالة عند الفترة للسنة الماضية ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإنه يفسر معدل البطالة للسنة الحالية خلال الفترة محل الدراسة.

-معامل معدل التضخم β_2 قيمته الإحصائية لستودنت المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، واحتمال الخطأ يقدر ب: 4.31% وهو أقل من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا يعني أن معدل التضخم ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل البطالة.

-معامل الحد الثابت β_0 ، قيمته الإحصائية لستودنت المحسوبة أقل من قيمته الجدولية، واحتمال الخطأ يقدر ب: 32.62% وهو أكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم ونقول أن الحد الثابت ليست له معنوية إحصائية، وقد يعود ذلك لعدم إدراج بعض المتغيرات التي قد تؤثر على معدل البطالة في النموذج المقدر.

3-2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يتم ذلك من خلال اختبار الفيشر F ومعامل التحديد R^2 كما يلي:

3-3- معامل التحديد:

قيمة معامل التحديد تساوي 0.8342 وهي قريبة جدا من الواحد، حيث أن معدل التضخم للفترة ومعدل البطالة للفترة (t-1) يفسر معدل البطالة في الفترة (t) بنسبة 83.42%، والارتباط القوي يدل على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والتي تقدر تقريبا ب 12.54% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u.

3-4- اختبار فيشر F:

يهدف اختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار وذلك في ظل الفرضيتين الموضحتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1, \beta_2, \beta_3 = 0 & \text{لا توجد معنوية كلية:} \\ H_1: \beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3 \neq 0 & \text{توجد معنوية كلية:} \end{cases}$$

حيث تعني الفرضية الأولى أنه لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أما الفرضية البديلة فتعني أنه يوجد على الأقل عامل واحد من معاملات النموذج غير معدوم، ويتم الاختبار من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F المجدولة، يمكن استخراج قيمة F المجدولة من الجداول الموضوع في الملحق، حيث تتحدد قيمتها عند

مستوى دلالة معنوية 5% وبدرجة حرية (n-k-1) المستخرجة من جداول فيشر عند مستوى معنوية 5%. و التي تساوي

$$F_{33-2-1}^{0.05} = 3.32$$

لدينا $F_{cal} = 75.47 > F_{tab} = 3.32$ وعليه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد على الأقل معامل واحد من المعاملات التي يتضمنها النموذج لا تساوي للصفر، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وعليه فإن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية.

4- الدراسة القياسية للنموذج:

ليكون النموذج أكثر دقة يجب التأكد من خلوه من ارتباط عنصر الخطأ من مشاهدة لأخرى وهذا من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ، ولاكتشاف هذا الخل يتم الاعتماد على إختبار داربين واتسون "DW" من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 & \text{يوجد الارتباط الذاتي للأخطاء} \\ H_0: \rho \neq 0 & \text{إنعدام الارتباط الذاتي للأخطاء} \end{cases}$$

لدينا قيمة داربين واتسون المحسوبة تساوي $DW=1.71$ ، وبعد أخذ عدد المشاهدات $n=33$ وعدد المتغيرات المفسرة، $K=2$ ، ومن ثم إيجاد قيم d_u و d_l اللذان يساويان على التوالي 1.38 و 1.51.

الشكل رقم (3-3): إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه في النموذج

0	$d_L=1.38$	$d_U=1.51$	2	$4 - d_U=2.49$	$4 - d_L=2.62$	4
		DW=1.70				
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة غير محسومة	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة غير محسومة	وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء		

المصدر: من إعداد الطالب

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية داربين واتسون المحسوبة تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ونظرا لوجود القيمة المبطنة لمعدل البطالة ومعدل التضخم ضمن المتغيرات التفسيرية، فإن إحصائية (DW) المقدرة لا تصلح لاختبار فرض العدم (بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي للانحدار) لأنها تكون متحيزة في اتجاه

قيمتها المثلى وهي (2)، مما يفضي إلي قبول فرض عدم غالبا رغم وجود ارتباط ذاتي واقعي، ولذلك تستخدم إحصائية (durbin-h)، ولكي نحسب إحصائية (h) ، نحتاج إلي البيانات التالية:

- عدد المشاهدات (N)
 - إحصائية (DW) المقدرة ولنرمز لها بالرمز (d).
 - تباين المتغيرات التفسيرية المبطنة ولنرمز له بالرمز δ_{β_1} .
- ومن تقديرنا للنموذج السابق بطريقة (OLS) كان حساب قيمة (h) كما يلي:

$$h = P \left(\frac{n}{1 - n \delta_{(\beta_1)^2}} \right)^{1/2}$$

$$P = 1 - \frac{d}{2} = 1 - \frac{1.702745}{2} = 0.1486275$$

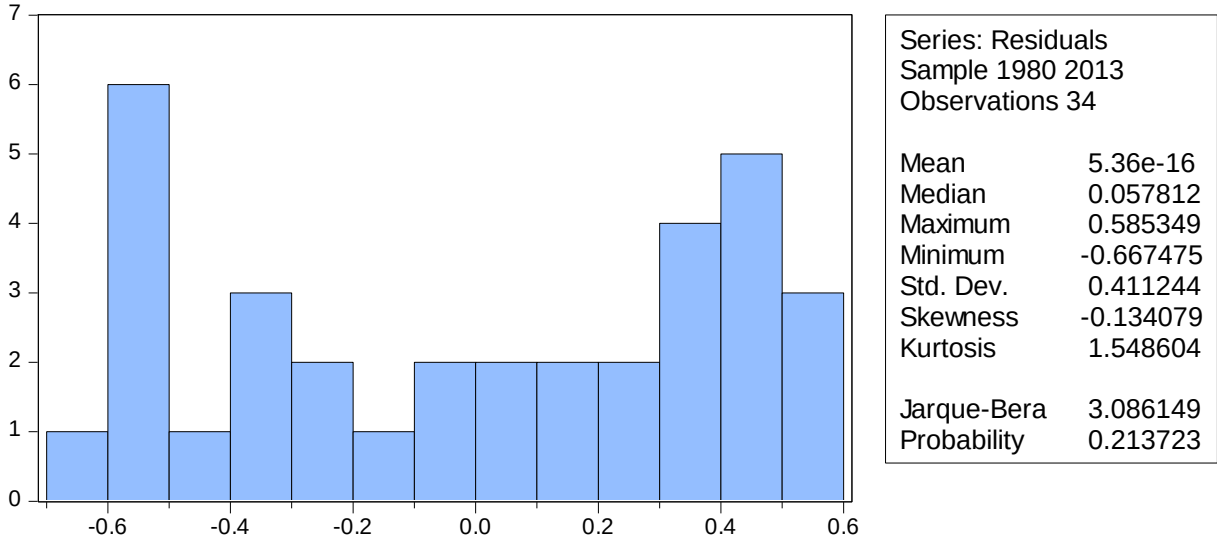
$$h = 0.1486275 \sqrt{\frac{33}{1 - 33(0.076369)^2}} = 0.95011$$

وبعد حساب قيمة إحصائية h تبين أن القيمة المحسوبة لها أقل من قيمة z المجدولة المقدرة بـ: 1.96 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

4-1- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

لقد تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي وذلك باستخدام اختبار (jarque-bera)، حيث وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية، وهذا ما يدعم صحة فروض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، من خلال قيمة J-B=3.086 أكبر من $x_{0.95}^2 = 3.84$ والشكل الموضح أدناه يوضح ذلك:

شكل رقم (3-4): يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج .eviews

خلاصة الفصل الثالث:

تم القيام في هذا الفصل بدراسة تطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة بين (1980-2013) حيث بدأنا هذه الدراسة في مرحلة أولى بالتطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالاقتصاد القياسي انطلاقا من مفهوم الاقتصاد القياسي، أهدافه ومنهجية البحث فيه، ثم تناولنا مختلف نماذج الانحدار الخطي والغير خطي.

وكمرحلة ثانية قمنا بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم من منظور منهجية الاقتصاد قياسي التحليلي الكمي، وبعد تعريف متغيرات الدراسة والنماذج التي تمكنا من دراسة العلاقة بين المتغيرين، بدأنا هذه المرحلة بدراسة السببية وفق اختبار جرانجر، وبعد التأكد من وجود علاقة بين المتغيرين أحادية الاتجاه، استهلينا دراستنا بتقدير علاقة فيليبس التي تنص على العلاقة العكسية (بطالة-التضخم) وهذا اعتمادا على صيغة التحويل إلى مقلوب التي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير العلاقة بينهما. ومن ثم اختبار مدى مطابقتها لواقع الاقتصاد الجزائري، وأخيرا ختمنا دراستنا باقتراح نموذج خطي لأثر التضخم على البطالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (ols) وقد توصلنا للنتائج التالية:

- وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم في الجزائر في اتجاه واحد من خلال الأثر المباشر للتضخم على البطالة.
- بينت نتائج تقدير منحنى فيليبس باستعمال المعطيات الجزائرية خلال الفترة (1980-2013) فشل هذه العلاقة في شكلها التقليدي من خلال المعايير الإحصائية والاقتصادية الدالة على ضعف النموذج المقدر نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة التي عاشتها الجزائر في منتصف الثمانينات عامة وأزمة البترول سنة 1986 خاصة.
- بالنسبة للنماذج التي تم فيه إدخال عامل التوقعات التضخمية فقد بينت وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الأجل القصير وعدم استمرارها في الأجل الطويل كما افترضه "فريدمان" وهذا ما أثبتته الاختبارات الإحصائية لقيم β .
- معدل التضخم ومعدل البطالة للفترة (t-1) أي للسنة الماضية يؤثر على معدل البطالة للسنة الحالية تأثير إيجابي ومنه لا يمكن للدولة أن تعتمد على رفع معدلات التضخم كسياسة للحد من ظاهرة البطالة.

الغائمة

الخاتمة:

إن الجدل الكبير القائم حول العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم يثير فضول أي باحث اقتصادي، مما يدفعه لدراسة هذا الموضوع ومناقشة جوانبه، ورغم الاهتمام الكبير الذي حظي به الموضوع، بالدراسات والتحليل إلا أن التضارب والتعارض الكبير أبقى باب البحث والنقاش مفتوحاً أمام دراسات أخرى في محاولة منها للوصول إلى نتائج أدق وأعمق عن سابقتها. ومن خلال هذه الدراسة للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر، ومدى تداخلهما فيما بينهما التي حاولنا فيها استعراض تحليل واقعهما في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، وهي فترة ليست بقصيرة ونظر لكثير ما عرفه الاقتصاد الجزائري من تغيرات وأحداث التي على إمتداد سنوات ماضية بدءاً بمرحلة الاقتصاد المخطط مروراً بمرحلة الإصلاح العميق ختاماً بمرحلة الانفتاح والخضوع لآليات السوق وضوابط الاقتصاد الحرّ، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث أنه:

قُسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث وكان المبحث الأول بعنوان الإطار النظري للبطالة والتضخم والذي عرضنا فيه مختلف التعريفات الخاصة بالظاهرتين وعلى حسب أنواعها بالإضافة لكيفية قياس الظاهرتين مع إبراز أهم آثارهما وإعطاء بعض الحلول المقترحة لهته المشكلة الخطيرة،

تم عرض أيضا في الفصل الأول التحليل الفكري والرؤى المختلفة للمدارس الاقتصادية في تشخيص ظاهرتي البطالة والتضخم، حيث رأينا أنا مفكرو الفكر الكلاسيكي يقرون بأن البطالة السائدة في السوق هي بطالة اختيارية وأن سوق العمل دائما في حالة توازن أي مبدأ التشغيل التام (قانون ساي للمنافذ)، كما أن المدرسة الكلاسيكية استعانة على العوامل الكمية في تفسير الظواهر التضخمية. وقد تبلورت الأفكار الكنزية حيث قامت فروضها على الانتقادات الموجهة للمذهب الكلاسيكي، وما يبرر هذه الانتقادات هو أزمة الكساد العظيم سنة 1929، كما ركز كينز على جانب الطلب في تفسير التضخم.

وفي المبحث الأخير من هذا الفصل رأينا العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم والظروف التي أحاطت بهذه العلاقة حيث تجلّى ذلك في منحى فيليبس الذي يقوم على الفرض القائم بعكسية العلاقة بين المتغيرين، وقد رأينا انهيار هذه العلاقة العكسية بين المتغيرين في مطلع السبعينات والتي كانت موضع انتقادات العديد من المفكرين أمثال

"ميلتون فريدمان" حيث لوحظ أن الزيادة في معدل البطالة يصاحبه زيادة في معدل التضخم وهذا ما يعرف بالركود التضخمي، كما تبين أيضا أن علاقة فيليبس غير ثابتة ومستقرة في الأجل الطويل.

أما الفصل الثاني فقد خصص لواقع البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال فترة من الزمن، حيث تم طرح معايينة تحليلية تشخص وضعية الاقتصاد الجزائري والتذبذبات المالية العنيفة التي عرفها في فترة ما بعد سنة 1986، ونتيجة لذلك كان لابد للدولة الجزائرية من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير تمثلت في الإصلاحات الاقتصادية هدفها إعادة استقرار النشاط الاقتصادي، تحت رعاية صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الذي فرضت عليها تسيير مالي صارم. ونتيجة لهذه الإجراءات الصارمة فقد أعطت السلطات الجزائرية أولوية لمكافحة التضخم على حساب معدل البطالة الذي سجل معدلات مرتفعة مما أجبر السلطات الجزائرية على إبرام برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، ورغم تحسن الوضعية الاقتصادية نسبيا وانخفاض معدل البطالة إلا أنه لا يمكن تثبيت فرض مفاده أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يصاحبه تخفيض معدلات البطالة، لأن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالصدمات الخارجية ومرتبب بأسعار المحروقات.

بالنسبة للفصل الثالث والأخير والمتمثل في دراسة تطبيقية للعلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم الذي تم تقسيمه إلى عدة مباحث، حيث كان مبحثه الأول بعرض الإطار النظري للاقتصاد القياسي والذي طرحنا فيه أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في عملية تقدير النماذج واختبار فرضياتها، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للدراسة التطبيقية القياسية، التي كان مفادها الإجابة على جملة من الأسئلة بداية بمدى وجود علاقة سببية بين المتغيرين معدل البطالة ومعدل التضخم، مروراً بتقدير منحنى فيليبس من خلال بيانات الاقتصاد الجزائري المستخرجة من مراكز الإحصاء على غرار الديوان الوطني للإحصاء وصندوق النقد الدولي، ومعرفة مدى مطابقة منحنى فيليبس لواقع الاقتصاد الجزائري، وأخيرا تقدير نموذج خطي لأثر معدل التضخم على معدل البطالة، وقد اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى العادية لما لها ما يميزها عن غيرها من الطرق واستخدمنا برنامج EVIEWS 8. وقد توصلنا في دراستنا هذه إلى النتائج التالية.

أولاً: نتائج الدراسة:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

- 1- عملت الدولة في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي على مكافحة التضخم من خلال تقليص الأجور والرواتب إضافة لمجموعة من الإجراءات لحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات العمومية كتقليص ساعات العمل، وعموما فإن تحقيق التوازن المالي في المؤسسات وإعادة هيكلتها تم على حساب عنصر العمل بدل تشجيع الإنتاج وتحسين الإنتاجية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- 2- رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر المتمثلة في برنامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن تفاقم مشكلة البطالة مستمر حيث وصل سنة 2000 إلى 28.89%، يرجع أساسا إلى فشل هذه السياسات وبرامج التشغيل لتكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود وهو ما يتعارض مع الفرضية الثانية.
- 3- انخفاض معدلات التضخم ومعدلات البطالة بداية من سنة 1999 لم يكن نتيجة زيادة معدلات النمو، حيث يرجع أساسا في أن هذا الأخير زائف في الاقتصاد الجزائري وهذا لاعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بنسبة 97% كم تأكده أغلب الدراسات على الدول التي تعتمد على الربيع البترولي كمرتکز شبه وحيد للاقتصاد وهو ما يتعارض مع الفرضية الثالثة.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية:

- 1- من خلال الدراسة القياسية لوحظ أن العلاقة السببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم هي علاقة أحادية الاتجاه، حيث أن معدل التضخم يسبب معدل البطالة ومعدل البطالة لا يسبب معدل التضخم، يرجع ذلك لضعف العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الأجل الطويل و هو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.
- 2- نتائج اختبار منحنى فيليبس في الجزائر أظهر فشله في صيغته التقليدية، لكنه أثبت فاعليته و تطابقه بعد تقديره وفق صيغة التوقعات التضخمية مع الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير وعدم ثباته واستقراره في الأجل الطويل خلال الفترة (1980-2013) وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة ويتعارض مع الفرضية السادسة.

3- النتائج التي أظهرها تقدير النموذج اللوغاريتمي لأثر معدل التضخم على معدل البطالة المبطأ بسنة واحدة أثبتت صحتها من خلال المعايير والإحصائية والقياسية، لكن عكس ذلك بالنسبة للمعايير الاقتصادية من خلال طردية العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم، حيث لا يمكن استخدام معدلات التضخم كسياسة للتأثير والحد من البطالة في الجزائر وهو ما يتعارض مع صحة الفرضية السابعة.

ثانيا: التوصيات:

إن تحقيق النتائج المرغوب فيها للحد من ظاهرة البطالة والتضخم لا يتم إلا من خلال تضافر الجهود وتوحيد الأهداف والطموحات والدراسات على اختلاف مناهجها وتشعب مشاربها وفي هذا الإطار ارتأينا أن نقترح بعض التوصيات متمثلة في:

- 1- التعجيل في الحد من ظاهرة البطالة والتضخم، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الإنتاجية، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات للهروب من خطر التغيرات الخارجية الناتجة عن التبعية الاقتصادية التي كثيرا ما كان لها دور في تزعزع الاقتصاد الوطني.
- 2- توفير قاعدة بيانات صحيحة وموحدة خصوصا في المواضيع الحساسة مثل البطالة والتضخم، وهذا ما سيمكننا في دراستنا من الوصول إلى نتائج واقعية ودقيقة.
- 3- مساندة التطورات التي تعرفها النمذجة القياسية للظواهر الاقتصادية، والاستفادة من أكبر قدر ممكن من صيغ نماذج الاقتصاد القياسي.
- 4- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية، وأخذ نتائجها بمحمل الجد، حتى لا تبقى مجرد حبر على ورق.

ثالثا: أفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث إعطاء وجه قياسي للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، بداية بتحليل الوضعية الاقتصادية التي تربط البطالة بالتضخم في الجزائر، مع الإشارة إلى منحني فيليبس ومدى مطابقته للواقع الاقتصادي الوطني، وللاهمية البالغة للموضوع فقد واجه الكثير من النقاط الغامضة مما أبقى باب النقاش مفتوحا تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة والتي نأمل أن راها في دراسات جديدة ومن بينها ما يلي:

- كيفية تجسيد التوصيات السابقة والتي تستوفي المفاضلة بين الحد من ظاهرة التضخم والحد من ظاهرة البطالة في ظل فرضية العلاقة العكسية بين المتغيرين.
- توظيف السلاسل الزمنية في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين (البطالة-التضخم).
- اقتراح نماذج تبين محددات معدل التضخم ومعدل البطالة عبر مسار زمني محدد وهذا من شأنه أن يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في تأثيرها.

المراجع

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

1 - الكتب:

- 1-أموري هادي كاضم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 2-أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 3-أسامة السيد عبد السميع، ط1، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية "الأسباب- الآثار - الحلول"، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2008.
- 4-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- 5-بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، بدون سنة النشر.
- 6-بوجين أ،ديوليو، ملخصات شوم مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات، 1993.
- 7-جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، ط1، دار الخلدونية ، الجزائر، 2007.
- 8-دومنيك سالتاتور، تر،سعدية حافظ منتصر، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993.
- 9-وليد إسماعيل السيفو، وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر، عمان، 2006.
- 10-حسام داود، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2005.
- 11-حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، ط1، الوراق للنشر والتوزيع ، 2011.

- 12- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 13- مدحت القرشي، ط1، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 188-190.
- 14- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 15- محمود حسن الوادي، كاضم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 16- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" التجربة الجزائرية"، دار الحامد، الأردن، 2008.
- 17- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، 2007.
- 18- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 19- مكي علي، الاقتصاد القياسي "دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 20- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد" من خلال حالة الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 21- نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، مصر، 1984.
- 22- نعمة الله نجيب ابراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 23- سامر مظهر قنطجبي، مشكلة البطالة و علاجها في الفقه الإسلامي، ط2، دار إحياء للنشر الرقمي، 2013.
- 24- سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.

- 25- سهيل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
- 26- سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي "مدخل في اتخاذ القرارات"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 27- السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص308.
- 28- السيد محمد السريتي، ط1، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية ، 2008.
- 29- عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية، 2004.
- 30- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر ، عمان، 1999.
- 31- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997.
- 32- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الغدارية والتطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
- 33- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي 'بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية، 2008-2009.
- 34- فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي "سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 35- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطلالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة، الكويت، 1997.
- 36- رفيق يونس المصري، أثار التضخم على العلاقات في التعاقدية "المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية"، ط2، دار المكتبي ، دمشق، 2009.
- 37- رجاء الربيعي، دور السياسات المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة، الأردن، 2013.

- 38- رمزي زكي، التضخم المستورد، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1985، ص 86.
- 39- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 40- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي "دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين (الجزء الأول)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 41- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 42- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

2- الأطروحات والرسائل:

- 1- أحمد محمد صلاح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، أطروحة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 2- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر-03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، 2010-2011.
- 3- بركان زهية، التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية ما بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 1998-1999.
- 4- بن فايزة نوال، دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005) "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2008-2009.

- 5- بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، 2002-2003.
- 6- بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، 2010-2011.
- 7- بن بوزيان جازية، التضخم الركودي في الجزائر "دراسة قياسية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2005-2006.
- 8- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: "محاولة التحليل"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، 2012-2013.
- 9- دهيمي عمر، أثر تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2009، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2011-2012.
- 10- هلال عبد السلام، دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006.
- 11- وسفي صلاح الدين، أثر التضخم المستورد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي-دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012-2013.
- 12- زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، 2010-2011.

- 13- حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور "خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الكمي، 2009.
- 14- طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، 2004-2005.
- 15- يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006-2007.
- 16- كمال بن يخلف، السياسة النقدية المالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري 1970-2005، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007، ص ص 181-183.
- 17- لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية واقتصادية للفترة 170-2007"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، 2009.
- 18- مسعودي مليكة، البطالة و حلقة (أسعار-الأجور) مقدمة بنموذج العمال المؤهلين/والعمال قليلي التأهيل دراسة مقارنة بين الجزائر و فرنسا، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2007-2008.
- 19- مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية "دفعات 1990.1991.1992.1993"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم، الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي.

- 20- مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2003:04)، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، 2004-2005.
- 21- نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية والمالية في ضبط التضخم 1986-2004، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة-محمد خيضر-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004-2005.
- 22- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة " دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر -"، رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة فرحات عباس- سطيف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، 2009-2010.
- 23- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، 2005-2006.
- 24- عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك التأمينات، 2011-2012.
- 25- عبد القادر مدادي، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستعمال التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2001-2012، ص 49-50.
- 26- عبور حسام الدين، سياسات لحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة على حالة الجزائر، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2008-2009.

- 27- العايب عبد الرحمان، البطالة والتشغيل "في إطار برنامج التعديل الهيكلي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، 2003-2004.
- 28- رقيق ساعد، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008-2009.
- 29- غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008-2009.

3- البحوث والدراسات والتقارير:

- 1- مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16 نوفمبر 2011.
- 2- نجاة مسمش، فريد بن عبيد، البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- 3- دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012.
- 4- خليلي أحمد، هاشمي بريقل، واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، يومي 15/16 نوفمبر 2011.

- 5- حريري بوشعور، فلاق صليحة، مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية، مداخله في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011.ص5.
- 6- حسن بن رفدان الهجهوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: لأسلوب التكامل المشترك، ورقة مقدمة للقاء السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009.
- 7- سميرة عبد الصمد، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة:مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، مداخله في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011.
- 8- أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، محاضرة أقيمت بالملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، يومي 26 و 27أفريل، 2009، جامعة الطاهر مولاي-سعيدة-.
- 9- حاكمي بوحفص، البطالة بين التحدي والاحتواء-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة السانية -وهران-، العدد السادس، 2010.
- 10- الناشيبي كريم وآخرون، الجزائر "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 11- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق" دراسة قياسية تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص214.
- 12- محمد يعقوبي، عنتر بوتياره، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)، مداخله في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
- 13- زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل

- المشترك، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الخامس عشر، جوان، 2014.
- 14- درحمن هلال، ترير علي، إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2001.
- 15- . عاقل فاضلة، البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية "سياسة التشغيل في الجزائر"، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
- 16- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر "المساهمات وأوجه القصور" مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15/16/نوفمبر 2011.
- 17- ريمي رياض، ريمي عقبة، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر دراسة مقارنة بين الفترتين (1990-1998) و (1999-2010)، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
- 18- ماضي بلقاسم أمال خدامية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16/نوفمبر 2011.
- 19- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1988 ص 115.
- 20- علي يوسف، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)، مجلة الباحث، العدد 11/2012، جامعة أدرار.
- 21- طارق قندوز، حسان بوبعاية، نجاعة قطاع التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة -دراسة تحليلية- خلال الفترة 1995 2009، مداخلة في ملتقى

- دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ، يومي 15/16/نوفمبر 2011 ، ص10-11.
- 22- بن بريكة الزهرة، تأثير سياسة سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثالث عشر جوان، 2013.
- 23- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.
- 24- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة، العدد 61-62/شتاء - ربيع 2013.
- 25- بظاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص195-196. إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري -دراسة تحليلية-،دراسة منشورة من قبل مركز MPRA، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002، ص27-28.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:
- 1- Bali hamid , **inflation et mal, développement en algérie**, édition, opu, alger,1993
 - 2- Bernard Benier, Henri Louis védie, **Macroéconomie** , 2Edition, Dunod, Paris, 2002.
 - 3- Bernard Paulrre , **La causalité en économie** , Economica.
 - 4- régis bourbonnais ,**économétrie cours et exercices corrigés**, 9^e édition, dunod, paris, 2015.

ثالثا: المواقع عبر الأنترنت:

<http://www.ons.dz/>

<http://www.insee.fr/>

<http://www.bank-of-algeria.dz>

<http://en.wikipedia.org/>



الملاحق

الملحق رقم 01: يوضح جدول فيشر

	n=1		n=2		n=3		n=4		n=5	
m	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

	n=6		n=8		n=12		n=24		n=∞	
m	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$
1	233.99	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
2	19.33	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
3	8.94	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
4	6.16	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
5	4.95	10.67	4.82	10.29	4.68	2.89	4.53	9.47	4.36	9.02
6	4.28	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
7	3.87	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
8	3.58	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
9	3.37	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
10	3.22	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
11	3.09	5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
12	3.00	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
13	2.92	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
14	2.85	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
15	2.79	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
16	2.74	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
17	2.70	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
18	2.66	4.04	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
19	2.63	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
20	2.60	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
21	2.57	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
22	2.55	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
23	2.53	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
24	2.51	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
25	2.49	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
26	2.47	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
27	2.46	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
28	2.45	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
29	2.43	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
30	2.42	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
40	2.34	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
80	2.21	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
120	2.18	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
∞	2.10	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00

Source: http://fr.wikipedia.org/wiki/Loi_de_Fisher



الملحق رقم 02: يوضح جدول داربين واتسون

n	k=1		k=2		k=3		k=4		k=5	
	du	dl	du	dl	du	dl	du	dl	du	dl
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

Source: Régis Bourbonnais, p231.

الملحق رقم 03: يوضح جدول ستودنت

ν	$P=0.90$	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

الملحق رقم 04: كاي تربيع

v	P=0.90	0.80	0.70	0.50	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.0158	0.0642	0.148	0.455	1.074	1.642	2.706	3.841	5.412	6.635
2	0.211	0.446	0.713	1.386	2.408	3.219	4.605	5.991	7.824	9.210
3	0.584	1.005	1.424	2.366	3.665	4.642	6.251	7.815	9.837	11.345
4	1.064	1.649	2.195	3.357	4.878	5.989	7.779	9.488	11.668	13.277
5	1.610	2.343	3.000	4.351	6.064	7.289	9.236	11.070	13.388	15.086
6	2.204	3.070	3.828	5.348	7.321	8.558	10.645	12.592	15.033	16.812
7	2.833	3.822	4.671	6.346	8.383	9.803	12.017	14.067	16.662	18.475
8	3.490	4.594	5.527	7.344	9.524	11.030	13.362	15.507	18.168	20.090
9	4.168	5.380	6.393	8.343	10.656	12.242	14.684	16.919	19.679	21.666
10	4.865	6.179	7.267	9.342	11.781	13.442	15.987	18.307	21.161	23.209
11	5.578	6.989	8.148	10.341	12.899	14.631	17.275	19.675	22.618	24.725
12	6.304	7.807	9.034	11.340	14.011	15.812	18.549	21.026	24.054	26.217
13	7.042	8.634	9.926	12.340	15.119	16.985	19.812	22.362	25.472	27.688
14	7.790	9.467	10.821	13.339	16.222	18.151	21.064	23.685	26.873	29.141
15	8.547	10.307	11.721	14.339	17.322	19.311	22.307	24.996	28.259	30.578
16	9.312	11.152	12.624	15.338	18.418	20.465	23.542	26.296	29.633	32.000
17	10.085	12.002	13.531	16.338	19.511	21.615	24.769	27.587	30.995	33.409
18	10.865	12.857	14.440	17.388	20.601	22.760	25.989	28.869	32.346	34.805
19	11.651	13.716	15.352	18.388	21.689	23.900	27.204	30.144	33.687	36.191
20	12.443	14.578	16.266	19.337	22.775	25.038	28.412	31.410	35.020	37.566
21	13.240	15.445	17.182	20.337	23.858	26.171	29.615	32.671	36.343	38.932
22	14.041	16.314	18.101	21.337	24.939	27.301	30.813	33.924	37.659	40.289
23	14.848	17.187	19.021	22.337	26.018	28.429	32.007	35.172	38.968	41.638
24	15.659	18.062	19.943	23.337	27.096	29.553	33.196	36.415	40.270	42.980
25	16.473	18.940	20.867	24.337	28.172	30.675	34.382	37.652	41.566	44.314
26	17.292	19.820	21.792	25.336	29.246	31.795	35.563	38.885	42.856	45.642
27	18.114	20.703	22.719	26.336	30.319	32.912	36.741	40.113	44.140	46.963
28	18.939	21.588	23.647	27.336	31.391	34.027	37.916	41.337	45.419	48.278
29	19.768	22.475	24.577	28.336	32.461	35.139	39.087	42.557	46.693	49.588
30	20.599	23.364	25.508	29.336	33.530	36.250	40.256	43.773	47.962	50.892

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص 904.

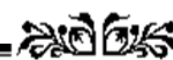
الملحق رقم 05: جدول متغيرات الدراسة

السنوات	معدل التضخم tch	معدل البطالة inf
1970	22.40	10.50
1971	24.20	12.30
1972	24.83	7.50
1973	20.00	5.90
1974	22.70	9.30
1975	20.95	17.90
1976	27.64	25.90
1977	22.30	31.07
1978	11.20	20.50
1979	11.10	29.00
1980	12.00	9.51
1981	13.20	14.65
1982	16.30	6.54
1983	13.10	5.96
1984	8.70	8.11
1985	9.70	10.48
1986	11.40	12.37
1987	21.40	7.44
1988	20.50	5.91
1989	18.10	9.30
1990	19.70	17.90
1991	21.20	25.90
1992	23.80	31.70
1993	23.15	20.50
1994	24.36	29.00

29.80	28.10	1995
18.70	25.90	1996
5.70	26.41	1997
5.00	28.0	1998
2.60	19.7	1999
0.30	28.89	2000
4.20	27.3	2001
1.40	25	2002
4.30	23.7	2003
4.00	17.7	2004
1.40	15.3	2005
2.30	12.3	2006
3.70	13.8	2007
4.80	11.3	2008
5.80	10.2	2009
3.90	10.0	2010
4.50	10.0	2011
8.90	11.0	2012
3.50	9.8	2013

المصدر: <http://www.ons.dz>

[/http://www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)



الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيف كانت طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-2013)، والتوصل إلى قياس مرونة البطالة خلال هذه الفترة.

تميزت هذه الدراسة بتناول الإطار النظري للبطالة والتضخم من خلال إبراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بهاتين الظاهرتين، ليتم بعد ذلك عرض تحليلي مقدم يوضح واقع البطالة والتضخم في الجزائر عبر فترات زمنية متعاقبة، وقد ركزت على إجراء بحث تجريبي قياسي للعلاقة بين البطالة والتضخم للخروج بمجموعة من النتائج من شأنها أن تفيد في إعطاء توجيهات لمتخذي القرار والشركاء في التنمية الاقتصادية.

وقد تم التوصل في دراستنا هذه إلى وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم في اتجاه واحد، كما تم التوصل إلى أن منحنى فيليبس يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير فقط، وأنه يمكن استخدام التضخم كسياسة علاجية للحد من آثار البطالة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة، منحنى فيليبس

الملخص باللغة الأجنبية:

Cette étude a pour objectif de expliquer la nature de la relation entre le chômage et l'inflation en Algérie durant la période (1980-2013) et de parvenir au mesure de la souplesse du chômage durant cette période.

Cette étude prends le théorique du chômage et l'inflation lorsqu'elle montre les concepts élémentaires liés à ces deux phénomènes.

Puis une présentation analytique qui illustre la réalité de chômage et de l'inflation en Algérie dans des périodes successive. Cette étude bas sur la mise en œuvre des recherches pratique pour assurer la relation entre le chômage et l'inflation en pour avoir des résultats qui peuvent nous donner des instructions pour les preneurs de décision et les partenaires dans les développement économique.

Dans notre étude on a pu trouver une relation de cause entre le chômage se inflation dans un seul sens. On a aussi trouver que la courbe Philips se conforme avec la réalité de l'économie de l'Algérie dans le court délai seulement , et qu'on peut utiliser l'inflation l'impacts du chômage

Mots clés : l'inflation- chômage-courbe de Philips.